جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية.

دور المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية السياسية في الجزائر. 2004 – 2014.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
تخصص: السياسات العامة والتنمية.

إعـــداد الطالب:
معراجي أمين

إشـــراف الأستاذ:
أ. موكيل عبد السلام.

لجنة المناقشة والتحكيم:

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. موكيل عبد السلام	أستاذ محاضر "ب"	سعيدة	مشرفا ومقررا
أ.بن زايد امحمد	أستاذ محاضر "أ"	سعيدة	رئيسا
أ.عتيق الشيخ	أستاذ محاضر "أ"	سعيدة	مناقشا

السنـة الجامعيـــة:
1435 / 1436 هـ.
2014 / 2015 م.

جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية.

دور المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية السياسية في الجزائر. 2004 – 2014.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
تخصص: السياسات العامة والتنمية.

إعـــداد الطالب:
معراجي أمين

إشـــراف الأستاذ:
أ. موكيل عبد السلام.

لجنة المناقشة والتحكيم:

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. موكيل عبد السلام	أستاذ محاضر "ب"	سعيدة	مشرفا ومقررا
أ.بن زايد امحمد	أستاذ محاضر "أ"	سعيدة	رئيسا
أ.عتيق الشيخ	أستاذ محاضر "أ"	سعيدة	مناقشا

السنـة الجامعيـــة:
1435 / 1436 هـ.
2014 / 2015 م.

قال تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ.

«وأنَّ لَيسَ للإنسان إلاَّ ما سَعى، وأنَّ سَعيَهُ سَوفَ يُرى، ثُمَّ يُجّزَاهُ الجَزَآءَ الأَّوفى». (سورة النجم: الآيات: 39-40-41).

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له». (أخرجه مسلم).

قال الامام السيوطي رحمه الله:

إذا مات ابن آدم ليس يجري * عليـه من فعال غير عشـ . . ـر

علوم بثها ودعـاء نجـ . . ـل * وغرس نخل والصدقات تجـ ـري

وراثة مصحف ورباط ثغـ ـر * وحفر بئر أو إجـراء نهـ . . . ـر

وبيت للغريب بناه يأوي إليه * أو بنـاء محـل ذكـ . . . . . ـر

كريم، وتعليم لقـ . . . رآن * خذها من أحاديث بحصـ . . ـر

الإهداء:

لك ربي أسجد سجود الشكر داعيا إياك أن تنفع بهذا العمل كل من قراءه وتجعله صدقة جارية في مماتي.

إلى من عقدوا العزم أن تحيا الجزائر ... شهداء بلادي الأحياء منهم والأموات ... أهدي هذا العمل.

إلى كل محب للعلم ومقدر للمعرفة ... أهدي هذا العمل.

إلى الذين أحبهم من أعماق قلبي، إلى قرة عيني أمي وتاج رأسي أبي الحبيب، أسأل الله أن يحفظهما ويرزقهما الصحة والعافية وأن يجعل كل أعمالي في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

إلى كل أسرتي الكريمة أحبكم جميعا حبا جما.

إلى كل أصدقائي وزميلات الدرب وأخص بالذكر الأخ وحيد، عامر، أمال، رابحة، وصوار معمر الذي كان لي معينا وصابرا معي في المذكرة، كل من رافقوني طيلة المشوار الجامعي، إلى كل طلبة وطالبات جامعة مولاي الطاهر بسعيدة.

الطالب معراجي أمين.

شكر وتقدير:

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس، لم يشكر الله».

الحمد لله تعالى ونشكره على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل الذي ما كان ليتم لولا مشيئته.

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم الأستاذ الفاضل القدير "موكيل عبد السلام" على قبوله التشريفي بالإثراء على هذه المذكرة وعلى كل ما لقيته منه من رحابة صدر وطول صبر، فله مني أصدق التحيات والدعوات الخالصة لك يا أستاذي.

ونخص أيضا بالشكر الجزيل إلى أستاذ زيدان جمال، والأستاذ ولد صديق، والأستاذ لخضر بن دادة، وإلى كل الأساتذة بدون استثناء، وكل عمال جامعة دكتور مولاي الطاهر وأخص بالذكر إلى الأخت الفاضلة الحاجة سمية رئيسة المكتبة التي لم تبخل علي بكرمها وأخلاقها وتعاملها معي في إعطائي المراجع العلمية.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى اللجنة التي تحملت عبء المناقشة هذه المذكرة وإلى كل الذين أمدونا يد المساعدة أخص بالذكر الأستاذ جمال بلبكاي من جامعة سكيكدة؛ ونكون جاحدين إذا لم نعبر عن جزيل شكرنا زملائنا وزميلاتنا الطلبة خاصة حساني خديجة، قدوش، خالدي، صوار شهرزاد، موسى بلهادي، وكلهم من دون استثناء وأزف شكر أخي لعرج في ديار الغربة بفرنسا.

إلى كل من يعرفنا من قريب أو بعيد، جزاكم الله عنا خير الجزاء والله المستعان.

الطالب معراجى أمين .

المقدمـــــة.

المقدمة:

لقد شهد العقد الأخير في السنوات الأخيرة من القرن 20 إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني، وأصبح يحظى باهتمام واسع النطاق ضمن الخطاب السياسي والثقافي المتداول، وزاد انتشاره وشاعت في اطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم، على مستوى المؤتمرات والندوات الدولية والأبحاث العلمية، كمؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، من خلال تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي.

فقد أصبح دور المجتمع المدني حلقة هامة وضروريا بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية من خلال التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة وتعبئة المواطنين وتأكيد حقوق الانسان والمساهمة في عمليات الاصلاح والتحديث السياسي، أيضا كدور بارز أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال الرقابة وحتى المساءلة من الناحية التنموية.

واعتبارا في اطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح دور المجتمع المدني أساسيا خاصة في ظل الدلالات الجديدة والرهانات النظرية والقيمة العملية التي يكتسبها، فقد برز تداول كبير لهذا المفهوم في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي إلى أن زاد درجة الاهتمام على أنه قطاعا ثالث يمكن تمييزه عن الدولة، لهذا نجد اهتمام الجزائر به خاصة مع استتبان الأمن، بدا واضحا وجليا بهذا الدعم المساند للجزائر من خلال مبادرة النيباد، إذ نجد أن كل الآليات الحكم الراشد تستند في قيامها ونجاحها إلى الفعال للمجتمع المدني.

وفي هذا الاطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى إعطاء تحليلا حول "دور المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية السياسية في الجزائر من "2004-2014" من خلال وضع منظور استراتيجي لإصلاح المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر وهذا بطبيعة الحال اعطاء الآليات الكفيلة الممكنة من أجل مجتمع جزائري فاعل ومتطور.

أولا: أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، يتبين أن موضوع الاهتمام بالمجتمع المدني في الجزائر، وفي اطار أن الموضوع هام صاحب ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة اسهام المجتمع المدني في سياق تصاعد دوره وتنوع أنماطه وأنشطته في

عملية التنمية السياسية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسات العامة، وقد عرفت الجزائر نموا واضحا ومطرد المنظمات المجتمع المدني من الوجهة البنائية، وبرزت أكثر أهميتها من الجانب الوظيفي، من حيث مدى فاعليتها وتأثيرها في ديناميات التنمية السياسية والقرارات السلطوية.

تكمن اهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن محاولة دور المجتمع المدني في احداث العملية التنمية السياسية ومحاولة تحديد مسؤوليته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي، وأيضا معرفة دوره في تسيير الشؤون العامة للمجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين "المجتمع المدني والتنمية السياسية" هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة والكفاءة والرقابة التي يفترض بها "المجتمع المدني"، كمفهوم له ارتباط وثيق بالتنمية السياسية، ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين المجتمع المدني والتنمية السياسية أمرا مؤكدا، فالتنمية السياسية كعملية اختيار تنطلق من ايديولوجيا سياسية معينة، والعملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة وجود "المجتمع المدني" بمنظماته المختلفة التي تناط بها مهمة القيام بالعمليات اللازمة التي تقوم بها التنمية السياسية.

واعتبار من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة دور المنظمات المجتمع المدني في الجزائر وتأثيراتها في عمليات التنمية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها في المجال السياسي.

ثانيا: أهداف الدراسة:

إن الدراسة في مضمونها الحقيقي تهدف إلى رصد وتحليل المجتمع المدني في الجزائر في السنوات الأخيرة، ودراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها ومحاولة تطوير مفهوم أو اقتراب يجمع بين المجتمع المدني الجزائري والتنمية السياسية ويتفق مع السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الجزائر، ووضع منظور استراتيجي لإصلاح المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر من خلال ايجاد الآليات الكفيلة لعوائق المجتمع المدني في الجزائر التي تحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني وبهذا فقد تم وصفه دافعا اساسيا في تحقيق الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي والتنمية بمعناها الشامل.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع:

قد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع وفقا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

أ- **المبررات الذاتية:** تكمن في رغبات الباحث في الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني، نظرا لجدية الموضوع وحيويته البحثية، وايضا الرغبة في الاطلاع المعمق لأدوار والوظائف الحقيقية للمجتمع المدني في مجال التنمية والتأسيس لمنطق المساءلة والشفافية بحيث يعطي أفاقا واسعة للباحث، ويمنحه المزيد من زوايا الرؤيا والتحليل.

ب- **المبررات الموضوعية:**

- لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن المجتمع المدني جد محددة، وفي المقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة من أجندة البحوث مثل حول الآليات الكفيلة للمجتمع المدني في اصلاحه ومساهمته ودوره في عملية التنمية السياسية.

- لا يزال موضوع المجتمع المدني في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الأيديولوجية فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية، التي يعتبرونها غير كافية في التعمق في دراسة الموضوع والضعف الذي يعاني منه المجتمع المدني في الحالة الجزائرية.

- تزايد الاهتمام الأكاديمي المتواصل في الجزائر لدراسة المجتمع المدني، والذي ركز في أغلبه على الكشف عن ملامح ومكونات المجتمع المدني ومؤسساته، وكذا الاهتمام بشكل كبير في تفاعلاته مع الدولة، ثم الانتقال الاهتمام في السنوات الأخيرة نحو الارتباط القيمي بين المجتمع المدني والتنمية السياسية.

رابعا: اشكالية الدراسة:

ظهر مفهوم المجتمع المدني في الجزائر بصيغه المحددة مع بدء عمليات التحول الديمقراطي كإطار عام يربط بين الديمقراطية والتنمية، وإن كان هنا سبل عديدة لتحديد مفهوم المجتمع المدني في تعريفه المعاصر المعروف بمجموعة المؤسسات الطوعية التي تملأ ذلك الفراغ الاجتماعي بين الفرد والأسرة والدولة، إنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن اشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة أي المؤسسات التي تساهم في احداث التحولات السياسية والديمقراطية في المجتمع.

بناءاً على ما سبق وفي ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع المدني الجزائري في السنوات الأخيرة، فإن **الاشكالية** التي تسعى هذه الدراسة الاجابة عنها: إلى أي مدى ساهمت منظمات المجتمع المدني في الجزائر من خلال الآليات والوظائف التي تؤديها في عملية تفعيل التنمية السياسية بالجزائر؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع المجتمع المدني في الجزائر؟
- ما مزايا مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر؟
- ما هي أهم معيقات المجتمع المدني في أداء وظائفه وأدواره؟ وما هي آليات تفعيل هذه الأدوار والوظائف؟

خامسا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- ترتبط عملية التنمية السياسية في علاقة فعالة بالمجتمع المدني مما يؤدي إلى تحقيق حالة إيجابية في المجتمع.
- اقترن تحقيق التنمية السياسية في الجزائر بمساهمة متواضعة للمجتمع المدني حالت دون إحداث الهدف المنشود لهذه الاخيرة.

سادسا: حدود الدراسة:

موضوع الدراسة في اطاره النظري والمنهجي يتمحور حول "دور المجتمع المدني في احداث عملية التنمية السياسية في الجزائر"، أما الإطار المكاني فيربطه بالخصوصية الجزائرية، والاطار الزمني محدود الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014م، نظرا لخصوصية هذه المرحلة على الساحة السياسية الجزائرية، وتمثل العهدة الثانية للرئيس بوتفليقة وما ميزها من تحولات على صعيد الممارسة السياسية تبلورت خلالها معطيات جديدة كثيرة، خاصة فيما يتعلق بموضوع المجتمع المدني. لكن هذا لا يعني اهمال الفترة السابقة لأنها تمثل الأساس لفهم الحاضر، ولأن تجاوز المعطيات التي لها دلالات وخلفيات تاريخية لا يخدم هذه الدراسة.

سابعا: منهجية الدراسة:

بشأن الوصول إلى رؤية واضحة ومقبولة، لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الدراسة، فقد بدا من باب الضرورة، التعاطي مع الفرضيات محل الدراسة بمزيج مختلط من المناهج والمقاربات، وذلك على النحو التالي:

1) **المناهج**: لاعتبار أن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم النظرية، فقد تم على هذا الاعتبار، استخدام كلا من المنهجين التاريخي والوظيفي، وذلك من كون أنهما يساعدان على حسن فهم الظواهر الانسانية والاجتماعية، والاصابة في تحليلها.

المنهج التاريخي: تم الاستعانة به لغرض تحليل الدراسات السابقة الممتدة جذورها إلى الماضي، المتعلقة بالموضوع، والمعلومات الجديدة المتاحة والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر، والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في الدراسة بالإضافة إلى تتبع مسار تطور ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، واستعادة الوضع الذي ولدت وتطورت فيه.

المنهج التحليلي الوصفي: وظف هذا المنهج لوصف الظواهر وتحليل نتائجها الاقتصادية والسياسية وفق تسلسل زمني تاريخي ضمن إطار نظرة موضوعية تقوم على التركيز على الاطار العام النظري والمنهجي للمجتمع المدني ومشكلاته في اطار نظرة تفاعله مع المحيط الاجتماعي – السياسي خاصة في فترة التعددية السياسية وفترة الرئيس بوتفليقة التي أعطت دفعة جديدة لتنظيمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية من خلال المؤشرات (الديمقراطية، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي، التنشئة السياسية).

2) **الاقترابات**: حيث اقتضت الحاجة هنا إلى استخدام "اقتراب الدور"، وكذا اقتراب "القانوني والمؤسسي"، لا سيما اقتراب "علاقة الدولة بالمجتمع" وهذا بما يمثل دون شك، مكسب كبير على طريق الانتقال بالظاهرة محل الدراسة من موضع الوصف والاستقراء إلى موضع آخر للتحليل والتفسير، أي بما يمكن أخيرا من الوصول إلى تشكيل استنتاجات منطقية عنها.

ثامنا: أدبيات الدراسة:

ورد في موضوع **المجتمع المدني** الكثير من الأدبيات والدراسات، نذكر أهمها فيما يلي:

- كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، الصادر عن مجموعة من الباحثين من مركز دراسات الوحدة العربية. والذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لتناوله لمفهوم المجتمع المدني بشكل واسع ومفصل بأسلوب تحليلي أكاديمي متميز مع نخبة من المفكرين والباحثين في مجال العلوم السياسية، حيث تم التركيز في هذا الكتاب على وظيفة المفهوم ومستوى تأثيره في الديمقراطية، مع اهتمام بشكل كبير على واقع العربي. وهذا ما يساعد على فهم أكثر لدلالات استعمال المفهوم في الجزائر.

- كتاب، أحمد شكر الصبيحي والمعنون "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" والذي كان ثريا من خلال ما ورد في محتواه حيث سعت الدراسة من خلال تحليل مسارات ومعطيات وتقويمها إلى تتبع الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني وتحليلها في البيئة الغربية والعربية، ووجدت أن مصطلح المجتمع المدني عبر عن اختلافات في تحديد معناه، كما أن المفهوم حسب ما ورد في هذا الكتاب يدل على وظيفة مهمه خاصة في الواقع العربي. وأيضا صور العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية السياسية في الواقع العربي عموما، مع ادراج للمشكلات والتحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي.

- كتاب، سعد الدين ابراهيم، المعنون: "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، والذي عالج فيه بعض العناصر من أهمها:

  * المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي.

  * دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

- كتاب، حسنين توفيق ابراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، والذي حوى على أهم النقاط الهامة من خلال التفسيرات الحديثة والكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني.

- كتاب، عزمي بشارة، "المجتمع المدني (دراسة نقدية) مع اشارة للمجتمع المدني العربي" الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية طرح خلالها للشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني خصوصا انفصال المجتمع

المدني عن الدولة وعودته بعد مرحلة النسيان منذ فلسفة القرن السابع عشر، ويؤكد أن هذه العودة شكل خلالها المفهوم معاني مختلفة لحضوره في سياقات مختلفة بنيويا وتاريخيا يولد خلالها حاجات جديدة، ويشكل مقولة تاريخية متحركة تظهر فيها بحث تطورها التاريخي وتناولت هذه الدراسة في مجملها التطور تاريخي لمفهوم المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بموضوع **التنمية السياسية**، نذكر ما يلي:

- كتاب عبد الحليم الزيات، والمعنون بـ: "التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي" في ثلاثة أجزاء.
  - **الجزء الأول**: الأبعاد المعرفية والمنهجية.
  - **الجزء الثاني**: البنية والأهداف.
  - **الجزء الثالث**: الأدوات والآليات.
- كتاب نصر محمد عارف والمعنون: "نظريات التنمية السياسية المعاصرة": حيث تناول فيه المؤلف دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من منظور الاستخلاف في الاسلام، مع الاهتمام الموسع بتحليل ومقارنة هذا المفهوم في الواقع العربي.
- كتاب "التنمية السياسية مدخل للتغيير" رعد عبد الجليل، وهي دراسة مهمة جدا فيما يتعلق بإبراز أهم المداخل البحثية المستعملة لدراسة مفهوم التنمية السياسية، بالإضافة على تطرقه لأهم الأزمات التنمية السياسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية.
- كتاب محمد زاهي بشير المغيربي والمعنون: "التنمية السياسية والسياسة المقارنة". والذي يعتبر كتابا ثريا جدا من حيث المحتوى، حيث يحدد بدقة الأفكار الأساسية والاتجاهات الرئيسية لمنظورات ومداخل التنمية السياسية، وعلى وجه التحديد فإن هذا الكتاب هو عبارة عن قراءات مختارة لبعض أهم الدراسات حول قضايا التنمية وعلاقتها بالسياسة المقارنة، وينقسم هذا الكتاب إلى مقدمة وثلاث أبواب وخاتمة.

- كتاب نور الدين زمام حول: القوى السياسية والتنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث – والذي اهتم بمناقشة وتفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث، ودراسة نماذج من السياسات التنموية المنتهجة من طرف بعض دول وتحليل أهم المعضلات التي تعاني منها هذه الدول في سعيها لتجاوز الأزمات التنموية وتحقيق التنمية.

- كتاب "التنمية السياسية في البلاد العربية"، لعامر أبو ضاوية.

- بالإضافة أيضا إلى الدراسة المهمة حول: "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر" لبومدين طاشمة، والتي تناول فيها بالتفصيل محددات التنمية السياسية في الجزائر من 1989 إلى 1992.

تاسعا: الاطار الايتمولوجي:

1- **المجتمع المدني**: اكتسب مفهوم المجتمع المدني تعريفات متعددة ومختلفة وفقا للظروف التاريخية التي ظهرت فيها تلك التعريفات، تعود انطلاقته الحقيقية للمجتمعات الغربية توافق ظهوره ضمن واقع الدراسات الأكاديمية التي اهتمت بتتبع جذوره وتطور في الفكرين السياسي والفلسفي الذين عبرت عنهما مدارس كبرى، فضلا عن تتبع تطور الأشكال التنظيمية التي اتخذها مفهوم "المجتمع المدني" في خبرة المجتمعات الغربية وغيرها، وبغض النظر عن تعدد تعريفاته وما أثارته من مشكلات منهاجية ونظرية في ظل خاصة تعدد الايديولوجي للمفهوم.

فالمؤكد أن التعريف الأكثر شيوعا للمفهوم، والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين، هو الذي ينظر للمجتمع المدني باعتباره: "شبكات التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في اطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف والادارة السلمية للخلافات والصراعات".

وفي الندوة التي عقدها "مركز دراسات الوحدة العربية" 1992 تم الاتفاق بين العديد من المفكرين العرب على تحديده إجرائيا: "المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كما المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية

كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

2- **التنمية السياسية:** يحفل تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد تعريف مناسب للتنمية السياسية أو الاقتراب من معناها الحقيقي ودلالتها الموضوعية. فهناك تعريفات كثيرة ومتعددة لهذا المفهوم ومن أهمها الذي يعتبر التنمية السياسية بأنها: "عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير واستحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتتمثل بشكل أساسي على الغالبية العظمى من جموع المواطنين وتعكس مصالحها، ومن ثم تهيء المناخ الملائم لشراكتها الايجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية، وديناميات العمل العام، مما يساعد في النهاية على تجدير أسباب التكامل الاجتماعي – السياسي، وتوفير أوضاع مناسبة لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام.

عاشرا: تقسيم الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة، وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: ويمثل الرؤية النظرية والمنهجية للدراسة، وينقسم إلى ثلاث مباحث، اهتم المبحث الأول بالمدخل مفاهيمي لدراسة المجتمع المدني وابراز خصائصه ووظائفه ومكوناته، أما المبحث الثاني فقد تضمن أهمية المجتمع المدني في أحداث عملية التنمية السياسية من خلال التمييز بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى وأيضا التطرق إلى المصادر الفكرية لمفهوم التنمية السياسية وأهم المداخل النظرية لدراسته.

ليتم الانتقال إلى المبحث الأخير على تخصيص الحديث عن التنمية السياسية في المجتمعات النامية وخصوصيات هذه المجتمعات التي تعاني منها هذه الأخيرة، مع تحليل لأزمات التنمية السياسية كما حددتها المقاربات النظرية.

الفصل الثاني: ويشمل الدراسة التحليلية لموقع المجتمع المدني ضمن عملية التنمية السياسية في الجزائر ويتضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول دراسة لواقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال التطورات التي شهدتها هذه التنظيمات، أما المبحث الثاني فقد تضمن مزايا مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر ضمن المؤشرات المساعدة على تحقيق التنمية السياسية في الجزائر. وخصص المبحث الثالث المنظور الاستراتيجي لإصلاح المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر، من خلال ابراز المعيقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية، مع التطرق أيضا إلى آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر في الأخير.

الفصل الاول:

المجتمع المدني والتنمية السياسية:

رؤية نظرية ومنهجية.

الفصل الأول: المجتمع المدني والتنمية السياسية: رؤية نظرية ومنهجية.

يعرف مصطلح "المجتمع المدني" منذ الثمانينات من القرن العشرين عودة قوية إلى ميدان النظرية السياسية بل والنظرية الاجتماعية على وجه العموم، وهو يستخدم الاشارة إلى فئات اجتماعية تعبر عنها هياكل جمعوية، يفترض أن يتوفر فيها مقدار ما من التجانس وتقع في منزلة بين منزلتي المجتمع الاهلي والسياسي أو الدولة، ونظرا للطابع الاشكالي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح ستسعى الدراسة في هذا الفصل إلى محاولة تحديد الاطار النظري لمفهوم "المجتمع المدني" وهذا من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، إذ يتناول المبحث الاول مدخل مفاهيمي لدراسة المجتمع المدني من خلال التطرق التعاريف المختلفة له مع تحديد المفاهيم المشابهة للمفهوم مع ذكر المدارس الفكرية المختلفة التي حاولت إعطاء صياغة تفسيرية نظرية تعبر عن المفهوم ودلالته وأبعاده، في الفكر الغربي المعاصر إضافة إلى الفكر العربي الاسلامي مع التطرق إلى أهم الخصائص والمكونات والوظائف. كما يندرج في الفصل أيضا مبحث ثاني أهمية المجتمع المدني في احداث عملية التنمية السياسية من خلال التمييز بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى كذلك التطور التاريخي وبروزه كمفهوم علمي اهتم به الباحثون في مجال العلوم السياسية، وأيضا مفهوم في تأصيله المفاهيمي عبر تحديد مداولاته النظرية والعملية، والتطرق إلى اهم المداخل والقضايا التفسيرية لدراسة التنمية السياسية كما شمل مبحث ثالث إلى أبعاد التنمية السياسية في الدولة النامية من خلال التطرق لخصوصيات المجتمعات النامية وأزمات التنمية السياسية[1].

على أن أهمية استحضار هذا الإطار النظري تبرز بشكل لافت كأساس وقاعدة نظرية (موجها نظريًا) عند الانتقال إلى الفصل الثاني والحديث عن المجتمع في الجزائر والذي يلعبه في عملية احداث وتفعيل التنمية السياسية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لدراسة المجتمع المدني.

إنَّ المجتمع المدني كمفهوم حديث لم يظهر ويتطور بشكله الحالي المنظم في دفعة واحدة ولم يتم على يد فيلسوف أو مفكر واحد، إنما نشأ وتطور بفضل تراكم اسهامات الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين، المبنية على اختلافاتهم الفكرية التي ولدت اطروحات ملقحة بكبريات الإيديولوجيات وعلى النقد البناء والدراسات

1- حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.21.

الجدية والثرية في هذا الحقل الممزوج بالسياسة والاجتماع، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى تحديد المفاهيم المشابهة للمفهوم مع ذكر السيرورة التاريخية في الفكر الغربي لننتقل إلى اشكالية تأصيل هذا المفهوم في الدراسات العربية المعاصرة والتي تعاني من العديد من التناقضات والاختلافات المفاهيمية إلى ذلك استكمال المبحث بعناصر مهمة خصائص المجتمع المدني ومكوناته والوظائف الهامة للمجتمع المدني.

أولا: تحديد مفهوم المجتمع المدني من مقترب المفاهيم المشابهة.

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تنطوي على كثير من التعقيد المعرفي والمنهجي، الشيء الذي يوقعنا في كثير من الأحيان فيما يعرف بالتضارب المفاهيمي الناجم بالأساس عن عدم وجود تصور واضح ودقيق وموحد لهذا المفهوم بل نجد أن ثمة جملة من التصورات المتباينة وحتى المتناقضة في نظرتها لهذا المفهوم. المجتمع المدني يبدو مستعصيا على التعريف الشامل الجامع المانع . لهذا يجد الباحث نفسه أمام "مأزق منهجي" بسبب الغموض الذي يكتنف المفهوم وصعوبة الإحاطة به، من أجل إدراكه، وفهم ملابساته وارتباطاته.

المجتمع المدني مفهوم يتعارض مع المجتمع الأهلي كما يتعارض مع المجتمع الوقفي "الإسلامي" وهو يتعارض أيضا مع المجتمع السياسي، لكن بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم المجتمع المدني، بحذ ذاته يدخل في عدة تعارضات وفي مستويات أكثر تعقيدا وغموضا بدءا بمفهوم الجماعة ومرورا بمفهوم الفرد وانتهاءً بمفهوم الدولة ومادام الأمر يتعلق بمجمل هذه التعارضات فنحن حتما إزاء مفهوم ينطوي على اكثر من معنى يستعصي ضبطه وإرساء نسق واضح لتحديده ومن ثم يكون في حكم المستحيل تعريفة. لذا فرض علينا توضيح المفاهيم الأكثر المشابهة للمفهوم من خلال ما يلي: المجتمع الأهلي، المجتمع السياسي، المجتمع الوقفي "الإسلامي".

1- المجتمع الأهلي:

لقد دفعت الإشكاليات التي أثريت حول الاختلاطات انتشارا في الخطاب العربي المعاصر، والتي تستدعي التوقف عندها تحليليا، مقولة "المجتمع الأهلي" للدلالة على المجتمع المدني، على اعتبار أَنَّ الأول لا يميز بين الريف والمدينة ولا بين التكوينات الاجتماعية التقليدية والتكوينات الاجتماعية الحديثة[1]، خاصة في ظل استمرار تأثير

1- المرجع نفسه، ص.21.

التكوينات التقليدية (العشائرية والقبلية والطائفية) على الحياة السياسية العربية وكذا مع انتشار ما يسمى بظاهرة تريف المدن العربية[1].

فالمسألة عند هؤلاء الباحثين تتعلق بإقصاء المجتمع المدني عن المنطقة العربية، ليس بفعل قيود السلطة المفروضة عليه، وإنما بسبب تركيبة المدن العربية والتي تشهد ظاهرة تريفها، وبالتالي عدم صلاحية نقل المفهوم لهذه البيئة، فالأنسب والملائم للبيئة العربية حسبهم هو "تسمية المجتمع الأهلي".

وإذا كان هذا المفهوم "المجتمع الأهلي" تعبير عربي أصيل، وهذا مما لاشك فيه، إلا أنه بالمقابل يضم في دلالاته الحاكم والمحكوم، المستبد والعادل، المتزمت والمنفتح والمعتدل ... فهؤلاء جميعا من الأهل، أما عبارة "الجمعيات الأهلية" فهي تمثل جمعيات خيرية تحيل إلى نشاط اجتماعي تطوعي خيري يقوم به الناس خارج أجهزة الدولة في كل من البادية والمدينة، في حين أن عبارة المجتمع المدني تحمل معنى اخر يجعل منها الطرف المقابل للدولة والمقابل لكل من القبيلة والطائفة والكنيسة من جهة أخرى. ويذهب محمد عابد الجابري أبعد من ذلك في قوله: "إن لفظ مدني لا يقتصر دلالته على نظام حياة المدنية فقط والذي يختلف عن نظام حياة البادية، بل يحيل أيضا إلى معنى المواطنة، فالمجتمع المدني هو قبل كل شيء مجتمع المواطنين ولا يحتمل أبدا أن يكون مجتمع الرعية، على اعتبار ان مجتمع المواطنين هو نفي لمجتمع الرعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعبارة المجتمع الأهلي لا تتناقض مع مجتمع الرعية بل يمكن القول أنها مرادف لها[2]...".

وهنا يجدر الاستدراك حيال المقارنة بين المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي، بالتنبيه على أن هذه المقارنة لا تحمل في طياتها المفاضلة بين مؤسسات المجتمع المدني الحديث ومؤسسات المجتمع الأهلي القديم، خاصة وأن التاريخ يخبرنا دائما أن الثابت فيه ليس أبديا، بمعنى أنّ هناك صورة في الماضي تتجدد في الحاضر مع تبدل لهذه الصورة في وظائفها الاجتماعية والسياسية وهذا من مرحلة لأخرى[3].

وهذا ما يوضحه الجدول رقم: 01 الذي يوضح التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

وعليه يمكن القول، بأن ظاهرة المجتمع المدني تبقى ظاهرة نسبية وليست حكرا على البيئة الغربية، فالبيئة العربية قد عرفت هذه التنظيمات أيضا ولكن الفارق يكمن فقط في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في كلتا

1- المرجع نفسه، ص.21.

2- محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الاصلاح**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.198.

3- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ب س ن، ص.29.

الحالتين. وعموما فالاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح كل مرة تحديات متباينة بنية ومضمونا، ففي إطار البنية، يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليحتوي كلا من المؤسسات التقليدية والحديثة ويعرفه على أنه "مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى[1]. وقسم أخر من الباحثين يحصر المفهوم بالبنى الحديثة ويعرفه على أنه: "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية"، بعبارة أخرى هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات والجمعيات[2]. الخ.

ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن مصطلح "المجتمع الأهلي" مرادفا مناسبا لمصطلح "المجتمع المدني" معللين ذلك بمبررات يركز معظمها على استحالة انتاج المجتمع المدني الغربي في الوطن العربي، وأن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والقبلية والطائفية والعائلية جميعها من ميدان المجتمع المدني، ومن ثم فلا مجال للتمييز بين المفهومين. إذ بالرغم لما يمكن أن يقدمه هذا التمييز من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية أو الطائفية، فإنه يحول دون فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع المدني. في نفس الوقت رأى آخرون عكس ذلك واعتبروا المصطلح مرادفا غير مناسبا للمجتمع المدني خاصة وأنه يحمل مكونات قرابية تقليدية[3].

2- المجتمع السياسي:

نعني به هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة وهذا يعني أن كل شيء لا يصدق عليه حكومة أو تابعة للحكومة فهو مدني، أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورة بصورة المفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم، الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الاجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبلية الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية[4]. بمعنى أن هدا المفهوم يطرح شكل مجموعة قيود تحد

1- أحمد شكر صبحي، **المرجع نفسه**، ص.29.

2- محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، ط 2، ورقة بحثية مقدمة إلى: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.184.

3- حسنين توفيق ابراهيم، **المرجع السابق**، ص،ص.163-164.

4- عمارة ليلى، "**دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة بسكرة، 2012-2013، ص،ص.4-5.

من سلطة الدولة وتكبح من تدخلها، وهنا المجتمع المدني لا يتمايز مع الدولة فحسب بل يصل إلى درجة مجابهتها ومعارضتها إلى حد التناقض التناحري وهدا التفسير أقرب إلى المفهوم القرامشي للمجتمع المدني كفضاء للتنافس الإيديولوجي من أحل الهيمنة. هدا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، بل كرؤية تتعلق بمشروع للتحديث مشروع لتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية العربية[1].

ويمكن أن نقول أنَّ هناك نقاط تلاقي بين العمل المجتمعي والعمل السياسي، دون أنَّ يرقى ذلك إلى هدم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، إذ أنَّ هذا الحد يتمثل بالأساس في أنّ المجتمع المدني لا يسعى من خلال نشاط الوصول إلى السلطة، وإنمّا إلى التأثير على قراراتها حتى تكون في خدمة المجتمع كله، وهذا هو الأساس الذي جاء من أجله المجتمع المدني، ويروي الكاتب برهان غليون أننا سنشهد شكلا من التنظيم المدني تخضع فيه السياسة من حيث بلورة التصورات والاختيارات التي تمس المصير العام والجزئي لنشاط مجموعة غير محدودة من التجمعات والهيئات والمنظمات وايجاد القاسم المشترك فيما بينها وهذا ما يعني أنّ دور المجتمع المدني سيشمل فضاءات كانت تعد حكرا على الدولة باعتبارها السلطة الوحيدة التي تمثل المواطنين، ولعل بروز منظمات الدفاع عن حقوق الانسان أكبر دليل على صدق هذا الاحساس، فقد صارت هذه المنظمات تقض على مضاجع الحكام المستبدين[2].

3- المجتمع الوقفي "الاسلامي":

بلغ المجتمع في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مستوى راقيا من النضج الاجتماعي وقد تكونت الحكومة الاسلامية في المدينة المنورة وبرز إلى الوجود مجتمع أصيل لم تعرفه البشرية سابقا له مبادئ أساسية وقواعد انسانية في التنظيم الاجتماعي بمعناه الدقيق والعميق. ينسق ويعدل بين قوى الحياة والإحياء، بين الجسد وحاجاته والروح ومطالبها. قال سبحانه وتعالى: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا*)، وكان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من اختصاص الولاة والقضاة يقول تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى

1- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.30.

2- جميل عودة، "الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي"، تم تصفح الموقع يوم: 16 جوان 2015.
http://www.arabsi.og/attachments/article/2037

*- سورة القصص: الآية.77.

الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر*)، يقول المستشرق برنارد لويس في كتابه "اللغة الإسلامية في الاسلام": "أنها فكرة أساسية في الذهنية الإسلامية أن تكون الحكومة محدودة الصلاحية ومن حيث المبدأ والنظرية كان الحاكم المسلم مفيدا وله حدود أكثر من ملوك النصارى[1].

ويمكن للمتتبع للتاريخ الإسلامي أن يلاحظ أثر الأعمال التطوعية في الحياة العامة للمجتمع الإسلامي والدولة الاسلامية، فبفضل الأعمال التطوعية التي كان يبذلها أفراد المجتمع الاسلامي تمكن من اداء دوره الحضاري بل كانت تلك الاعمال وراء استمرار المجتمع الإسلامي والمحافظة على بقائه وديمومته إلى الآن.

ولو نظرنا إلى التعليم والتربية في المجتمع الإسلامي مثلا لوجدنا أنها ما كان من الممكن أن تحرز التقدم المذهل والانتشار الواسع النطاق لولا نظام الوقف الخيري، الذي مول عملية التربية والتعليم على جميع المستويات، من مدارس وطلبة علم وأساتذة تعليم والكتابة ومكتبات عامة وغير ذلك، كما كان للوقف الخيري دورا مهما في القضاء على الامراض والحيلولة دون انتشارها وتفاقمها، وذلك من خلال حركة بناء المستشفيات ودراسة الطب، كما شمل الإنفاق الخيري على الرعاية الاجتماعية للطبقات المحرومة والمعدومة كالأيتام والفقراء والمساكين كذلك المرضى والمجانين، والعناية بالعجزة والأرامل والمطلقات، مضافا إلى قضاء حوائج الناس وإقامة المشاريع ذات النفع العام للمجتمع. إضافة إلى الأوقاف الأهلية الخيرية كانت هناك تنظيمات الحرف و "الطرق الصوفية" و "المجالس العرفية" التي كان المجتمع يلجأ إليها لفض المنازعات التي تنشأ بين أفراده وجماعته، بدلا من أسلوب اللجوء لأقسام الشرطة والمحاكم التي يسود مجتمعات اليوم.

ولقد تحدث د. محمد خاتمي (الرئيس الإيراني الأسبق) في مؤتمر القمة الإسلامي عن المجتمع المدني الإسلامي ومواصفاته فقد دعا إلى إقامة مؤسسات المجتمع المدني، لكن في إطار إسلامي، حيث يقول إن المجتمع الإسلامي هو مجتمع يختلف جذريا عن المجتمع المدني المبني على الافكار الفلسفية اليونانية والتجارب السياسية للروم، كما يفسر معنى المجتمع المدني الإسلامي، بقوله: "أنه المجتمع الذي يستقي أسوته من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم واعضائه كلهم مستعدون لبذل نفوسهم في سبيل هذا المجتمع"، ويعني بذلك تبني المبادئ الإسلامية

*- سورة آل عمران: الآية.104.

1- فهيمة خليل أحمد العيد، "**الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**"، المؤتمر التوافق السنوي الثالث، الكويت: جامعة الكويت، أيام 10،11 أفريل 2006، ص.12.

التي سادت مجتمع مدينة النبي صلى الله عليه وسلم دون إهمال الأطر التنظيمية المتجددة دائما تبعا للظروف الزمانية والمكانية المحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية كلها. وأهم مواصفات هذا المجتمع:

أن الحكومة فيه خادمة الشعب لا سيدته، مسؤولة أمام الناس الذين جعلهم البارئ عز وجل أصحاب الحق في تقرير مصيرهم وكل إنسان يؤمن بالنظام والقانون هو صاحب حق والدفاع عن حقه من أهم وظائف الحكومة، كما ينبغي أن يكون هذا المجتمع خاليا من الاستبداد الفردي والجماعي، وبعيدا حتى عن دكتاتورية الأكثرية ومبرءًا من هضم وسحق الأقلية ويكون الانسان بما هو إنسان مكرما ومعززاً وحقوقه محترمة ومصانة، أما المواطنون فهم أصحاب الحق في تعيين مصيرهم والاشراف على إدارة الامور ومحاسبة المسئولين. كما أنه ليس للمجتمع المدني أن يكون ميالا للتسلط ولا خاضعا له[1].

ولو قارنا بين وضعية المجتمع المدني بين أوربا والإسلام: سنجد أن:

1- المدنية في أوربا وليدة "المدينة"، أما في الإسلام فالمدنية تنشئ المدينة وهذا يعني أن مدنية الغرب نتاج المدينة، أما في الإسلام فالمدينة نتاج المدنية.
2- المدنية في أوربا ظهرت بعد صراع طويل مع الكنيسة، أما في الإسلام فهي جزء من الإسلام لا يتجزأ، والآية (إن هذه أمتكم أمة واحدة*)، وضحت مفهوم المجتمع وقوله تعالى: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم*)، (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل*)، وضحت مفهوم الدولة وجعل بينهما: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر*)، تشير إلى مؤسسات المجتمع المدني.
3- لم يكن للمجتمع المدني وجود في عهد سلطة الكنيسة الكاثوليكية في أوربا، فظهر المجتمع المدني من رحم العلمانية التي ناهضت سلطة الكنيسة، أمّا في الإسلام فبخلاف ذلك لأن أسس المجتمع المدني النظري ثابتة في النص المعصوم، كما أشير في ذلك في النقطة الثانية، يقول "عادل ظاهر" في كتابه "الإسلام والعلمانية" وكان يوجد قبل القرن الثامن عشر في المجتمع الإسلامي شيء اسمه المجتمع المدني له شريعته

1- فهيمة خليل أحمد العيد، **المرجع نفسه**، ص.13.

*- سورة المؤمنون: الآية.52.

*- سورة النساء: الآية.59.

*- سورة النساء: الآية.58.

*- سورة آل عمران: الآية.104.

وقواعده لان الدولة في الاسلام سلطتها محدودة بخلاف الدولة "الثيوقراطية" الاوربية في القرون الوسطى التي كانت لها سلطة وسيادة مطلقة.

4- الأسرة في الغرب لا تدخل ضمن مؤسسات المجتمع لأن الأسرة في عرف الكنيسة الكاثوليكية لها حرية استئناف الحياة الزوجية، وبعدها تسحب منها حرية الافتراق والطلاق لذا هنا تفقد شرط الحرية فلا تعد ضمن مؤسسات المجتمع المدني، بل شنّت عليها هجوما ضاريا وعنيفا بحيث تفتت أركانها. أما في الإسلام فلم يعرف الزواج الديني حسب العرف السائد في القرون الوسطى في أوربا، بل إن الاسرة في الاسلام لها الحرية الكاملة والمطلقة بداية في تكوينها، ولها حرية الافتراق إن لم يستطيعا استمرار العيش معا، لذلك فإن الإسلام يهتم بالأسرة ويعدها ركنا قويا، وإحدى مؤسسات المجتمع المدني.

5- الدولة الثيوقراطية في القرون الوسطى كانت نوعا من تعذيب الكنيسة للإنسان، وتطبيق العقوبات الأخروية عليه في الدنيا، لذلك لم تسمح بظهور المجتمع المدني بينها وبين الناس أما في الإسلام فالدولة منحة ربانية (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر*)، فأعطت مؤسسات المجتمع المدني الضوء الأخضر لكي تصول وتجول داخل المجتمع لترسيخ الأخلاق الفاضلة والحفاظ على القيم المعروفة السامية "الأمر بالمعروف" وقلع القيم الغربية الدخيلة، والنهي عن المنكر[1].

وعليه فقد تم تبني مصطلح المجتمع المدني في هذه الدراسة، بناء على ما اقترحه كل من "وجيه كوثراني" و "صادق جلال العظم[2]" واللذان حصرا استخدام مصطلح "المجتمع المدني" بالعصر الحديث، ومصطلح "المجتمع الأهلي" بالعصور السابقة، لأنه أكثر تداولا -كمفهوم- في الأوساط العلمية حاليا.

ثانيا: المجتمع المدني في الأدبيات المعاصرة:

1. التطور التاريخي لنشأة المجتمع المدني:

لقد مرّ مفهوم المجتمع المدني بمخاضات فكرية طويلة قبل أن يتبلور نهائيا بعد ذلك، ويمكن الرجوع إلى أفلاطون (427-347 ق.م). في كتابه "الجمهورية" حيث يرسم لنا صورة المجتمع المدني – المجتمع العادل أو الدولة المثالية، حيث يؤسس وحدتها وقوتها على حكم العقل، ويرجع أفلاطون نشأة المجتمع إلى

*- سورة الحج: الآية.41.

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.14-15.

2- ياسين بو علي: "المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث، مارس 1999، ص.47.

حاجة البشر التي لا يمكن إشباعها إلاَّ بتعاون الأفراد مع بعضهم البعض[1]، أما أرسطو "Aristot" (384-322 ق.م) في كتابه "السياسة" يتحدث عن المجتمع المدني حديثه عن المجتمع السياسي، حيث نجد أن "أرسطو" يستخدم مفهوم المجتمع المدني كمرادف للدولة وسمَّاه المجتمع السياسي، وهي الترجمة الحرفية للمفردة اليونانية (Kainonia Politke) والتي ترجمت إلى الإنجليزية (Political Community) وظَّلَ هذا المصطلح يحمل الصفة السياسية في دلالته اللغوية حتى جاءت الترجمة الفرنسية لكتاب السياسية "لأرسطو" فاستخدمت لفظة (Civil) بدلا من (Political) والتي تعطي معنى (المدني)، ويعتبر أرسطو المجتمع المدني نموا طبيعيا من الأسرة إلى القرية إلى دولة المدينة، وينظمها الدستور والقانون ولم ينشأ هذا المجتمع عن عقد أو اتفاق. وفي كتاب القديس "أغسطين" (393-430م) "مدينة الله" تخضع فيه مملكة الأرض لمملكة السماء، فكل سلطة مصدرها الله، وكل النظام الاجتماعي مستقر طبقا لإرادة الله. فمبادئ المجتمع وتنظيمه ليست نابعة من البشر، بل حكم إلهي. ويذهب القديس "توماس الأكويني" (1225-1274م) ومحاولة لخلق وفاق بين المسيحية وأرسطو، إلى الأخذ برأي "أرسطو" في النظام العقلاني للمجتمع ويرده إلى الله، فالله هو مؤسس النظام العقلاني لا في المجتمع فحسب، بل في الكون ككل. وقانون الطبيعة باعتباره قانون العقل أمر الإرادة الإلهية هو أساس النظام[2]" ومع ظهور حركة الاصلاح الديني منذ "**مارتن لوثر**" (1438-1564م) تأكد مبدأ الفحص العقلي الحر للكتاب المقدس، وضع لوثر نهاية للزاوية الأحادية للدين، وكانت التعددية الدينية هي الناتج الضروري، وفي ضوء التعددية الدينية يثير لوثر "السؤال عن علاقة الدين بالمجتمع، فيعارض القائلين بحكم الانجيل، ويرى العلمانية نظاما اجتماعيا الحكم فيه للقانون المدني، ويتساوى أمامه الجميع – رجل الدين كالإنسان العادي أميرا أو غفيرا، وبذلك رفع لوثر السقف الديني عن المجتمع المدني والسلطة السياسية[3]، وتمّ بذلك إعادة الاعتبار للمجتمع المدني الذي أصبح يقف ضد تجاوزات الكنيسة إزاء السلطة الدنيوية، وبناء على كل هذا يتضح لنا أن مفهوم المجتمع المدني لم يظهر بشكله الخالص، إنما ظهر كما هو حال ظهور وتبلور مفهوم الديمقراطية، من خلال تطور تاريخي يفسره منتظم فكرب فلسفي مرّ بمرحلة تبلور مديدة منذ بروزها وصولا فيما بعد إلى نظرية العقد الاجتماعي، و "في محاولة **تايلور** البحث عن أصل فكرة المجتمع المدني في المرحلة الوسطية، يعتبر أن المفهوم الحديث عن المجتمع المدني –باعتباره نتاج

1- جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، ترجمة حسن جلال العروسي، ج 2، مصر: دار المعارف، د.ت، ص.35.

2- **مرجع نفسه**، ص،ص.161-162.

3- فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**، ط 1، مصر: مكتبة مدبولي، 2005، ص.12.

الشعب- وجد أصله مع هوبز، الذي كان أول من تناول الحكم باعتباره من صلب إرادة ومصالح الشعب[1]" وفي المقابل كان جون لوك "John Locke" (1632-1704م) من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتمام بمفهوم المجتمع المدني، وقد بدا مفهوم المجتمع المدني "بصورة ناضجة في فكر الفرنسي "جان جاك روسو" (القرن 18م) وأكثر نضوجا في فلسفة الحق لهيجل فيما بعد[2]. ففي سياق نظرية التعاقد الاجتماعي تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية ومن الملاحظ أن "الفلاسفة وعلم الاجتماع متفقين على ما بات يسمى نظرية العقد الاجتماعي" أساسا لنشوء المجتمع المدني والدولة القومية الحديثة[3]"، من أجل هذه الاعتبارات، سنبدأ دراستنا لتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي، انطلاقا من نظريات العقد الاجتماعي باعتبارها نظريات محورية في نمو وتطور مفهوم المجتمع المدني.

وفي الأخير يمكن القول انطلاقا من كل ما تقدم أن المجتمع المدني لم يولد من العدم، بل جاء نتيجة صراع طويل تمخض عنه ثورة فكرية تزامن مع تفجر الثورة الصناعية، التي استطاعت أن تنير العقل الاوربي وتخلصه من سيطرة الكنيسة وجبروت الملوك، كما أعادت الاعتبار للإنسان ومكانته، وساهمت في بروز أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة، الامر الذي تطلب وجود تنظيم جديد يحدد وينظم علاقات الافراد فيما بينهم ويضمن حرياتهم.

2. المجتمع المدني في الفكر الغربي:

إن التطرق إلى معرفة وفهم المجتمع المدني في الفكر الغربي سيتم من خلال اختيار الفكرة القائلة: بأن المجتمع المدني في الفكر الغربي جاء نتيجة صراع طويل بين ما هو ديني ومدني، وبين النظام الرأسمالي والإقطاعي القديم، ليتبلور خلال النهضة العلمية والفكرية التي عرفتها أوربا والتي ساعدت على تنظيم المجتمع وتوسيع مؤسساته.

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.13-14.

2- فالح عبد الجبار، **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، القاهرة: مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، د.ت، ص.42.

3- ميشال مياي، **دولة القانون، مقدمة في نقد القانون الدستوري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982. ص.98.

- **نظرية العقد الاجتماعي:**

بالرغم من امتداد جذور المجتمع المدني إلى الثقافة الغربية القديمة، وتحديدا إلى عهد الفيلسوف اليوناني أرسطو، إلاَّ أنَّ هذا المفهوم لم يتبلور في صيغته الاصطلاحية السياسية إلاَّ خلال القرنين 17 و 18 في سياق نظرية العقد الاجتماعين الذي عبَّرَ رواده عن عزمهم في الانتهاء من "أزمة العصور الوسطى" وإعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلا، والقول بنظام "جديد" يقوم على أسس مختلفة، تتمحور حول أفكار ورؤى فلاسفة العقد الاجتماعي.

وبالرغم من كون فلاسفة العقد الاجتماعي قد اتفقوا على أنَّ الانسان قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها، واتفقوا على تسميتها بحالة الطبيعة، والحالة الثانية: وهي المرحلة التي انتقل إليها الانسان للعيش داخل المجتمع، واحترام قوانينه وضوابطه عبر اقرار التعاقد الاجتماعي، إلاَّ أنهم اختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة وكذا طبيعة العقد[1].

- **مفهوم المجتمع المدني عند توماس هوبز "Thomas Hobbes":**

يعتبر توماس هوبز "Thomas Hobbes" (1588-1679 م) من فلاسفة العقد الاجتماعي (Contrat Social) وهو ينطلق في دراسته للمجتمع المدني من النقطة التي كان يعيش فيها الانسان في الحالة الطبيعية (Etat de Nature).

يصف "توماس هوبز" حالة الطبيعة بأنها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، لأن الانسان يعيش في حالة حرب دائمة ضد الكل، فهي حرب مطلقة يكون الانسان فيها كالذئب لأخيه الانسان "فحالة الطبيعة عند هوبز هي الحالة التي فيها الانسان للإنسان الحق في كل الاشياء، إنها حالة الحرية التامة بلا ضوابط أو قيود، أي حالة استعمال الفرد لحقه الطبيعي أي حريته وفقا لرغباته وميوله بلا قوانين منظمة أو حكومة قوية[2]. إنَّ هذه الحالة من الصراع والتناقض لا تسمح بتأسيس علاقة ثقة على قاعدة مصالح مشتركة تؤمن تراكم الثروات وتقسيمها وتوزيعها على الجميع، فلا توجد ضوابط ولا موانع تقوم في وجه الافراد سوى ضابط القوة، ويصور "هوبز" هذه الحالة بقوله "إذا زرع إنسان ما زرعا أو غرس أو ابتنى بنياناً، أو استعمر أرضا، فان آخرين من بني جلدته، يقبلون عليه وقد

1- بياضي محي الدين، "**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**"، مذكرة ماجستير دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص.17.

2- فريال حسن خليفة، **المرجع السابق**، ص.17.

وحدوا قواهم لكي ينتزعوا منه ما يملكه[1]"، فمع انعدام الثقة بين الناس لا يكون هناك طريق لأي انسان ليؤمن نفسه إلا عن طريق القوة والخداع والغواية ليتغلب على كل من يريد الاعتداء عليه. فتأمين القوة ضروري ليحرر الانسان نفسه من حالة الخوف الدائم التي يسببها له غيره من البشر، فالخوف من أن يسلب الآخرون ما يملكه يخلق حالة من العنف المتبادل، فكل شخص يفكر وسيفكر في أن الشخص الآخر هو دائما يخطط للأذى وبشكل طبيعي وهذه الحالة من عدم الثقة المتبادلة تؤدي إلى تطوير نزعة الشر بين البشر، ويصبح بذلك لكل "انسان كامل الحق في ممارسة قدرته الشخصية من أجل حفظ طبيعته الخاصة، أو بتعبير آخر من أجل حفظ حياته الخاصة[2]".

يعتبر "هوبز" حالة الطبيعة، حالة يعيش فيها الانسان في خوف وترقب دائمين فكل فرد يحارب الآخرين ولا مجال للهدنة، الكل منشغل بالتربص للآخرين تارة، وبالدفاع عن النفس تارة أخرى، ولذلك ليست هناك فسحة من الزمن كوقت فراغ للتفكير في بناء حضارة، ففي "مثل حالة الحرب هذه لا مجال للصناعة، لأن منتجات الصناعة وثمراتها غير مؤكدة، ويعوزها الحماية والأمن ومن ثمة لا وجود لتجارة وملاحة، ولا لعمارة، ولا لأدوات أو آلات، ولا تقدير للوقت، ولا للمعرفة ولا للعلوم ولا الفنون ولا للمجتمع، ..... ولا شيء يمكن أن يكون ظلما فمعاني العدل والظلم والصواب والخطأ لا مكان لها في حالة الحرب، ..... ولا وجود للملكية – إلاَّ أنه بالنسبة لكل إنسان فإنه يستطيع حيازة الشيء أن استطاع الحفاظ به – وما هو أسوأ من كل هذا في نظر هوبز هو الخوف الدائم من خطر الموت والعنف، وتصبح حياة الانسان مقفرة فقيرة وحشية شرسة قصيرة[3]"، "ولأن حالة الطبيعة هي حالة اللاقانون، فإن السلوك لا يقاس بكونه قيمة سلبية أو أخلاقية، وبالتالي فان مفاهيم الحق والظلم والعدل وما إلى ذلك غير واردة في هذا السياق، إنَّ غياب القانون يعكس في عمقه غياب سلطة مشتركة[4]"، ويمكن اجمال ما ذكرناه آنفا حول حالة الطبيعة عند "توماس هوبز" بقوله "طالما كان البشر يعيشون من غير سلطان مشترك يحملهم جميعا على التزام الاحترام، فانهم يكونون على هذه الحالة التي تسمى حربا، والتي هي حرب كل انسان ضد اخيه الانسان[5]".

1- **المرجع نفسه**، ص.18.

2- **المرجع نفسه**، ص.19.

3- **المرجع نفسه**، ص.19.

4- Thomas Hobbes: **le citoyen ou les fondements de la politique**, Paris: F lammarion, 1982, p.p. 89-90.

5- Ibid, p.124.

وهكذا نجد "هوبز" لا يرجع أسباب الصراعات والحروب إلى أسباب موضوعية قائمة في التنظيم الاجتماعي الديني الاقطاعي معا، ولكن يرجعها "هوبز": إلى طبيعة البشر واستعمالهم لحريتهم كحق طبيعي لهم في كل الأشياء، وهو استعمال موجة برغباتهم وعواطفهم، ومن ثم يربط أسباب الصراع بالطبيعة الانسانية ويخرجها من أن تكون أسباباً لصراع قوى الواقع الانجليزي فحسب، لتكون أسبابا للصراع في كل مكان وزمان موجود بوجود الانسان، وما تجلبه هذه الصراعات على البشر هو خطر الموت وحياة البؤس وافتقاد الغبطة، وفهم أساس الصراع ومخاطره يفضي بالبشر إلى البحث عن حل يقبلونه جميعا فيما بينهم للخروج من حالة الحرب.

"ويؤكد هوبز أنه ليس محكوم علينا أن نحيا هكذا في حالة الحرب، والسبب هو المساواة في قدراتنا، وإننا بشكل عام لدينا عواطف رئيسية تنحى بنا إلى السلام، وهي الخوف من الموت والرغبة في الحياة الطيبة أو الأشياء الضرورية للحياة الرغدة، فهذه العواطف تحركنا إلى البحث عن أساس جديد للمجتمع ويساعدنا العقل في مساعينا ويقترح العقل مبادئ للسلام يتفق البشر عليها، وبموجبها يجري البشر اتفاقهم أو عقدهم أساساً لمجتمع مدني جديد[1]". ولهذا نجد "توماس هوبز" يفرق بين "الاتفاق" وبين "الوفاق"، فالثاني طبيعي وتلقائي والأول ارادي "واصطناعي" فالوفاق هو ما يجعل الحيوانات تعيش في جماعة واحدة من الجنس الذي ننتمي إليه دون أن تقتل فيما بينها أو يأكل بعضها البعض الآخر، وأما "الاتفاق" فهو اصطناعي لأنه ليس من الطبيعي ولا من التلقائي في شيء أن يجتمع البشر دون أن يقتلوا فيما بينهم أو يسعى البعض منهم إلى الايقاع بالبعض الآخر، الاتفاق لا يكون إلاَّ على ارادة وقرار جماعيين يقرهما البشر المجتمعون فيما بينهم ولا يتم إلاَّ مع مجود رغبة متبادلة بين الأطراف المتوافقة كلها على الاحترام المتبادل المجموعة من الأوفاق والمعاهدات[2].

ولما كانت الصفة الجوهرية للعقد هي القبول المتبادل يرى "هوبز": أنه لا يمكن أن يكون عقداً أو اتفاقا مع الحيوانات المتوحشة فهي لا تفهم الكلام ولا تقبل بأي نقل للحق، وبدون القبول المتبادل لا يوجد عقد ولا اتفاق، ولا يمكن أن يكون عقدا أو اتفاقا مع الله، لأن ذلك مستحيل إلاَّ على الذين يكلمهم الله بوحي مجاوز لحدود الطبيعة أو عن طريق وكلائه الذين يحكمون باسمه، ومن صفات العقد أيضا أنه لا تعاقد إلاَّ على الممكن والمستقبل، لأن موضوع العقد أو التعهد هو دائما شيء ما وقع تحت القصد والتروي، ذلك أن التعاقد هو فعل الإرادة فلا تعاقد على الماضي ولا على المستحيل.

1- فريال حسن خليفة، **المرجع سابق**، ص،ص.22-23.

2- سعيد بن سعيد العلوي، وآخرون، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الغربي الحديث، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001. ص.52.

وبناءً على هذا كله فإن هوبز يعرف العقد الاجتماعي بأنه "التنازل المتبادل أو المشترك عن الحق الطبيعي، وبدون القبول المتبادل بين الأفراد لا يجوز عقد ولا اتفاق[1]، والشيء الذي يضمن عدم السقوط ثانية في دوامة العنف هو نقل مصادر القوة الكامنة في حالة الطبيعة إلى ممثل السلطة في الكومنويلث، ويتحدث هوبز عن هذه العملية في كتابه "التنين" (Léviathan) فيقول: "يعهد كل إنسان بسلطته وقوته الكاملة إلى شخص واحد يكون بفعل قاعدة الأغلبية قادرا على تصيير الإرادات المتعددة ارادة واحدة وهذا يعني تعيين شخص أو جمع من أجل أن يحمل عنهم المسؤولية كاملة بحيث أن كل انسان يعترف بأن ما يقوم به هذا الشخص أو هذا الجمع كما لو كان هو ذاته فاعله ..... وبحيث أن كل انسان يخضع ارادته وحكمه لإرادة وحكم هذا الشخص أو هذا الجمع، وهذا الأمر يتجاوز مجرد الاجماع ومحض الوفاق، ذلك أن الأمر يتعلق بوحدة فعلية للكل في شخص واحد ويتعلق بوحدة تتحقق بفضل معاهدة يمضيها كل واحد من الناس مع غيره، فكأنما كل فرد من الجماعة يقول للفرد داخل نفس الجماعة إني آذن لهذا الشخص أو هذا الجمع وأتنازل له كلية عن حقي في احكم نفسي بنفسي شريطة أن تتنازل له أنت من جهتك، عن حقك وأن تأذن له في كل ما سيقدم عليه من فعل[2].

فانطلاقا من هذه الفقرة، يتطلب الكومنولث الهوبزي أن يتعاقد كل أفراد الشعب مع بعضهم البعض، من أجل التخلي عن المصلحة الذاتية الناتجة بالأساس عن الأطماع الشخصية، "فلا بد من التنازل الارادي والمتبادل بين طرفي الاتفاق من أجل أمن الجميع، وهكذا تتم تقوية الحكم عن طريق اجماع عام ومتبادل تنتج عنه قيم العدل والقانون. ويكون بذلك ميلاد المجتمع المدني والحكومة نتاجا لكفاءات كل فرد والتزاماته بالبحث عن السلم المجسد في أمن مادي[3].

وحسب "هوبز" الأمن والسلام والحياة الطيبة أمور لا تستقر في المجتمع المدني إلا بوجود سلطة حاكمة مرئية تبقي البشر في رعب خوفا من العقاب لإنجاز عقودهم وتحقيق اتفاقهم والزامهم بقوانين الطبيعة قوانين العدالة والانصاف والاعتدال (Modesty). فالعقود والاتفاقات بدون قوة السيف كلمات لا تملك قوة على توفير الأمن للإنسان على الاطلاق، ولو افترضنا أن البشر اتفقوا على الالتزام بالعدل وقوانين الطبيعة الأخرى بدون سلطة حاكم ترعب البشر، ولو افترضنا أيضا أن كل البشر فعلوا هذا الشيء نفسه بالمثل ربما لا يكون البشر بحاجة لوجود أي حكومة أو كومنولث على الاطلاق طالما وجد السلام[4].

1- فريال حسن خليفة، **المرجع سابق**، ص.30.

2- Thomas Hobbes, opcit, p.124.

3- محمد الغيلاني، **المجتمع المدني، حججه، مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ به**، ط 1، بيروت: دار الهادي، 2004، ص،ص.76-77.

4- فريال حسن خليفة، **المرجع السابق**، ص.43.

ولا يكتفي "هوبز" بعدم اخضاع الحاكم في نظريته للعقد الاجتماعي للقانون المدني بل يذهب إلى أن التنافس أو الصراع بين السلطتين المدنية والزمنية هو الخطر المسيطر الذي يمكن أن يعصف بالكومنولث، حيث "يشبه هوبز حالة المجتمع في الصراع الديني بحالة الطبيعة، كل مسيحي يقوم حسب عقله الفردي بتفسير الكتاب المقدس فوجدت قوانين مسيحية بعدد المسيحين وازدادت خطورة حالة الطبيعة مع المجادلات الدينية، وللخروج من حالة الطبيعة الدينية على الرعايا أن تدين للسلطة الحاكمة بالطاعة في كل الأشياء[1].

فالسلطة الزمنية حسب هوبز هي وحدها المخولة بتقديم التصور الصحيح والسليم لمعاني الدين ومبادئه ولا يمكن لشخص آخر أن يخول له هذا الحق حتى ولو كانت الكنيسة نفسها، وهذا الحق يخول "للسلطة الحاكمة المدنية أن تكون السلطة الأولى ليس فقط بالنسبة للقانون المدني، ولكن بالنسبة للمبادئ الدينية وكذلك بالنسبة لإرادة الكنيسة، وبقوانين الله وقوانين الطبيعة على المواطنين من سلوك ... وأخذاً بهذا فإن السلطة الحاكمة هي فقط تستطيع أن تحدد الأساس للحرمان، الكنسي والخلاص أما ما يصدر عن الكنيسة من حرمان لا يمكن أن يؤذي الشخص الذي يطيع قوانين حكومته[2]".

انتقد هوبز، ليس بسب نشره لفكرة السلطة المطلقة وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، واعتبرها من صنع البشر[3].

بهذا فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ ذلك شكل الحكم المطلق، ويتبين أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول "طوعي" هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية، التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، على أن تقوم سلطة قوية تتموقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق وتسهيل ممارستها، فيكون بذلك التزام الأفراد بطاعة هذه السلطة والخضوع لها بمثابة الشرط الضروري لنجاح هذه السلطة في القيام بوظيفتها وهي تمثل الدولة[4].

ويمكننا أن نلخص مفهوم المجتمع المدني عند "هوبز" في النقاط التالية:

أ/– أن المجتمع المدني مثل شراكة مبينة على تعاقد حر وارادي بين أشخاص مستقلين، يعتبرون بمثابة أطراف لها كامل الصلاحية في العقد.

1- **المرجع نفسه**، ص.62.

2- **المرجع نفسه**، ص،ص.62-63.

3- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية – مع إشارة المجتمع المدني العربي –**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.80.

4- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.20.

ب/– أن الدولة تشكلت بعد خضوع هؤلاء الشركاء لسيادة سلطة مهيمنة.

ج/– المجتمع المدني هو المجتمع السياسي في تطابق عند "هوبز" فلا فارق بينهما[1]".

- **مفهوم المجتمع المدني عند جون لوك "John Locke":**

على غرار توماس هوبز "Thomas Hobbes" ينطلق جون لوك "John Locke" (1632-1704م) في تصوره للمجتمع المدني من حالة الطبيعة، ولكن على خلاف "هوبز" يذهب "لوك" إلى أن حالة الطبيعة ليست حالة حرب لأن هذه الحالة محكومة ومنظمة بقانون الطبيعة، وهو قانون ملزم لكل فرد، والعقل هو الذي يعلم كل البشر الاحتكام إليه فللبشر "في حالة الطبيعة الحرية التامة في تنظيم أفعالهم والدفاع عن ملكياتهم وأشخاصهم على النحو الذي يظنونه مناسبا لهم في داخل حدود قانون الطبيعة بدون السؤال أو الاعتماد على إرادة إنسان آخر[2]، ففي حالة الطبيعة يكون الانسان حراً، وحاكما مطلقا على شخصه ونفسه وأملاكه يتساوى وأعظم فرد من البشر وهو ليس خاضع لأحد، فالبشر في حالة الطبيعة يملكون كل هذه الحقوق، إلا أنَّ الاستمتاع بها غير مؤكد ومضمون دائما لأنهم "حسب رأي لوك سيكون تمتعهم هذا غير مضمون ومعرض بالتالي وبشكل مستمر للتبدد بفعل تربص الآخرين[3]". فبالرغم من الحقوق والحرية التي يتمتع بها الانسان في حالة الطبيعة، إلاَّ أنَّ هذه الحياة تكتنفها جملة من السلبيات:

أ/– عدم وجود قانون معروف ثابت يسمح باتفاق مشترك، ويحدد ما هو الصواب وما هو الخطأ، وما هو المعيار العام للبث في التراعات، وبالرغم من أن قانون الطبيعة معقول بالنسبة لكل المخلوقات العاقلة، إلاَّ أن البشر مدفوعون بمصالحهم متجاهلين الحاجة إليه.

ب/– حالة الطبيعة ينقصها حاكم معروف وذو سلطة يقرر ويحدد الحقوق والواجبات طبقا للقانون القائم، ففي حالة الطبيعة كل فرد هو القاضي والحاكم والمنفذ، والانسان بطبعه أناني منحاز لمصالحه الشخصية حتى ولو كانت على حساب الآخرين.

ج/– تفتقر حالة الطبيعة إلى القوة أو السلطة التي تدعم الحق وتضعه موضع التنفيذ، لذلك اتجه البشر لتجاوز حالة ممارسة القوة غير المنظمة وغير المؤكدة في عقاب المذنبين، كان لزاما عليهم الخضوع لسلطة يتفقون عليها. فمرحلة الطبيعة عند "لوك" هي مرحلة غير مريحة، يكون فيها الافراد منعزلين عن بعضهم البعض ويمثل كل

1- فريال حسن خليفة، **المرجع سابق**، ص.20.

2- **المرجع نفسه**، ص.12.

3- محمد الغيلاني، **المرجع السابق**، ص.84.

فرد منهم تهديدا فعليا أو محتملا للآخرين، فحيثما كان هناك عدد من الناس من دون خضوعهم لسلطة مرجعية يتقاضى إليها هؤلاء الأفراد فإنهم حتما باقون في مرحلة حالة الطبيعة[1].

ولما كان البشر بالطبيعة أحراراً متساوين ومستقلين فلا يستطيع فرد أن يخضع إنسانا لسلطته السياسية دون اتفاق معه، فالاتفاق هو الطريقة الوحيدة التي يسلب أي فرد نفسه من حريته ويدخل في التزامات المجتمع المدني باتفاقه وارادته وبالتالي فإنَّ "تلك السلطة التي كان يتمتع بها كل امرئ في "التطور الطبيعي" قد تخلى عنها للجميع من خلاله للحكام الذين نصّبهم المجتمع كأولياء عليه مشترطا عليهم هذا الشرط صراحة أو ضمنيا وهو استخدامها من أجل خيرهم وحمايتهم[2]" فالدولة تنشأ من اتفاق البشر على أن يكون الحكم فيها للأغلبية، وحكم الأغلبية ليس حكما مطلقا بل حكم مقيد ومشروط بحقوق البشر والخير العام لأن في ذلك ضمانة لاستقرار المجتمع وتماسكه، لأن الحكومات العادلة والمعتدلة، في كل مكان تنعم بالسكينة، أما القهر فإنه يفضي إلى الحروب، الأمر الذي يدفع الناس إلى النضال، من أجل التخلص من طوق العذاب والقهر ... والثورات لا تنشأ بسبب مزاج خاص، لكن من محاولة البشر التخلص من الطوق الذي يحز على رقابهم عندما تئن من أي حمل ثقيل ... فالاضطهاد المشترك يوحد البشر ويشكل خطورة على الحاكم، مثل أولئك الذين يتحدون بسبب الدين، وقد يتوحد البعض بسبب التجارة والربح، وقد يتجمع آخرون في نوادي الخمور بسبب البطالة، فالجوار يجمع البعض والدين يجمع البعض الآخر، ولكن ثمة عاملا يوحد الناس لإثارة الفتنة وهو القهر ... وهذا هو جذع جميع الشرور[3]".

"فجون لوك" يقول بحكومة الاغلبية المقيدة، ومهمتها هي صيانة حقوق كل فرد، وبالتالي فإن الحكومة لا يمكن أن تكون تعسفية ولا مطلقة لأن دورها هو تشريع القوانين ومعاقبة المعتدين على حقوق الآخرين، وحق الحرية بالنسبة للوك، لا ينفصل عن القانون وغاية القانون هي الحفاظ على حرية الانسان، "والعقد في طبيعته هو تنظيم للحرية بالقانون، وقيام المجتمع المدني هو دلالة الحرية المنظمة فيه أعطى كل فرد السلطة لإرادة الأغلبية لصناعة القانون وتنفيذه في حكومة مقيدة، وتنظيمه في حدود الثقة الموضوعة فيها[4]". فالشعب هو صاحب السلطة الحقيقية الذي يعطي الثقة ويضع الحدود للسلطة الحاكمة، ويراقب السلطة في تحقيق الغاية من وجودها، وبهذا يبقى الشعب محتفظا بحريته ضد طغيان السلطة وحالة خيانة الثقة له حق الثورة" ومن ثم كان الحق الذي

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.83-84.

2- جون لوك، **في الحكم المدني**، **ترجمة ماجد فخري**، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، د.ت، ص.245.

3- جون لوك، **رسالة التسامح**، ترجمة منى أبو سنة، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ط 1، المجلس الاعلى للثقافة، 1977، ص.60.

4- فريال حسن خليفة، **المرجع السابق**، ص.86.

منحه لوك للشعب في سحب ثقته من تلك السلطة التي فوضها أمر الحكم، يعني أنَّ لا شيء في المجتمع يمر اعتباراً من دون مسألة كما يعني أن لا شيء في المجتمع يمكن أن يبقى بمعزل عن النقد وتساءل المستمرين فبالنسبة "للوك" لا وجود لشيء مسلّم به في المجتمع المدني، بمعنى أن كل شيء خاضع للتصحيح والمراجعة والتغيير لأن أساس المجتمع هو الفرد الحر المبدع[1].

ومن أهم العوامل التي يرى "لوك" أنها سبب يضعف المجتمع المدني هو التعصب الديني الذي يدفع أهله إلى ممارسة العنف والتخريب والقتل والتدمير والاضطهاد، إلى جانب التعصب الديني والانشقاقات الدينية يذكر "لوك" أن العناصر الأشد خطورة على كيان المجتمع المدني، والتي لا يجب التسامح معها على الاطلاق من جانب الحكومة المدنية هم الذين يحاولون الاضرار بمصالح المجتمع المدني أو من يدينون بالولاء لقوة أجنبية، فضلا عن الملحدين أو منكري كل الأديان والعقائد، ومن عوامل الدمار والخراب الذي يحذر منها "لوك" هي الحرب فبفعلها يفقد البشر حريتهم، فالحرب تحول البشر إلى عبيد، والحرية والملكية هما الأساس للمجتمع المدني الذي غايته النهائية هي المحافظة على الحياة والحرية والملكية.

"وتأسيسا على السابق تبقى ثلاثية جون لوك: المجتمع المدني بحكومته المقيدة، وفضيلة التسامح المتبادل والعلمانية، محاور ثلاثة تتلاقى معا في الحفاظ على حرية الانسان وحقوقه في المجتمع المدني، والمجتمع الذي هو هذا شأنه هو المجتمع الذي يحافظ على تماسكه وحرية أفراده، بأن يخفف من شدة صراعاته، ويكون مجال فيه يعيش المختلفون في الفكر وفي الدين في تسامح واحترام متبادل ومساواة تامة أمام القانون المدني والقضاء المدني[2]". نجد أن "لوك" يميز بين حالتين حالة الطبيعة تمثل حالة للطبيعة تمثل حالة أفراد قادرين فقط على تفاعلات اجتماعية عشوائية متشتتة، وبين مجتمع مدني أنتجه التعاقد الاجتماعي حيث يشكل الأفراد جماعة، وبين حكم سياسي ينبغي أن يتطابق مع الحق الطبيعي، وهذه هي الحالات الثلاث للحياة البشرية، ويتلخص مفهوم "لوك" عن النظام الاجتماعي في كونه لا يتفتت أو ينهار بمجرد فشل الدولة في فرض الطاعة باعتبارها مفهوما أساسيا للمجتمع المدني، ولذلك فإن المجتمع المدني ليس مرادفا بالضبط للدولة ولكن بالرغم من ذلك يخلق الدولة ويجعلها مسؤولة، وهما معا في تصور "لوك" موجودان من أجل الدفاع عن الملكية والثروة وحمايتها. وإذا كان تشارل تايلور "Charles Taylor" يعتبر أن المجتمع المدني عند لوك يمثل جماعة متميزة وأرقى من الحكومة، فإن مرد ذلك أن السياسي والمدني لديه يمكن استعمالها واستبدالها بحيث يحل أحدهما محل الآخر من دون أن نلاحظ تغييراً[3]،

1- محمد الغيلاني، **المرجع السابق**، ص.84.

2- فريال حسن خليفة، **المرجع السابق**، ص.89.

3- محمد الغيلاني، **المرجع السابق**، ص،ص.86-87.

لقد كان "لوك" أوضح من "هوبز" في التمييز بين المجتمع والمجتمع المدني، ذلك أن "لوك" يميز بين المجتمع في شكله الأولي وبين المجتمع في مستوى أرقى يتفق فيه الناس على المبادئ الأساسية لتسيير شؤون الحكم في حياتهم.

- **مفهوم المجتمع المدني عند جون جاك روسو "Jean Jacques Rousseau":**

يعتبر جون جاك روسو "Jean Jacques Rousseau" (1712-1778م) من فلاسفة حالة الطبيعة إلا أنه يختلف مع هوبز في تصوير هذه الحالة، وفي هذا الصدد يقول "روسو": اكتشف هوبز عيب كل التعريفات الحديثة للحق الطبيعي، بيد أن النتائج التي يستخلصها من التعريف الذي يعطيه هو تظهر لنا بأخذها بمعنى ليس بأقل خطأ (...) لقد تعين على هذا المؤلف أن يقول أن حالة الطبيعة هي الحالة التي يكون فيها الاهتمام يحفظ وجودنا الخاص أقل الحاقا للغير بالضرر وبأن هذه الحالة هي بالتالي الحالة أكثر موافقة للسلام والاكثر ملائمة للنوع البشري، ولكنه يقول بالضبط عكس ذلك لأنه يدخل خطأ رغبات هي من صنع المجتمع ويدرجها في نطاق ما يسعى إليه الانسان من أجل حفظ حياته[1]" حيث يكون الانسان عند "روسو" أكثر طيبة بمقدار ما يكون أقرب ما يمكن من حالة الطبيعة" وينظر روسو إلى ما يسميه المتوحش النبيل" على أنه نبيل لأنه يعيش لوحده شريفا مكتفيا بذاته، وهذا بحد ذاته مخيال إنسان من دون مجتمع، فهذا الرجل المتوحش الذي يسبح في الغابات، من دون عمل ومن دون خطاب ومن دون مأوى، ومن دون حرب ومن دون علاقات، كان بالدرجة نفسها من دون حاجة إلى الآخر وهو بذلك لم يكن بحاجة لإيذائهم أو حتى الرغبة في التعرف عليهم[2]" ففي حالة الطبيعة نجد أن السلوك الخاص للإنسان تتحكم فيه غريزة البقاء والرأفة حسب "روسو" وانطلاقا من هذين المبدأين تنحدر قوانين الحق الطبيعي كافة، فالرأفة تلعب دوراً مهما في حالة الطبيعة، وهي بمنزلة القوانين والأخلاق والفضيلة، فالرأفة تلطف من ضراوة الذات وغلوائها[3].

وبما أن العمل هو قانون تطور الانسان، فضلا عن أن الانسان الفاعل المنتج يستنير بعقله، لتحسين شروط الانتاج المادي، فان البشر يتعذر عليهم أن يبقوا في ديمومة ثابتة في حالة الطبيعة لأن البشر ابتدعوا حاجات مصطنعة وبخاصة مع بروز الملكية العقارية، حيث حصل التحول الحقيقي للجنس البشري باتجاه الانحطاط، والتروع إلى الشر وإلى حب التملك، ففي اليوم الذي عنّ فيه لإنسان ما "أن يسور أرضا ويقول، هذا لي، ثم انه وجد اناسا كانوا من البساطة والسذاجة، بحيث أنهم صدقوه، في ذلك اليوم كان ذلك الانسان هو

1- **المرجع نفسه**، ص.88.

2- **المرجع نفسه**، ص.90.

3- سعيد بن سعيد العلوي، **المرجع السابق**، ص.50.

المؤسس الفعلي للمجتمع المدني، فأي جرائم وأي اغتيالات، وأي شرور وفضائح كان سيقي النوع البشري انسانا يكون قد ذهب فاقتلع الأوتاد أو ردم الحفر وصاح في الناس أيها الناس احذروا الإصغاء إلى هذا المحتال، فإنكم لا محالة هالكون، إن أنتم نسيتم أن الثمار للجميع وأن الارض ليست ملكا لأحد[1]، ففي حالة الطبيعة تبدو اللامساواة شكلية وتافهة، ولا تكاد تكون محسوسة، أما في المجتمع حيث تسود الملكية وما تفرزه من ظواهر سيادة الشجع، والمنافسة وصراع المصالح، فان اللامساواة بين البشر تكون شديدة الوطأة، ولقد شكل بروز الملكية العقارية مرحلة حاسمة في تعميق الفوارق واللامساواة بين البشر يؤكد "روسو" على أن تكون المجتمع المدني هو بمثابة مواجهة بين الأذكياء والموهوبين وبين البسطاء، حيث يشكل الأولون الفئة المالكة، في حين يشكل الآخرون فئة الفقراء. لقد كان الناس الطبيعيون في العصور السابقة من دون ملكية وبالتالي من دون امتيازات قد تنتج عن تلك الملكية (...) ففي ضوء ذلك نلحظ أن النص أعلاه يوحي لنا لأول وهلة أن المجتمع المدني ارتبط بأمرين اثنين:

أ- ارتباط المجتمع المدني بحب التملك.

ب- ارتباط المجتمع المدني بسذاجة الناس[2].

ميلاد المجتمع المدني عند "روسو" مقترن بظهور مبدأ "التملك" وبظهور هذا المبدأ ظهر الشر والفساد، وبالتالي فإن ميلاد المجتمع المدني مقترن بميلاد الشر، فشهوة الامتلاك ستتبعها شهوات أخرى، وبتعاظم الفروق والتفاوت تتوسع اللامساواة وتعم الفوضى ويصف "روسو" هذه الحالة بقوله "وإنه لمن الجلي أنه لقانون الطبيعة، على أي وجه أخذنا ذلك القانون، أن يحكم ولد غر شيخا محنكا وأن يقود غبي معتوه رجلا حكيما وأن تنعم شرذمة قليلة من الناس بوفرة الكماليات في حين أن الجمهرة الكثيرة تفتقر إلى الضروريات[3]، والطريق الوحيد للخروج من هذه الحالة من التفاوت واللامساواة يكون بالسعي إلى القيام بعقد اجتماعي". إن العقد الاجتماعي شرط ملازم لكل سلطة شرعية وبالتالي شرط ضروري لكل نظام سياسي طبيعي فالعقد الاجتماعي يشكل مرحلة تاريخية نوعية في عملية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني، وبهذا يعطي "روسو" بديلا لمجتمع مدني ايجابي وذلك ما نلمسه في كثير من المقاطع الموزعة هنا وهناك في كتاباته المتنوعة، حينما يوكل للمجتمع المدني مهمة الحفاظ على الانسجام أكثر ما يوكل المهمة نفسها كما يسميه المشرع، الذي يعتبر الساهر على ميلاد

1- محمد الغيلاني، **المرجع سابق**، ص.91.

2- **المرجع نفسه**، ص.92.

3- **المرجع نفسه**، ص.92.

المجتمع المدني، فهذا المشرع مستقل عن الشعب، ولكنه يتصرف باسمه، بينما يبقى بمجرد انبثاق المجتمع المدني مستقلا عنه[1]".

إنَّ نظرية روسو في السيادة هي العماد الذي تنهض عليه نظريته في التعاقد الاجتماعي وأنه يستحيل الفصل بين النظرتين ولو لضرورة العرض والتقديم وقد أكد "روسو" على أن السيادة تتصف بخاصيتين "الاولى أن السيادة لا تقبل أبدا أن تكون موضوع تفويض، ففي الامكان أن يتنقل الحكم من جهة إلى أخرى ولكن الارادة ذاتها لا تنتقل، والثانية، أن السيادة لا تقبل التجزئة كذلك لأنها في الشعب الذي يستحيل أن تكون بموجبه محل تنازل أو تفويض[2]". "فجون جاك روسو" يربط ربطا جدليا بين تكون المجتمع المدني وبين تأييده للعقد الاجتماعي، حيث يؤكد أن ما يفقده الانسان من جراء العقد هو حريته الطبيعية والحق اللامحدود في كل ما يغريه. وكل ما يستطيع أن يبلغه ويطوله، وما يربحه بالمقابل هو الحرية المدنية وحق تملكه لكل ما ملكته يده، أي أن العقد الاجتماعي الذي يقدمه "روسو" للجميع يعبر عن حقيقة المساواة في الحالة المدنية التي ينتقل إليها الانسان من حالة الطبيعية، إنه يضع مساواة خلقية وشرعية محل ما أمكن أن تضعه الطبيعة من لا مساواة فيزيائية بين البشر، والبشر مع امكان كونهم غير متساويين في القوة أو في القريحة يصبحون جميعا متساوين بالاتفاق وبالحق[3]".

وفي هذا السياق نجد روسو يؤكد على أهمية المجتمع المدني، حيث "يقلد الميثاق الاجتماعي الجسم السياسي سلطة مطلقة على أعضائه كافة، وتشمل هذه السلطة حياة المواطن بالذات، فليست الحياة في المجتمع المدني من حسن صنيع الطبيعة ومعروفها، وانما هي هبة مشروطة من الدولة. إن غاية العقد الاجتماعي الحفاظ بلا ريب على حياة المتعاقدين[4]"، وانطلاقا من هذا نجد "روسو" يؤكد "على كون الانسان يكتسب في المجتمع المدني حرية أخلاقية، وهي وحدها تجعل منه سيد نفسه، حيث أن الانسان إذا كان محكوما بشهواته وحدها فإن ذلك يعني العبودية في حين أن الخضوع للقانون الذي يلزم الشخص نفسه به هو الحرية بعينها. وتكون الارادة العامة باعتبار هذا المعنى الحد الاقصى المسلم به والذي لا يقبل "روسو" إخضاعه للنقد باعتباره مبدأً كونيا[5]".

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.92-93.

2- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.20.

3- جان جاك شوفاليه، **المؤلفات السياسية الكبرى، ترجمة الياس مرقص**، ط 1، بيروت: دار الحقيقة، 1980، ص.150.

4- فوغلين، **فلسفة الأنوار، ترجمة هنري عبودي**، ط 1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981، ص.7.

5- محمد الغيلاني، **المرجع سابق**، ص.93.

إن "روسو" يقدم مجتمع مدني بديل للمجتمع المدني الأول والذي يتضمن اتجاهات كارثية، حيث حوّل أناسا أحرارا وصنفهم إلى سادة وعبيد، لهذا كانت الحاجة لهذا المجتمع المدني البديل والذي يستطيع التغلب على هذه المشكلات "وقد مثل انبثاق المجتمع المدني، وفق تصور "روسو" الانطلاقة الوحيدة والأبدية والتي تقطع مع حالة الطبيعة، وكان يعني أن الرجوع إلى حالة الطبيعة أمراً غير ممكن ذلك أن المجتمع المدني متضمن لعبدين:

الأول: الكائن البشري في المجتمع المدني منفصل بامتياز عن حالة الطبيعة.

الثاني: المجتمع المدني يؤسس شبكة لعلاقات اجتماعية تذيب مظاهر الفقر والحاجة ،فالمشترك بين المصالح الخاصة يشكل رابط العلاقات الاجتماعية في نظر "روسو" ومن غير هذا المشترك يكون المجتمع مستحيلا، ومجال هذا المشترك هو المجتمع المدني الذي تتأكد ضرورته باعتباره الإطار الذي يوفر لكل فرد فرصة تحقيق مصالحه الخاصة[1].

واعتمادا على ما سبق ذكره يمكن القول أن عبارة المجتمع المدني من زمن النهضة إلى القرن 18 كانت تستخدم للدلالة على المجتمع والدولة معا، اللذان تأسسا بناءً على عقد اجتماعي تجاوزت بموجبه المجتمعات حالة الطبيعة[2]. وعلى هذا فالمجتمع المدني وفقا لنظرية العقد الاجتماعي هو "ذلك التجمع البشري الذي خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية والذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الاتفاق التعاقدي، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني هو مجتمع منظم سياسيا، يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم الدولة والمجتمع معا[3]".

- **مفهوم المجتمع المدني عند هيجل "Friedrich Hegel"**:

ينطلق هيجل "Friedrich Hegel" (1770-1831م) في تصوره للمجتمع المدني من نقده لنظرية التعاقد الاجتماعي، وذلك في كتابه "نقد فلسفة الحق" الصادر سنة 1821م، حيث ينكر "هيجل" الانسجام الذي تفترضه نظرية التعاقد بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدا عجز هذا الاخير عن اقامة وتحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويقترح أن تكون الدولة هي الاطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، فالمجتمع المدني – حسب هيجل – في صياغته التعاقدية يكون قاصر عن تحقيق الأمن، وفي هذا الاطار تصبح الدولة في نظره

1- **المرجع نفسه**، ص.91.

2- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع سابق**، ص.20.

3- حنيش فيروز، **اشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر**، 1989-2005، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص.18.

بصفتها مستقلة عن المجتمع المجسدة للحرية[1]، ينطلق "هيجل" في تحليله للمجتمع المدني من العائلة والتي كان أفرادها متحدين، إذ أن الاسرة تؤمن اندماجا كاملا للفرد، فهي تمثل مجموعا منظما، تتأسس عبرها العلاقات بشكل ثنائي وبدائي، إلاَّ أنها ليست شكلا اجتماعيا ثابتا "وانما تنمو انطلاقا من تناقضاتها الخاصة حتى آونة ذوبانها، وإذ ذاك فإن ما كان فيها متحداً ينفصل عن بعضه وفي آونة هذا الانفصال يذوب هذا المجموع الطبيعي الفوري[2]. وهنا يأتي المجتمع المدني ليحتل مكان العائلة، ففي هذه المرحلة يكون الأفراد مستقلين ومعزولين ويتخذون من انفسهم غاية لنشاطهم. "إن المجتمع المدني المعاصر هو اقرب شبهاً بحقل صراع مضطرب حيث تتصادم المصالح الخاصة. فالمجتمع المدني في رأي "هيجل" – حيث نجد أن كل فرد مشغولا فقط بأمن ملكيته وفي دأب لتحقيق رغباته الذاتية – هو منظومة غير مستقرة، منظومة قلقة ومضطربة ومهددة، باستمرار بالانفجار، وهي ايضا – أي منظومة المجتمع المدني – كنتيجة لما تقدم، تقع ضحية صراع المصالح والطبقات الاجتماعية، مشكلة مشهدا لكل أنواع العربدة الاجتماعية والبؤس والفساد[3]، "فهيجل" لا يقول بوجود تماثل ضروري أو تناغم بين مختلف عناصر المجتمع المدني، فالتناغم القائم على المحبة شيء ينتمي إلى عالم العائلة، لكن الامور تتم بشكل آخر داخل المجتمع المدني "إن هيجل يتقدم في تفكيره ولكن لا يصل إلى حد القول بأن المجتمع حالة تحكمها الحرب، حيث الكل ضد الكل، ذلك أن البرجوازية لم تتوصل إلى تنظيم نفسها لتصل إلى شكل كوني نسبياً، وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو فضاء المؤسسات الحرة وللجماعات الحرفية والجمعيات، إن هذه المؤسسات على اختلافها هي بيت البرجوازية الثاني، حيث تتوصل البرجوازية إلى معالجة المصالح الذاتية وتنظيمها، وهي قادرة من خلال تشريعاتها على فض بعض الصراعات المصلحية، ولكن هذه الصراعات التي يمر بها المجتمع المدني تظل مهددة المجتمع باستمرار والمؤسسات الخاصة الحرّة التي ترعى المصالح الجماعية – ولية المصالح العامة – لا تنجح دائما في استبعاد تلك الصراعات[4]".

وهكذا فإن المجتمع المدني حسب رأي "هيجل" يمثل فضاء للمنافسات والمواجهات بين المصالح الاقتصادية الخاصة للأفراد باعتبارها سمة مميزة للاقتصاد البرجوازي، الذي يحتاج إلى دولة سياسية قوية متموقعة فوق المجتمع المدني، فهيجل يعرف "المجتمع المدني" (Burgelicke Gesellschaft) بأنه مجال اشباع الرغبات

1- محمد الغيلاني، **المرجع سابق**، ص.100.
2- **المرجع نفسه**، ص.190.
3- **المرجع نفسه**، ص.195.
4- **المرجع نفسه**، ص.180.

والحاجات من خلال العمل، وهو مجال يؤطره الحق والتعاونيات، فالمجتمع المدني بالنسبة "لهيجل" ليس في تناقض مع الدولة، ولكنه جزء منها ولا يمكن أو يوجد من دونها[1]".

لقد بلور "هيجل" تصورا يمكن نعته بأنه دولتي يظهر الدولة بمثابة الوسيلة والهدف في الوقت نفسه، فهي وسيلة تحقيق المجتمع المدني وهي هدف، لأن بلوغ طور الدولة يعني عقلنة الانسان وخلق المواطن، ويؤكد أن كل القيمة التي يملكها الكائن البشري وكل ما لديه من حقيقة روحية لا يملكها إلاَّ من خلال الدولة "بعبارة أخرى أعطى "هيجل" صورة مخالفة للمجتمع المدني في غياب الدولة فهو مجتمع تسوده الفرقة والصراع ويفتقد أي احساس بالوحدة، ويفتقر إلى أي غاية أخلاقية ولا يتحقق لهذا المجتمع استقراره ولا وحدته إلاّ في وجود الدولة التي تخلع عليه طابعا أخلاقيا وتوجهه نحو غاية أخلاقية محددة، فالدولة في رأيه هي المثل العقلاني في التطور، وهي العنصر الروحي حقا في الحضارة، ويعتمد المجتمع المدني على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تضعها الدولة[2]".

فالفلسفة الهيجلية تعتبر المجتمع المدني في حالة تجانس مع الدولة، وتعتبر أن الدولة تأتي إلى الوجود لأن المجتمع المدني ليس بمكتف لوحده، ولأنها تخدمه بما لا يستطيع هو نفسه أن يخدم به نفسه، فالنظرية الهيجلية تؤكد أن المجتمع المدني ليس بمقدوره أن يخلق ميكانيزماته الداخلية بنفسه، إلاَّ إذا قادته وأشرفت عليه الدولة، ذلك لأن "الأنانية" تحول المجتمع المدني إلى حقل أعمى غير مستقر، إلاَّ إذا نظم وأخضع سياسيا للرقابة العليا للدولة ولهذا السبب اعتبر "هيجل" أن المجتمع المدني هو بالضرورة مجتمع متحكم فيه ومهيمن عليه من طرف الدولة.

لقد كان الهم الاول – لهيجل – من خلال انطلاقه من الواقع الألماني، دولة لبناء الأمة، وهنا نفهم لم نزع القداسة عن المجتمع المدني، وأصبحت الدولة في نظره بصفتها مستقلة عن المجتمع هي المجسدة للحرية، ففي نصوص هيجل السياسة تقوم بين المجتمع المدني والدولة علاقة مركبة من التعارض والتكامل، ذلك أنه تحت تأثير آدم سميث، والتطور الاقتصادي الرأسمالي الأوربي من جهة، وفي اطار التأخر التاريخي الألماني بالمقارنة مع التطور في كل من فرنسا وبريطانيا في القرن التاسع عشر من جهة أخرى، دعا هيجل إلى الدولة القوية باعتبارها الوسيلة التي تكفل تحقيق المصلحة الخاصة والعامة، فلم تعد الدولة في المنظومة الهيجلية تركيبا اصطناعيا حاصلا بفعل التعاقد الحر بين المواطنين، بل إنها أصبحت الجوهر والأصل.

1- **المرجع نفسه**، ص.185.

2- أحمد شكر الصبيحي ، **المرجع السابق**، ص.30.

- **مفهوم المجتمع المدني عند كارل ماركس "Karl Marx".**

اتبعت الماركسية منهجا خاصا في تفسير التاريخ وتحليل عوامل تطور المجتمع البشري فأعلنت أَنَّ التطور الحتمي للتاريخ سيؤدي إلى فساد النظام الرأسمالي والقضاء على الديمقراطية الشكلية التي ارتبطت بهذا النظام، مما يفتح المجال لإقامة النظام الاشتراكي الذي ستحقق في ظله الديمقراطية الحقيقية، حيث تقوم الماركسية في تحليلها السابق على فكرة أساسية هي المدية والتي تتولد منها فكرة الصراع الطبقي والتي تؤدي إلى صياغة تصور خاص عن الدولة ودورها في المجتمع التطور التاريخي – حسب النظرية الماركسية – مرتبط بتطور أنماط الإنتاج ووسائله، إذ يترتب عن هذه التغييرات والتطورات، تغير حتمي في العلاقات بين الناس يتفق مع تغيير النمط الانتاجي، فالتاريخ حسب هذا التصور هو في حقيقة الامر وليد تطور العوامل المادية وحدها، فكل تغيير في العامل الاقتصادي نتيجة تغيير النمط الانتاجي يؤدي بالضرورة إلى تغيير في العلاقات الاقتصادية بين الناس، ومن ثم تغيير في العلاقات السياسية بينهم، ذلك لأن الاقتصاد وعلاقات الانتاج تمثل البناء السفلي الذي يقوم عليه النظام السياسي أو البناء العلوي، فهذا الأخير يعكس إذن الحالة الاقتصادية ومتناقضاتها، ولذلك تنظر إليه الماركسية باعتباره معبرا عن مصالح الطبقة المسيطرة[1].

وتمييز الماركسية بين البناء العلوي والسفلي، وتقصد بالبناء السفلى القوى الاقتصادية وعلاقات الانتاج وفنون الانتاج، أما البناء العلوي فتقصد به الأشكال السياسية والدين والأخلاق، وترى الماركسية أن الصراع الطبقي ينشأ نتيجة اختلال التوازن بين البناء السفلي والبناء العلوي، وبمعنى آخر فان الصراع ينشأ نتيجة كون البناء العلوي لا يعبر عن البناء السفلي، وهذا ينتج بدوره من واقعة تغير البناء السفلي مع بقاء البناء العلوي دون تغيير، ومن ثم يحدث الاختلاف بينهما مما يؤدي إلى ضرورة تغيير البناء العلوي ليتطابق مع البناء السفلي، أي ضرورة تغيير قواعد القانون والأخلاق، وبمعنى أشمل قواعد النظام السياسي لتتلاءم مع التغييرات التي حدثت في الفن الانتاجي وتترتب عليها تغييرات في العلاقات الاقتصادية بين القوى الانتاجية[2]".

وبناءً على ما ذكر أنفا، فإن الماركسية تقدم مفهوما خاصا للدولة يستند على فكرة الصراع الطبقي حيث ينتهي التصور الماركسي إلى القول بأن الدولة ليست محايدة، وإنما هي أداة للصراع، ومن ثم فإن الدولة ما هي في حقيقة الأمر سوى سيطرة طبقة معينة على النظام السياسي، وبالتالي فالدولة هي مجرد أداة بيد هذه الطبقة والتي

1- فريال حسن خليفة، **المرجع السابق**، ص.90.

2- **المرجع نفسه**، ص.90.

تعمل من خلالها على حماية مصالحها الخاصة وبناء على ذلك فإن ظهور الدولة ووجودها واستمرار هذا الوجود مرتبط في النظرية الماركسية بظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات حيث تظهر الدولة كأداة لتأكيد سيطرتها السياسية نتيجة السيطرة الاقتصادية، وتاريخ العالم على أن أي سيطرة اقتصادية تؤدي حتما إلى سيطرة سياسية، فالدولة إذن هي الوسيلة التي بواسطتها يقوم حائزو المال باستغلال العمال.

إن المقدمات الآنفة الذكر تعتبر ضرورية منهجيا ومعرفيا لأنها تساعد على فهم التصور الماركسي للمجتمع المدني.

استخدام كارل ماركس "Karl Marx" (1818-1883) في مؤلفات فترة الشباب مفهوم المجتمع المدني بمعاني قريبة من الدلالات التي نجدها عند "هيجل[1]"، حيث اعتبر "ماركس وعلى غرار "هيجل" أن المجتمع المدني هو مجال تضارب وتصارع المصالح الاقتصادية حسب القيم البرجوازية، إلاَّ أن ماركس تخلى عن هذا المفهوم في سياق نقده المثالية "الهيجلية" وقد تجلى ذلك في عدة مستويات[2]:

1- ساءل ماركس السياق الفلسفي وصلاحية الطرح الجدلي عند "هيجل" الذي يتناول برأيه الوقائع التاريخية والاجتماعية بشكل مغالط وميتافيزيقي.
2- حينما أبقى "ماركس" على تمييز الدولة – المجتمع المدني فإنه مقابل ذلك ألغى الفكرة القائلة بأن الدولة جماعة سياسية مدمجة للجميع وذات ميزة أخلاقية خاصة، كما أنه أنكر أسبقية الدولة في الحياة الاجتماعية والتاريخية، لقد قلب العلاقة الهيجلية للدولة – المجتمع المدني، وجعل من هذا الأخير (أو بالأحرى المجتمع البرجوازي)، أرضية الحياة السياسية ومصدر التغيير السياسي.
3- فكك ماركس المجتمع المدني الهيجلي الذي كانت بنيته المفاهيمية معقدة فقلصه ضمنيا إلى المجال الاقتصادي للعمل والإنتاج والتبادل.

لقد انتقد ماركس رؤية هيجل الدولتية، للمجتمع المدني واعتبر أن الدولة ليست السبب المنشئ للمجتمع المدني بل هي انعكاس له "حيث تمثل هذه المقولة محور النقد الذي تقوم عليه النظرية السياسية عند ماركس، وهي النظرية التي تنظر للدولة وبكثير من الريبة، لأنها لا تمنح للمجتمع إلا تعويضا وهميا عن اغتراب أفراده في المجتمع المدني من خلال إعلائها عن حقوق الإنسان والمواطنة والحرية والمساواة، دون أن تتطابق هذه الشعارات مع واقع

1- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، الدار البيضاء: المركز الثقافي، 1981، ص.42.
2- محمد الغيلاني، **المرجع السابق**، ص،ص.211-212.

حياة الناس[1]"، فالدولة في التصور الماركسي هي الصورة الايديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي فإن كل ما يمكن أن يقال على "دولة القانون والمؤسسات" من جهة، وعن الدولة التي تقوم بدور "الحارس الليلي" من وجهة أخرى ليس إلا حديثا عن سيطرة اجتماعية تكون هي المعنية وهي المستفيدة "فالدولة وهم مخادع، وكل تمظهرات الصراع داخل الدولة إنما هي تعبير في الحقيقة عما يعتمل من صراعات فعلية بين الطبقات الاجتماعية فالدولة تقنع هذه الصراعات وتزيفها[2]".

لقد أكد كارل ماركس وإلى جانبه إنجلز في "الايديولوجيات الألمانية" أن كلمة مجتمع مدني قد انبثقت من القرن الثامن عشر حينما استطاعت علاقة الملكية أن تفكك خيوطها مع المجتمع الوسطوي القديم، إذ أن المجتمع المدني بهذا الشكل لا يتطور إلاَّ مع البرجوازية، فالفكرة المهمة بالنسبة لماركس هي الفردانية التي تعد انبثاقا تاريخيا للمجتمع المدني. وقد كان ماركس يشك في أن الأفراد الخواص المكونين للمجتمع المدني بحد ذاته أفراد أنانيين وجشعين وتملكيين، إذ أن تلك الخصائص كانت تجد مرجعيتها في العلاقات الاجتماعية البرجوازية، كما تجد مرجعيتها أساسا في الدولة، وينكر ماركس أن تكون الأنانية "طبيعة بشرية" بل كان يرى أنها تكونت وظهرت داخل المجتمع المدني وأن الدولة هي التي تدعمها وتقويها ومن هنا يأتي تعريف ماركس للمجتمع المدني بأنه "مجموع العلاقات المادية للأفراد، في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الانتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية[3]".

ففي مؤلفات "ماركس" الناضج، نجد مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع مفهوم البنية التحتية، وقد حاول "ماركس" بواسطة استعمال الزوج المفهومي بنية تحتية وبنية فوقية، الامساك بالأسس المادية والإيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي إلا أننا نستطيع أن نقول في نهاية التحليل أن المجتمع المدني عند ماركس هو مجال الصراع الطبقي[4].

إنَّ "ماركس" ينتقد النظرة الدولتية للمجتمع المدني، فالدولة تمثل انعكاسا له. وقد وظف "ماركس" نظرة هيجل للمجتمع المدني لانتقاد الدولة، فبخلاف هيجل الذي كان يستهدف إضفاء المشروعية عليها، ولذلك لا تتجاوز الدولة عند "ماركس" سقف التعبير عن المجتمع، وإذا كان المجتمع المدني عند هيجل يتطلب الدولة باعتبار

1- **المرجع نفسه**، ص.212.
2- **المرجع نفسه**، ص.22.
3- **المرجع نفسه**، ص،ص.214-215.
4- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع سابق**، ص.22.

أنها هي التي تحققه، فإن المجتمع المدني عند ماركس، لا يتطلب شيئا باعتباره البنية التحتية بل الدولة هي التي تتطلب مجتمعا مدنيا "المجتمع المدني بالنسبة لماركس، كما هو شأن هيجل لا يعني مجموع المجتمع المنظم ولكنه تطور سياسي ناتج عبر تمايز تدريجي عن الدولة، لكن ماركس، من جهة أخرى وبخلاف هيجل لا يضمن المجتمع المدني أي عصر سياسي أو قانوني بما يمثل الاقتصاد كمؤسس للتاريخ البشري، فماركس يقلب هيجل رأسا على عقب بإعطاء أولوية للمجتمع المدني على حساب الدولة، رافضا أن يكون التعارض بين مصالح الأفراد هو ما يميز بشكل جوهري المجتمع المدني[1]". فيفضل تحرر الملكية الخاصة واستقلالها من الجماعة تمكنت الدولة من أن تصبح ذات وجود منفصل ومواز خارج المجتمع المدني. ورغم ذلك فإن الدولة لا تعتبر سوى شكلا تنظيميا. يستعمله البرجوازيون من أجل تأمين ملكياتهم ومصالحهم، إنها أداة الطبقة الحاكمة برأي "ماركس" لتأكيد مصالحها وهي كذلك إطار متضمن لكل المجتمع المدني في حقبة معينة كما يعتقد ماركس أن هيجل تناول الدولة (باعتبارها مجتمعا سياسيا) كتجريد للمجتمع المدني في حين أن "**ماركس**" يتناول المجتمع المدني باعتباره ذو علاقة ملموسة في الدولة. ولقد كانت الدولة القديمة قائما على المجتمع المدني (ويمكن القول أن المجتمع المدني عنده – أي ماركس – هو مجال الصراع الطبقي ... ومن المعلوم أن "نهاية المجتمع الطبقي" في الرؤية الماركسية لا تكون إلا بزوال الدولة البرجوازية ذاتها، أي زوال الأسباب التي تجعل وجودها ممكنا بحسبانها أداة للاستغلال، وهذا لا يتم إلا بحصول "الثورة البروليتارية" وسيطرة المجتمع على كل وسائل الانتاج نتيجة الغاء الملكية الخاصة[2]". وهذا ما يؤدي إلى نشوء المجتمع الشيوعي الذي ستنقلب فيه العلاقات الاجتماعية، وتتبدل ضمنه علاقة المجتمع بالأشياء الضرورية، إذ ستصبح علاقات بسيطة وشفافة فماركس يرفض الفرضية التي تدعي أن المجتمع المدني لا يمكنه إلا أن يكون من حيث المبدأ والجوهر، مكونا من أفراد منفصلين ومنغلقين، كما هو حال المجتمع المدني البرجوازي القائم أساساً على الاستغلال، بينما المجتمع المدني الشيوعي يقوم على أساس التعاون الحر بين الأفراد "وتجد هذه الأفكار أصولها عند ماركس الذي يعتقد أن الحرية هي تحويل الدولة من سلطة فوق المجتمع إلى مجتمع يمثل هو نفسه السلطة. ولذلك توقع ماركس أن تختفي الدولة وتختفي معها كل أنواع الصراع من المجتمع الشيوعي المستقبلي، إذ يؤكد أن نضال الطبقة العاملة من أجل السيطرة على المجتمع المدني سوف يتيح إلغاء الدولة وإطلاق طاقة الابتكار، فالحرية عند ماركس لا تعني تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلال الذوات الفردية في اطار مجتمع مدني تحميه مؤسسات تستمد قوتها من القانون، ولكن الحرية عنده لها معنا آخر، إنها إلغاء لكل الحواجز المنتصبة في وجه المجال

1- فريال حسن خليفة، **المرجع السابق**، ص.102.

2- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.123.

الاجتماعي والمجال السياسي، ليتحقق بذلك أكبر قدر ممكن من الوحدة والانسجام تتحقق معها الذات الاجتماعية لأفراد يعون ويتحكمون في مصائرهم[1]).

فهو يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا، باعتباره فضاء للصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة[2].

يتبين من تصور كل من هيجل وماركس لمفهوم المجتمع المدني، بأنه على الرغم من الاختلافات الموجودة في طرحهما، إلا أن هناك تخليا عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة أي المجتمع السياسي حسب ما كان سائدا مع فلاسفة العقد الاجتماعي، حيث أصبح المفهوم يشير إلى درجة التوسط القائمة بين الدولة والمجتمع.

- **مفهوم المجتمع المدني عند ألكسيس دي توكفيل "Alexis De Tocqueville".**

ينظر إلى المجتمع المدني كميدان يقع خارج الطبيعة السياسية للبلد وقوانينه، وخارج نطاق الحكومة، وهذا ما يوحي بأن المجتمع المدني عنده هو ميدان تنظيمي وسيط بين الأفراد والدولة، وقد تحدث عن ذلك في كتابه " الديمقراطية في أمريكا"، حيث أشار إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، ويربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، ومن هنا تبرز أهمية المدنية وأهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية[3].

وعلى عكس هيجل، ذهب توكفيل إلى التأكيد بأن أسوء ما في المجتمعات والمؤسسات السياسية الحاكمة، ليس ضعفها في مواجهة ما قد يوجد من صراع، بل ينجم عن قوة المؤسسات السياسية، والتي لا قبل لأحد بمقاومتها، فليست الحرية المسرفة الغلبة على البلاد هي التي تفزعه بقدر ما يفزعه عدم كفاية الضمانات التي يجدها الانسان في تلك البلاد ضد الاستبداد والطغيان، لهذا جاء تفسيره للرغبة الكبيرة لدى الأمريكيين في تشكيل الجمعيات على أنها نابعة بالأساس إلى الوقوف ضد نزعة اللامساواة، وقد نجحوا حسبه إلى حد كبير في

1- محمد الغيلاني، **المرجع السابق**، ص،ص.226-227.

2- محمد صالح القادري، الدولة والمجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية، ط 1، تونس: **جريدة الحرية**، 2009، ص.75.

3- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص،ص.23.

ذلك، فحينما تجد في فرنسا الحكومة على رأس كل مشروع، تجد في إنجلترا رجلا وجيها من ذوي المكانة، في حين لا تجد في أمريكا إلاَّ جمعية[1].

إن إعجاب دي توكفيل ببنية المجتمع المدني الأمريكي، جاء بعد مقارنته بدولتي إنجلترا وفرنسا، أين توصل إلى نتيجة مفادها بأن فشل الجمعيات الانجليزية مرده إلى استبداد، كما أرجع تعثر الجمعيات عن أداء دورها في فرنسا إلى هيمنة الحكومة، في حين وجد أن المجتمع الأمريكي يسوده منطق سلطة الأغلبية المطلقة، والتي ليس في وسع أحد الوقوف ضدها، مما انعكس ايجابا على دور الجمعيات الامريكية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها.

وهذا ما دفعه إلى القول بأن حلول السلطة الحاكمة محل المجتمع في تأدية كل شيء، من شأنه أن يشتت لحمة المجتمع، لذلك أوصى بأن يقتصر عمل الحكومة على المجال السياسي، المجتمع المدني المستقل عنده بمثابة العين الفاحصة للمجتمع، ويشكل أساس تقوية كل ثورة ديمقراطية[2].

وكنتيجة، فقد كانت محاولة ألكسيس دي توكفيل ذات أهمية متميزة، على اعتبار أن أفكاره ما زالت تجد صدى لدى المفكرين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تمحورت بالأساس على مدى قدرة وأهمية الجمعيات المدنية في القيام بوظائف الضبط والمراقبة السياسية، لكونها تمثل مدارس لتنشئة الأفراد على قيم المواطنة.

– مفهوم المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي "Antonio Gramsci".

لقد عاد المفهوم إلى ساحة التداول بعد فترة من الانقطاع حتى نهاية الحرب العالمية، على يد المفكر الايطالي الماركسي أنطونيو غرامشي "Antonio Gramsci" (1891-1937)، كنتيجة للتحولات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوربا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وبدء ظهور الحركات الفاشية والنازية واستيلائها على مقاليد السلطة في ايطاليا وألمانيا[3]. وينظر غرامشي إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، أماَّ وظيفة الثاني "الدولة السيطرة والإكراه[4]". ومن ثم يعتبره غرامشي بأنه ذلك الفضاء الذي يظم

1- أحمد حسن حسين، **الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني**، ط 1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص.117.

2 -Moustafa Kharoufi, Gouvernance et Sociétés Civiles au Maroc: Afrique Orvent, 2000, p.45.

3- علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية**، ط 1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004، ص.28.

4- **المرجع نفسه**، ص.28.

كل ما يسمى بالخاص من المنظمات، كالنقابات والأحزاب السياسية والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الاعلام والرأي العام .... إلخ، من جملة تلك المنظمات والهيئات التي تتجسم في هيئة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، كما تتمايز عن عملية الانتاج ومجال البنية الاقتصادية التحتية عموما، كما تتفصل عن الأجهزة القمعية والقهرية[1].

يقول "غرامشي": "ينبغي الانتباه إلى أن في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردّها إلى المجتمع المدني، إذ تعني الدولة: المجتمع السياسي + المجتمع المدني، أي الهيمنة المدرعة بالعنف[2]".

ويضيف: "لا ينبغي أن يفهم بكلمة دولة جهاز الحكم فحسب، بل جهاز الهيمنة الخاص أو المجتمع المدني[3]"، وبالتالي فإن للمجتمع المدني وظيفة هي الهيمنة، وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين، وهكذا فإن تحديد "غرامشي" لمفهوم المثقف يكون انطلاقا من الرؤية الماركسية، ويستند على أداء المثقف للوظيفة الاجتماعية ضمن خصوصية الواقع الاجتماعي في مرحلة تاريخية معينة، وعلى المكان الذي يحتله المثقف في بنية المجتمع، إذ أنه لا توجد طبقة مستقلة من المثقفين، بل "تخلق كل طبقة اجتماعية، معها وبشكل عضوي زمرة أو مجموعة من المثقفين: التي تعطي لهذه الطبقة تجانسها والوعي بوظيفتها الخاصة بها ليس فقط في الميدان الاقتصادي، ولكن في الميدان الاجتماعي والسياسي أيضا[4].

لقد نقل غرامشي مفهوم المجتمع المدني من مجال الصراع الطبقي كما عبر عنه ماركس باعتباره يشكل بنية تحتية، إلى فضاء التنافس الايديولوجي، أين يصبح المجتمع المدني جزءا من البنية الفوقية، يشير به غرامشي إلى المؤسسات الطبقية والاجتماعية التي تختص بالوظائف الايديولوجية.

وعليه فإن المجتمع في فكر غرامشي، هو مجال سياسي أيضا أنه فضاء تكون الايديولوجية المختلفة وانتشارها، والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض، تلك المساحة التي تشغلها الانشطة والمبادرات الفردية

1- أحمد حسن حسين، **مرجع سابق**، ص.118.

2- أنطونيو غرامشي، **الأمير الحديث، "قضايا علم السياسة في الماركسية"**، ترجمة زاهي شرفان، وقيس الشامي، ط 1، بيروت: دار الطليعة، 1970، ص.137.

3- **المرجع نفسه**، ص.135.

4- **المرجع نفسه**، ص.135.

والجماعية "الأهلية"، التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية، وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى[1].

إن مفهوم غرامشي للمجتمع المدني لا يمكن فهمه على حقيقته إلا عن طريق العودة به إلى السياق التاريخي الذي تبلور فيه، وهي فترة الحرب العالمية الأولى وما ميزها من وصول الفاشية إلى السلطة في ايطاليا، ولهذا جاءت محاولته في إطار سعيه لإيجاد استراتيجية للحزب الشيوعي بغية وصوله إلى السلطة، فبعد مقارنته للأوضاع السائدة في أوربا مع الوضع في روسيا أين نجحت الثورة البلشفية، اهتدى إلى نتيجة مفادها وجود تمايز واختلاف في الواقع، وأن سبيل الوصول إلى السلطة يبدأ أولا بالعمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب ما يسميه" بمعركة الهيمنة الإيديولوجية"، كتمهيد للسيطرة على جهاز الدولة في الأخير.

إلا أن عملية السيطرة على المجتمع هذه، يشترك فيها كل من المجتمع المدني والمجتمع السياسي كمقابل له، والاختلاف يكمن في الطريقة فقط، إذ يعمل المجتمع السياسي لتحقيق ذلك، عبر السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة، أما المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل الاعلام ودور عبادة ومدارس ... الخ، فيقوم بوظيفة السيطرة بطريقة غير مباشرة من خلال الهيمنة الايديولوجية الثقافية، والتي تعتبر وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة، مثل: الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة[2].

إن غرامشي يشاطر ماركس رأيه حين يقول هذا الأخير "أن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ"، لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل أمسى في البنية الفوقية.

مما سبق يتضح، أن التأريخ للمفهوم منذ نشأته الأولى في البيئة الأوربية "القرن الثامن عشر" حتى اليوم، اقترن بأمرين أساسيين:

أ- الوضع الاقتصادي الاجتماعي في مجتمع معين وفي مرحلة تاريخية محددة، فقد استعان به مفكرو عصر التنوير للفصل بين فضاء المجتمع الاقتصادي والتجاري، باعتباره يمثل النواة الأولى لتطور

1- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص،ص.23-24.

2- علي عبد الصادق، **المرجع السابق**، ص.30.

الرأسمالية والفضاء السياسي المقنن وهو تحت سيطرة عصر الاقطاع الحامل في رحمه جنين الطبقة الاجتماعية الجديدة البرجوازية.

ب- طبيعة الدولة ونظام السلطة، وهذا ما يسفر لنا انشغال جل المهتمين بالمفهوم وبعلاقته بالدولة، فهو تارة مقابل لها وتارة أخرى متعايش معها، وتارة ثالثة مناقض لها، بل استعمله بعضهم في الفترة المعاصرة نهلا لمقاومة الدولة، وخصوصا لما برزت قبل عقدين مقولة "دولة أقل ومجتمع مدني أكثر[1].

- **المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي:**

أ- اشكالية المفهوم:

قد واجه مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي اشكاليات عديدة في النقاشات الفكرية تمحورت حول أسبقية الوجود بين مفهوم المجتمع المدني وواقعه، والاختلافات في تعريفه حسب القيم الايديولوجية هؤلاء المفكرين وكذا التساؤل عن وجود هكذا كيانات على مستوى المجتمعات العربية.

قبل التعرض إلى مفهوم المجتمع المدني وتعريفاته التي راجت في الخطاب العربي المعاصر، لابد من التأكيد على وجود مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المدني منها:

- **الاشكالية الاولى:**

إن أصل المفهوم غربي ولا يتواءم والتجربة العربية، لأن المفهوم الغربي يعني الانفصال عن الممارسة الدينية، وهذا ما لا يتماشى وكثير من النظم العربية، ما أدى إلى محاولة تطبيقه وتكييفه من قبل النظم الحاكمة والمثقفة ثقافة غربية، ما ولد ظهور صراعات بين المحافظين والأصوليين بالاندماج في مهب الثقافة الغربية والفئة الثانية هي الحاكمة تجسيدا لصراع آخر بين السلطة وفئات كبيرة من المجتمع[2].

- **الاشكالية الثانية:**

اختلاف المفكرين في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، فالبعض يستخدم المفهوم وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية وغيرها، كمقابل للدولة، وما يرتبط بها من مؤسسات مختلفة، فالمجتمع المدني يحد من تسلط

1- الحبيب الجنحاني، **المرجع السابق**، ص.24.

2- عبد اللطيف باري، "**المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**"، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والادارية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص.35.

الدولة، ويحمي الافراد والجماعات من تعسفها، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تسمح للأفراد بتنظيم نشاطاتهم باستقلالية عن جهاز الدولة[1].

وكما يستخدمه البعض كمقابل للدين، حيث يجب فصل الدين عن الدولة، وحجتهم في ذلك أن المجتمع المدني في الغرب نجح وحقق هذا التطور نتيجة لتطبيق مبادئ العلمنة، وإعلانها كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني وهناك من يقيم تمييزا بين المدني والعسكري، وتحديدا بين النظم المدنية والنظم العسكرية[2]، وهو ما يثبت حقيقة أن مفهوم المدني متعدد الأوجه وهو يتميز بكثرة استخداماته.

- **الإشكالية الثالثة:**

وهي تبني الباحثين والمفكرين العرب لمفهوم المجتمع المدني تحت تسميات مختلفة، ومن بين التسميات الأكثر انتشارا في الوطن العربي، هي تسمية "المجتمع الأهلي"، ووضع المجتمع المدني مقابلا له، حيث أن المجتمع المدني، مرتبط بالتجربة الغربية كما تطورت، بينما المجتمع الأهلي، يشير إلى وجود نوع من التكوينات المهنية الاجتماعية في إطار المدنية الإسلامية، والتي تراوحت بين جماعات الحرف بالأسواق والطرق الصوفية، وكذلك الوقف والأوقاف الإسلامية[3]. أي أن أصحاب هذا الاتجاه يركزون على استحالة اعادة إنتاج المجتمع المدني الغربي في الوطن العربي، وأن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والقبلية والطائفية والعائلية جميعها من ميدان المجتمع المدني، ومن ثم فلا مجال للتمييز بين المفهومين. وفي نفس الوقت رأى اخرون عكس دلك، واعتبروا المصطلح مرادفا غير مناسب للمجتمع المدني، خاصة وأنه يحمل مكونات قرابية تقليدية[4].

وبالإضافة إلى مفهوم المجتمع الأهلي، فإن هناك العديد من المفاهيم التي قدمت كبديل للمجتمع المدني أو كمقابل له في الوطن العربي، منها الدراسة التي قدمها "وحيد عبد المجيد" بعنوان: "المجتمع المدني: مفهوم فقير واستخدام أفقر"، والتي قدم فيها انتقادا لمفهوم المجتمع المدني، باعتبار أنه لا يتسم فقط بالغموض والسيولة، وإنما

1- حسنين توفيق ابراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط 1، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1992، ص.685.

2- **المرجع نفسه**، ص.686.

3- د. متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة الاشكالية للمجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2002، ص.30.

4- هشام عبد الكريم، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر**"، 1989-1999، "مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والادارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص.30.

أيضا لا يتوافق مع خصوصيات الثقافة والبنى الاجتماعية في المنطقة العربية، ويقترح مفهوما بديلا له، وهو ما أسماه: "المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية" (political community)، وهذا المفهوم يعتبره "عبد المجيد" مدخلا أفضل، وبخاصة في الواقع العربي، لأنه يرتبط بنمط ديمقراطي لا يستلزم تغييرا جوهريا مسبقا في التركيب الاجتماعي والثقافي والسياسة السائدة، وهو نمط الديمقراطية النخبوية التنافسية، وهو نمط متحرر من رومانسية ديمقراطية المشاركة التي ترتبط بتعظيم أهمية المجتمع المدني بها[1].

وجدير بالذكر ان بعض الباحثين اتجه إلى استخدام مفاهيم أخرى للإشارة إلى دلالة مفهوم المجتمع المدني نفسه، أو بعض جوانبه ومكوناته، ومن هذه المفاهيم: المنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية، والحياة التشاركية "associational-life"، والقطاع الثالث، باعتبار أن الحكومة بأجهزتها تمثل القطاع الأول، فيما يمثل القطاع الخاص القطاع الثاني[2].

- **الإشكالية الرابعة:**

المواقف المتباينة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربين حيث طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وحدود ملاءمته للتطبيق في الواقع العربي، ويمكن في هذا المقام، التميز بين موقفين:

الأول: يقول بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي، مع بعض التحفظات، مثل: التمييز بين الأقطار العربية طبقا لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي[3].

الثاني: يقول بعدم وجود المجتمع المدني في الخبرة والفكر العربيين، وحججهم في ذلك، ما يلي:

- إن هذا المفهوم ارتبط بخبرة التطور السياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية، ونظرا لعدم حدوث ثورات-مماثلة لها في الخبرة العربية الإسلامية، فإنه يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها، واستخدامه في بيئة أو بيئات مغايرة لها ظروف وخصوصيات مختلفة[4].

1- د. متروك الفالح، **مرجع سابق**، ص،ص.30-31.
2- حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص.162.
3- **المرجع نفسه**، ص.163.
4- **المرجع نفسه**، ص.162.

- لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي في الدول العربية، فتنظيمات المجتمع المدني أو بعضها إما غائبة حيث لا يسمح بقيامها من الأصل في بعض الدول العربية، أو تعاني الضعف والهشاشة في الدول التي تسمح بقيامها[1].
- إن النخب التي سيطرت على جهاز الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، تغلغلت في مختلف مجالات وجوانب المجتمع، وأحكمت سيطرتها عليه، ولم تسمح بظهور مؤسسات مدنية بالأصل، أو أخضعتها للسيطرة الكاملة للدولة في حالة السماح بقيامها. وهكذا لا يوجد فصل بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي الذي لم يعرف حتى الآن المجتمع المدني كنطاق يختلف عن النطاق السياسي الإداري للدولة كسلطة سياسية، تضمن وظائفية المجتمع، وإن كانت لا تتحكم بها نظرا لاستقلالها[2].

وفي ذات السياق، تأتي دراسة الطاهر لبيب لتؤكد أن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ، وأن تطور الديمقراطية في البلدان العربية مرتبط بوجه أكبر لا بـ "المجتمع المدني"، ولكن بالخروج من الطاعة الاستبدادية المتراكمة في استغلاله.

وخلاصة القول أنه لأجل بلورة مفهوم للمجتمع المدني في الفكر العربي، لابد وأن نتعامل مع عدد من مشكلات المرتبطة بهذا المفهوم على المستويين الفكري والواقعي التطبيقي. ومن ثم فإن اقتراح بعض الحلول لمواجهة هذه المشكلات أو بعضها، يقع في إطار عملية بناء المجتمع المدني في الفكر العربي.

ب- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي:

إنَّ تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي ليس مسألة سهلة، وذلك نظرا لمجموعة الصعوبات والمشكلات التي سبق ذكرها، لا سيما فيما يتعلق منها بذلك الجدال المحتدم بين مختلف الباحثين والمفكرين حول تلمس وجود المجتمع المدني من عدمه في الفكر والخبرة العربية، وكذا ارتباط المفهوم بالفكر والخبرة الغربية من حيث المنشأ وهو ما يزيد الأمر تعقيدا وصعوبة، لكن وبالرغم من كل ذلك يمكن الحديث في هذا المقام عن تلك الاجتهادات التي قدمها بعض المفكرين العرب المعاصرين لتحديد مفهوم المجتمع المدني، والتي كانت تشير في البداية وفي واقع الأمر إلى تباينات واضحة بنية ومضمونا، لكن وفي الوقت لاحق يبدو أنه حصل نوع من الاتفاق المبدئي

1- **المرجع نفسه**، ص.162.

2- **المرجع نفسه**، ص.164.

حول تحديد المفهوم وهذا من خلال وضع تعريف إجرائي له، وكان هذا إثر انعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992[1].

ففي إطار البنية، يذهب بعض المفكرين العرب من أمثال برهان غليون، ومحمود عبد الفضيل، وعلي عبد اللطيف حميدة إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية، فيعرف على أنه "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطيا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى[2]". أي أنه يضم جميع المؤسسات الخاصة المرتبطة بالدولة وتقع خارج إطار العائلة، بينما يذهب فريق آخر من المفكرين العرب، من أمثال عزمي بشارة، ومحمد عابد الجابري، وسعد الدين ابراهيم، إلى محاولة حصر مجال (المفهوم) في البنى الحديثة وجعله قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرف على أنه "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشا لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها. في حين يذهب فريق ثالث، إلى طرح المفهوم في شكل القيود والحدود التي تقف أمام سلطة الدولة وتضبط تدخلاتها سوآءا الادارية أو الأمنية وتقوم ضد نفوذها. أما الدكتور حسنين توفيق ابراهيم، فقد عرفه على أنه "مجموعة من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، التي تنشا وتعمل باستقلالية عن الدولة.

زاد اهتمام المفكرين العرب بهذا المفهوم وترسخ اعلاميا وأكاديميا وسياسيا وتنوعت تعاريفه ومحددته.

- يعرّف سعد الدين ابراهيم المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والاحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير عائلي أو إرثي[3]".

1- عبد الله أبو هيف، **الحرية والمجتمع المدني والعولمة، الفكر السياسي**، ربيع 2002، ص.29.

2- جمال بصيري، "**واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مصار التحول الديمقراطي**" – دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.40.

3- سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**، القاهرة: دار اقباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص.13.

- ويعتبر محمد عابد الجابري المجتمع المدني بأنه: "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان والقضاء المستقل والاحزاب والنقابات والجمعيات[1]".
- أمّا المنصف وناس فيعرّف المجتمع المدني بأنه: "مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وابداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى الرسمي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنياً[2].
- عرّفه أيضاً عبد الغفار شكر بأنه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة)، ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الاهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات الغير حكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلافات[3].
- وقد عرف أيضا على انه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف[4]".

1- محمد الجابري، **مرجع سابق**، ص.30.

2- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص.31.

3- ياسر صالح، **المجتمع المدني والديمقراطية**، الاردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، 2005، ص.8.

4- محمد علي توريدي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص.5.

ويحدده ستيفن ديلو "Steven Delue" من خلال العناصر المكونة له "يتكون من الأشكال العديدة والمختلفة من الجمعيات، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، مثل الأسرة، المنظمات الدينية، اتحادات العمال، جماعات المساعدة الذاتية، الجمعيات الخيرية، منظمات الأحياء[1]".

ويؤكد أحمد شكر الصبيحي على أنّ المجتمع المدني يتكون في المستوى الذي يفصل بين المجال السياسي والاجتماعي والذي يشكل الحصانة الفردية والجماعية، "يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسة والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة[2].

أمَّا الحبيب الجنحاني فيقدم تعريفا في إطار السّمات والقيم المكونة له: "إنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، يتميز بالاستقلالية، والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي والحماسة من اجل خدمة المصالح العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة[3].

ويعرف أيضا بأنه مجموعة التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة، ومن مهماتها: بلورة المصالح – الوساطة – الضغط، ولها أهداف سياسية ثلاثة: الديمقراطية، التنمية، والمناعة، بفضل ثقافة إنسانية جامعة تتخطى الانقسامات السياسية[4].

المجتمع المدني هو مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الاحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول ان العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي:

1- ستيفن ديلو، **المجتمع المدني في الفكر السياسي والنظرية السياسية**، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2003، ص.24.

2- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص،ص.32-31.

3- الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، المغرب: منشورات الزمن، 2006. ص.33.

4- عيسى نهوند القادري، **المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام**، ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: 18-20 أفريل 2004، ص.79.

الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية[1]، في ضوء ما تقدم، على الرغم من تعدد من المساهمات في صياغة مفهوم للمجتمع المدني فان ذلك لا يمنع من وجوب توافر حد أدنى من العناصر المتفق عليها من قبل أغلب مستخدمي هذا المفهوم، والتي تشكل مجموعة من المقومات والأركان ينطوي عليها مفهوم المجتمع المدني وهي كالتالي[2]:

1. الفعل الإرادي الحر (الطوعي): فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة، ولذلك فهو يختلف عن "الجماعات القرابية" مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. وتشير فكرة الطوعية هذه المجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.
2. التنظيم الجماعي (المؤسسية): فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء اختاروا عضوية بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن "المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي"، وهذا ما يشير الى فكرة "المؤسسية " التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا.
3. الركن الأخلاقي والسلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدول السلمية وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

بالإضافة إلى هذه المقومات والتي يتفق عليها أغلب الباحثين يضيف الباحث "**عبد الغفار شكر**" العنصر الرابع وهو: عدم السعي للوصول إلى السلطة فيقول: "رغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بالفعل، لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي وهي قيم المحاسبة والمساءلة، فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عمليا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية[3].

1- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاجتماعية المعاصرة**، ورقة مقدم إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص.292.

2- أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث، مارس 1999، ص،ص.99-100.

3- عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني"، – الجزء الاول، على الرابط،

http://www.rezgar.com/m.asp?i=459

وبناء على ما سبق يمكن القول: "أن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسة / تنظيمية تظم مؤسساته وتنظيماته، ويستند على بنية قيمية / ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر، وإلى بنية اقتصادية / اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وبطبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية فيها، كما يستند إلى بنية سياسية / قانونية تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معا[1].

- **خصائص المجتمع المدني:**

تعتبر المؤسسية من أهم المعايير التي من خلالها يمكن قياس ومعرفة درجة فاعليات المؤسسات والتنظيمات، وتتحدد مؤسسية أي نسق في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، والتي حددها صمويل هنتنجتون "S.Huntington" في العناصر التالية: القدرة على التكيف مقابل الانقسام[2]. هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني:

- **القدرة على التكيف**: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلاله، اذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها وثمة أنواع للتكيف هي:
  - التكيف الزمني: يقصد به الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
  - التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الاجيال من الزعماء على قيادتها.
  - التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على اجراء تعديلات في انشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.
- **الاستقلال**: يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد.
- **التعقد**: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والافقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتيبية داخلية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها خلاله.

1- حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص.162.

2- أحمد شكر صبيحي، **المرجع السابق**، ص،ص.32-37.

- **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح. والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع، أَعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع.

انه وعند القيام بعملية اسقاط لهذه المعايير الاربعة على مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر والتي تحمل نفس مقومات وسمات المجتمع المدني العربي إلى حد بعيد، فإننا نتبين الخصائص العامة للمجتمع المدني الجزائري كما حددها "محمد صفي الدين خربوش":

- المرحلية وعدم القدرة على الاستمرار أو البقاء، وارتباطها برجل واحد (الكاريزمية).
- التبعية للسلطة وعدم الاستقلالية (استقلالية النشأة والتأسيس والحل، والاستقلالية المالية).
- بساطة البنية التنظيمية والتركز في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الاقاليم والمناطق الريفية.
- عدم التجانس وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية[1].

- **مكونات المجتمع المدني:**

ورد في تعريف البنك الدولي لمصطلح المجتمع المدني بأنه: "مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي لا تهدف إلى ربح، ولتلك المنظمات وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها او الآخرين، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو أساسية، علمية، دينية، أو خيرية[2]، .....

ومن ثمة يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات، والمؤسسات الهامة، والتي تسهم كلها في تفعيل الدور المهم الذي يؤديه على مختلف الاصعدة والمجالات، وأهم هذه المؤسسات هي:

1- محمد صفي الدين خربوش، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص،ص.720-721.

2- أوشن سمية، "**دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي**" – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجيستير سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص.44.

* **الأحزاب السياسية:**

إن اعتبار الاحزاب السياسية احد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الاحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في اطار المجتمع السياسي.

ويرى لاري دياموند "Larry Diamond" أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي.

وفي ذلك يقول: "إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الاحزاب ولكن اذا ما هيمنت عليها الاحزاب، فإنها تفقد وضع نشاطها الاساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية[1].

ويرجع سبب اقصاء فئة من المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني، إلى كون هدفه هو السعي للوصول إلى السلطة، لذلك فقد صنفت الاحزاب السياسية ضمن ما سمي بالمجتمع السياسي.

غير أنه على النقيض من ذلك، ثمة من يحاول إقحام المكون الحزبي في بنية المجتمع المدني، لدوره المحوري والفعال في انعاش الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الانشطة، وتقديم مختلف الانجازات والمساهمات، كما تقوم الاحزاب بدور تبشيري واسع، لنشر الوعي السياسي والاجتماعي، باعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم الشعب وانارة الرأي العام، وتكوينه، وتشكيله بما يحقق التفاعل المطلوب لإشراك الشعب في القرارات الصحيحة لحل المسائل التي تهمه.

وبشكل عام، فإن الرأي الذي نؤيده ضمن هاته الدراسة، هو المرجح من قبل الدراسين. فالأحزاب السياسية لا تصنف ضمن مكونات المجتمع المدني، طالما تضمنت الهدف السياسي، وهو الوصول إلى السلطة. لكن هذا لا يعني أنها لا تساعد ولا تساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع المدني لخدمة الافراد.

1- متروك الفالح، **مرجع سابق**، ص.27.

* **النقابات المهنية والعمالية:**

تعتبر النقابات، بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني، وذلك لعدة اعتبارات منها: موقعها المركزي في العملية الانتاجية والخدمية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على اصابة الدولة بالشلل، إذا ما قررت القيام بإضراب عام، هذا فضلا عن العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع. كما أن لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الاقليمي، إضافة إلى علاقاتها الخارجية، مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، ما يمنحها المزيد من القوة والدعم[1].

- ويذكر الأستاذ "أحمد شكري الصبيحي" في كتابه: "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، أنَّ النقابات في الوطن العربي تعاني من مشاكل حددها فيما يلي:

- قاعدة الاقتصاد العربي، مما لا يسمح بتنظيم الطاقات البشرية الواعية، الأمر الذي جعل دور النقابات يتقلص.
- ضعف المناخ الديمقراطي الذي لا يعطي للنقابات مهما اختلفت اتجاهاتها، حظها كشريك فعليٌّ في صنع السياسات العامة، خاصة الاقتصادية منها.
- ظهور ظاهرة تأسيس وتجديد النقابات العمالية بعد سيطرة حزب ما على النقابة[2].

* **الجمعيات والاتحادات:**

الجمعية أو الرابطة تعد هي الاخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة. وقد تزايد عددها بشكل ملفت للانتباه، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والانسانية، ....وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح معينة، مثل: الأطفال، الشباب، كبار السن، المرأة، المعوقين، والمرضى والمسجونين، ... كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل، واخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

1- ابراهيم حسنين توفيق، **المرجع السابق**، ص.170.

2- ليندة نصيب، "المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، ديسمبر 2006، ص.176.

وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية: "جمعيات النفع العام[1]"، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وحماية أموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

إن هذا الدور الذي اضطلعت به هذه المنظمات، ولاسيما من خلال مشاركتها في النشاطات الاجتماعية المختلفة، يدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعه الاساسية، وهذا ما جعلها احد أهم مكونات المجتمع المدني، التي تعمل من أجل التغير والتقدم.

إلى جانب هذا، فقد عرفت الدول العربية منظمات حقوق الانسان التي دافعت عن حقوق المواطنين طيلة عملها الذي ركز على المطالبة بحقوق المواطنين والدفاع عنهم من تسلط الدولة، فتعددت نشاطاتها بين العمل على تكريس شتى وسائل الحماية والمطالبة بتكييف القوانين الضامنة لحقوق الافراد وفقا للمواثيق الدولية، ...

عموما يمكن القول أن مثل هذه المنظمات تؤدي دورا مهما في تعزيز دور المجتمع المدني وتكريس عملية التحول الديمقراطي، شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الانسان، كهدف نبيل ورسالة سياسية اخلاقية، وليس كمصدر للربح المادي، والحصول على تمويل من جهات اجنبية، على غرار ما تفعله بعض المنظمات المعنية بحقوق الانسان[2].

على ضوء ما تقدم نستنتج أن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل ايديولوجي، ومن غايات عملية سياسية، وبهذا يمكن القول أن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج سلطة الدولة، سواء قليلا أو كثيرا، فهو ذلك الهامش الواسع أو الضيق الذي يعبر فيه الفرد عن ذاته ومقوماته.

وبالرغم من تعدد وجهات النظر في صياغة مفهوم المجتمع المدني من طرف الغرب، نجد أن هناك عناصر مشتركة يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن هذا المفهوم، من بين اهم هذه العناصر: فكرة الطوعية، احتواء المجتمع المدني على عدة تكوينات منها: الانتماء المهنية: كالنقابات، الاحزاب السياسية، ... وهي ضرورية لاستقرار المجتمع المدني، وتمتعه بالوحدة وادائه لوظائفه بفعالية، إضافة إلى تمتع المجتمع المدني باستقلالية من النواحي المالية

1- ابراهيم حسنين توفيق، **المرجع السابق**، ص.171.

2- **المرجع نفسه**، ص،ص.172-173.

والادارية والتنظيمية، ووفقا لهذا المنطق، فإنها تجسد قدرة الافراد على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة وهيمنتها.

- **وظائف المجتمع المدني:**

المجتمع المدني من وجهة نظر البعض هو وسيلة لاستكمال السلطة والسيطرة على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الايديولوجية الثقافية، ومن جهة نظر البعض الاخر هو ساحة للصراع يمكن من خلاله توسيع نطاق التأثير في المجتمع، وقد تبلورت في هذا الاطار وظائف اساسية ومتعددة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني. فالحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن دور التنموي للمجتمع المدني، وهذا ما يفسر مدى اهميته بصفة عامة، وبالنسبة للمجتمعات النامية بصفة خاصة في سعيها الى تحقيق التنمية السياسية.

* وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية[1].
* تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وقد حدد دياموند[2] "L.Diamond" الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية. لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على اجراءات سياسية في المجتمع. ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في اي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل، باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية.

حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدربهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الاكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية[3].

1- أماني قنديل، **مرجع سابق**، ص،ص.99-100.

2- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، **مرجع سابق**، ص.292.

3- أماني قنديل، **مرجع سابق**، ص.112.

* وظيفة حل وحسم الصراعات: حيث يتم من خلاله حل كافة الصراعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية؛ وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع، وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية[1].
* التنشئة الاجتماعية والسياسية: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو اعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ، على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام بشؤون العامة، والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.
* الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم، والحق في معاملة متساوية أمام القانون، والمشاركة وحرية التصويت ... الخ، بما لديه من قوة مادية ومعنوية[2].
* زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي الى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها، وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع[3].
* الوساطة و التوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها واعادة ترتيبها وتقسيمها الى فئات محددة قبل توصيلها الى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة. هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وانما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك[4].

1- أماني قنديل، "**إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر: مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، القاهرة: 2-3 نوفمبر، ص.3.

2- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، "**المجتمع المدني**". على الرابط،
http://www.ahram.org.eg/acp55/Index-arabic.asp

3- أماني قنديل، **مرجع سابق**، ص.115.

4- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **المرجع سابق**.

* افراز التيارات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متحددا لإمداد المجتمع بها، فهي توفر للمواطنين سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية. وتؤكد الدراسات الميدانية عن العناصر النشطة في المؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء وقيادات أحزاب السياسة. وبذلك ساهم المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارساتها لهذه الوظيفة[1].
* ملأ الفراغ في حالة غيات الدولة أو انسحابها: لقد أدى انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي الى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة ,وشغله للفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها[2] فمثلا في البلدان المتطورة تشكل بعض منظمات المجتمع المدني جزءا عضويا فاعلا في ديناميات ومنظورات التغيير الاقتصادي والاجتماعي. ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا في عام 2000 كان هناك 1400 منظمة غير متوجهة للربح يصل في مواردها وأصولها المالية إلى حدود 500 مليار دولار، وتم بفعل ذلك توليد 6 من الناتج وتوفير 10.5% من مجموع فرص العمل[3].
* التنمية الشاملة: صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلاّ أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير، فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو "التنمية بالمشاركة"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج الخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[4].

إذا: للمجتمع المدني أدوار ووظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية، والتي تبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي وهو مجال اهتمامنا في هذه الدراسة.

1- **المرجع نفسه.**

2- **المرجع نفسه.**

3- كليب سعد كليب، "**تطور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**"، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثامن حول: المجتمع المدني ودوره في تنمية الدولة، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005، ص.10.

4- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **المرجع سابق.**

المبحث الثاني: أهمية المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية السياسية.

عادة ما نلاحظ مصطلحان تستخدم في دراسة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الفكرية والثقافية، وهذا يعود إلى غياب تحديد واضح للمفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على التصور النظري الموحد، ولعل السبب في ذلك يعود غلى أمور ثلاثة رئيسية:

1/ نقل المصطلحات عن ثقافات سياسية أخرى مع افتقار مستخدميها لمعرفة جميع المعاني، والسياقات التي ارتبطت واختزالها إلى معاني تستجيب للضرورة الطارئة لاستخدامها.

2/ التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية للمجتمعات.

3/ السياق الذي نستخدم فيه المصطلحات والذي يرتبط ارتباطا كبيرا بالمجال السياسي، العقيدي والعلمي[1].

ومن بين هذه المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح التنمية السياسية والتي غالبا ما نجد الباحثين يخلطون بينها وبينه، نجد التغيير السياسي (change political)، الاصلاح السياسي (political reform)، التحول السياسي (political transformation)، التحديث السياسي (Political modenization)، وتلك المصطلحات والتي هي عديدة، عادة ما تستخدم كمفردات أو كبديلة أو كمكملة لبعضها البعض، بحيث نجد أن كل باحث يستخدم المصطلح الذي يروق له، وهذا استجابة للضرورة الطارئة لاستخدامه[2].

أولا: التمييز بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى.

بالرغم من تعدد المصطلحات التي لها علاقة بمفهوم التنمية السياسية، إلاّ أننا في هذه الدراسة نحاول تعريف البعض منها فقط، وهذا بالتركيز على المصطلحات الاكثر شيوعا في الاستخدام لدى معظم الباحثين، وهي التحديث، التحول، التغيير، الاصلاح.

1- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا واشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص.8.

2- بومدين طاشمة، "**مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992**"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000-2001، ص.3.

1- مفهوم التحديث:

يعتبر مصطلح التحديث في نظر فريق من الباحثين أنه لصيق بمفهوم التنمية، وذلك نظرا للترابط الشديد بينها، بحيث يصعب الفصل الدقيق بينها، فمن الممكن حسبهم أن تكون عملية التنمية، عاملا مسببا للتحديث، كما قد يكون التحديث عاملا مسببا للتنمية[1].

لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك من الباحثين من حاول أن يقدم تعريفا محدداً للمفهوم (التحديث)، وفي هذا الصدد يذهب إيزنستات إلى النظر إلى المفهوم من الناحية التاريخية، فيعتبره أنه يشير إلى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوربا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين 17 و 19، ثم انتشرت إلى دول أوربية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وأسيا وأفريقيا في القرن 19 والقرن 20[2].

أما كلود ولش، فيرى أن التحديث عبارة عن عملية تستند إلى الاستخدام العقلاني للموارد وتستهدف بناء مجتمع عصري، يتسم بخصائص أهمها: توسع في المدن الحراك الاجتماعي، تزايد الاعتماد المتبادل، انتشار المعرفة بالقراءة والكتابة، تفتقد فيه الوحدات الاجتماعية القديمة إلى العديد من وظائفها وأهميتها في تحقيق التكامل الاجتماعي أو تصبح تابعة للمجتمع العصري والقومي، وبهذا المعنى يكون التحديث بحسب كلود ولش انه عملية تستهدف تقويض الكثير من العناصر المجتمع التقليدي، باعتبار ذلك حتمية لا مفر منها تفرضها عملية التغيير[3].

2- مفهوم التحول:

يختلف التحول عن مصطلح التحديث والتنمية وغيرها من المصطلحات الهادفة إلى التغيير والتطلع إلى الأحسن، ذلك أنه ليس بالضرورة إيجابيا، فقد يكون نكوصيا إذ يقضي بدوره إلى تخلف شديد، ومثال ذلك التحول الذي يحدث نتيجة الحروب الاهلية أو نتيجة الاستعمار الطويل المدى.

ومهما يكن فهو يشير عنه البعض إلى تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير اسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الافراد والجماعات أو يحتلونها في المجتمع وعادة ما ينجم عن تلك

1- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية، دراسات في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج 1، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص.101.

2- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978، سلسلة عالم المعرفة 117، ص.28.

3- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ط 2، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص.39.

العملية مشكلات جمة وفي شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يصعب التصدي لها في توها، لذلك يمكن أن نعتبر أن التحول هو تغيير شديد الوطأة[1].

بينما يعرض البعض الآخر على أنه عملية تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، ينطوي على إحداث تغييرات كبيرة في النظام السياسي، بحيث تبدأ بتغيير في القيادة السياسية يليه تغيير في ممارسة السلطة، ومن ثمة في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام، عن طريق عدة أنماط كالنمط السلمي أو العنف أو التحول الجزئي المحدود أو التحول الشامل[2].

3- مفهوم التغيير:

يقصد بالتغيير في معناه الواسع الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو تؤثر على البنية والعملية معا وقد يكون التغيير كميا اذا ما اقتصر على التغيير في حجم النواتج، كما قد يكون التغيير نوعيا اذا ما تعلق بطبيعة الشيء موضع التغيير، كما قد يكون التغيير ايجابيا اذا ما ساهم في رفع مستوى اداء البنية، كما قد يكون سلبيا اذا ما ساهم في انخفاض مستوى اداء البنية[3].

ومهما يكن شكل التغيير، سواء أكان في البنية أو في العملية، تغييرا نوعيا أو كميا، فانه قد يؤدي إلى احداث تنمية أي زيادة في قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية كما قد يؤدي إلى احداث حالة من الانتكاسة ينجم عنها اعاقة لقدرات المجتمع ونظمه الفرعية[4]. هذا ويمكن تحديد صيغ للتغيير السياسي في صيغتان اساسيتان وهما: التغيير الجذري (الثوري) والتغيير الاصلاحي، فما المقصود بهذا وذلك؟

- التغيير الجذري:

يتسم هذا النوع من التغيير بالشمولية فهو يأتي في البداية في صيغة سياسية الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعة الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في آن واحد، تشمل الانظمة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

1- بومدين طاشمة، "**استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.12.

2- محمد سمير عياد، "**اشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، كلية العلوم القانونية والادارية، 2008/12/16، ص.10.

3- بومدين طاشمة، **مرجع سابق**، ص.16.

4- **مرجع نفسه**، ص.10.

- التغيير الاصلاحي:

يختلف هذا الاخير عن التغيير الجذري لكونه يعتمد على النظام القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغيير كمي ونوعي، ومن الملامح الاساسية للتغيير الاصلاحي، أنّ عملية التغيير تتعلق بالسياسات والبنية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار، كذلك فإن التغيير الاصلاحي لا يقوم على تغيير في أبنية المجتمع إلاّ كنتائج لتغييرات كمية في شغل الأدوار وفي الاداء، وهذا يعني أنّ هذا النوع من التغير يهتم بالتغيير الكمي أكثر من اهتمامه بالتغيير النوعي، وعليه يمكن القول أنّ التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام وإنمّا في إطاره[1].

- **مفهوم الإصلاح:**

يشير المصطلح من الناحية اللفظية إلى التقويم والتحسين وتطوير الأوضاع الراهنة فهو يستهدف تقويم القواعد والسلوكيات الموجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها، معتمدا على المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له وعليه فالمفهوم الشمولي للإصلاح والإصلاح الإداري خاصة يعبر عن عملية التغيير الكلية في النظام الاداري (ماديا، وظيفيا، سلوكيا)[2].

وبِناءً على هذا، يمكن تعريف الاصلاح حسب أبشر الطيب على انه جهد سياسي وإداري واقتصادي وثقافي واجتماعي واداري هادف للإحداث تغييرات اساسية ايجابية في السلوك والنظم، والعلاقات، والأساليب، والأدوات، تحقيقا لتنمية قدرات الجهاز الاداري، بمآ يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعلية في إنجاز أهدافه[3].

بينما يذهب قايدن جيرالد "gaiden gerald" إلى تعريفه على أنه جهود مصممة خصيصا لإحداث تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة من خلال إصلاحات تنظيمية واسعة، أو على أقل من خلال إجراءات أو ضوابط تسعى من خلال الأنظمة لتحسين الهياكل التنظيمية وشؤون العاملين[4].

أما بالنسبة للإصلاح السياسي، فقد شاع استخدامه في أدبيات السياسة المعاصرة مرتبطا بمنظومة من المفاهيم، كالديمقراطية والتعددية الحزبية لا سيما في تلك الادبيات التي تناولت خبرات دول العالم الثالث في

1- **مرجع نفسه**، ص.11.

2- **مرجع نفسه**، ص.18.

3- نجم الأحمد، "المتغيرات الاقتصادية العالمية وسياسة الاصلاح الإداري في سورية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص.368.

4- **المرجع نفسه**، ص.368.

التحول السياسي، وفي تسعينيات القرن 20 استقر هذا المصطلح كمدخل من مداخل تحقيق الديمقراطية، فهو أداة ضمن برنامج أوسع لتحقيق التحول الديمقراطي[1].

ومن هنا يمكن تعريفه بناء على ما ورد في وثيقة الاسكندرية بأنه الخطوات المباشرة وغير مباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كلا من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدمًا نحو الديمقراطية[2].

وهناك عدة مؤشرات تدل على مفهوم الاصلاح السياسي يمكن تحديدها فيما يلي:

الفصل بين السلطات، سيادة القانون، تفعيل وسائل المحاسبة ومحاربة الفساد، حماية حقوق الانسان، الاصلاح الدستوري، تغيير بعض النظم والقوانين كالنظام الانتخابي، إصلاح النظام الحزبي والسماح بالتعددية الحزبية، التداول السلمي على السلطة[3].

ثانيا: مفهوم التنمية السياسية في ضوء أدبيات السياسة المقارنة.

لقد حظي مفهوم التنمية السياسية بانتشار واسع في تراث العلوم السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة والمجتمع، وعمليات، بناء الامم الجديدة في دول العالم الثالث، ونظراً للصعوبات الجديدة التي ينطوي عليها فيما يتصل بتحديد المفهومات والاطارات الفكرية التي تناولت الموضوع فمن الضروري أن نتبع المراحل التي مرت بها دراسات التنمية السياسية كقضية علمية، وفي هذا الصدد يمكن الوقوف على ثلاثة مراحل اساسية كشف عنها التطور المعاصر لمفهوم التنمية السياسية.

1/ مراحل تطور المفهوم:

- المرحلة الأولى:

بشكل عام تغطي فترة استقلال دول العالم الثالث خلال الخمسينيات وبداية الستينيات، وكان الاهتمام في هذه المرحلة مركّزا حول الآفاق الجديدة التي تواجه هذه الدول حديثة الاستقلال، وتمّ التركيز على النموذج

1- اسامة عبد الرحيم، "**قضايا الاصلاح السياسي في الصحافة العربية الدولية**"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر الدولي لبحوث الاعلام والاتصال، الجامعة الامريكية بالقاهرة، يوليو 2006، ص.2.

2- وثيقة الاسكندرية مؤتمر قضايا الاصلاح العربي، "**الرؤية والتنفيذ**"، الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، 14/12 مارس 2004، ص.3.

3- اسامة عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص.2.

الوظيفي الليبيرالي كمعيار لتنمية هذه الدول، وتشترك هذه النماذج في تصورها واعتمادها على فكرة أنّ هناك مقياسا واحدا للتنمية، ففي كتابات بارسونز وهاجين و إيزنستادت يمكن قياس التنمية السياسية من خلال مدى اكتساب هذا المجتمع لمجموعة من الخصائص مثل: "المأسسة والاندماج، والشرعية"[1]، خاصة بلدان العالم الثالث التي اصطلح على وصفها بـ: "البلدان المتخلّفة، أو البلدان الأقل نمو، أو البلدان النامية[2]".

وفي هذه المرحلة فقد لعبت لَجَنَةُ السياسات المقارنة دوراً بارزاً وملموساً في هذا المجال، وقدمت في هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة في مقدمتها كتاب جبريل ألموند، وجيمس كولمان عن السياسة في المناطق النامية، واجتهاد ليونارد بيندر ولوسيان باي، إلى غير ذلك من المساهمات والاجتهادات المتميزة للباحثين الذين أصبحوا يركزون في دراساتهم على الجوانب الدينامية (الحركية) للظواهر السياسية ويحددون بشكل دقيق المتغيرات المؤثرة في هذه الظواهر بخلق نوع من المزاوجة المنهجية بين الالتزام النظري والبحث الميداني (الامبريقي)، مما ساعدهم في تطوير دراسات التنمية السياسية استحداث مداخل بحثية، إلاّ أن ثمة تأثير كبير في هذه المرحلة للأيديولوجيا الليبرالية الامريكية أو كما أطلق عليها باكنهام باسم ايديولوجيا نزعة التنمية[3].

ولقد عملت هذه الظروف على تراكم تراث التنمية السياسية خلال هذه المرحلة بتوجيه من لجنة الدراسات السياسية المقارنة التي أصدرت مجموعة من المجلدات تحت عنوان "دراسات في التنمية السياسية"* حيث تضمنت هذه المجلدات كثيرا من الدراسات النظرية والأمبريقية التي يدور البحث فيها حول العلاقة بين التنمية السياسية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والسياسية في العديد من دول العالم الثالث، وقد تميزت الاتجاهات المنهجية السائدة في هذه الاعمال بتحول واسع نحو استخدام المتغيرات الاجتماعية، النفسية، فضلا عن محاولة تحقيق النمط الغربي في التطور، أو نقل القيم والمؤسسات والمؤشرات الغربية باعتبارها معيارا للتحديث[4]، ومن ثمّ كانت الاجتهادات الأولى في هذا المجال تدمج بين مفهومي التنمية السياسية والتحديث السياسي، فمن سياق التحول- أو التغير الشامل – من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.

1- محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، ط 1، بنغازي: منشورات قار يونس بنغازي، ص.16.

2- عبد الحليم الزيات، **المرجع سابق**، ص،ص.36-37.

3- محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، التغيير والتنمية السياسية**، الجزء الثالث، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص.42.

*- تتألف هذه المجموعة بسبع مجلدات، تعتبر المراجع الأولى والأساسية لدراسة التنمية السياسية.

4- نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: القارئ العربي، 1993، ص.240.

- المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة بدأ عدد من علماء السياسة في تغيير اتجاه وطبيعة دراسات التنمية من خلال اعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية، ومن أبرز العلماء السياسيين في هذا المجال هنتنجتون "Huntington" الذي اهتم بمناقشة ونقد فكرة التطور الخطي لنظرية التحديث[1]، والذي يرى بأن الربط بين عملية التنمية السياسية وبين عمليات التحديث التي تجري في مرحلة تاريخية معينة أمرا غير محكم، إذ لم يكن من الصعب تصوره أو التسليم به على نحو أو آخر[2]، إذ يميل إلى ربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية التي تعني لديه اتفاقا عاما لدى الافراد على معنى القانون ومفهوم الحقوق مدعوما برغبتهم المشتركة في الحصول على المنافع المتبادلة والاستقرار السياسي الذي يعرفه على أنه يعي عدم وجود صراع مفتوح، ومن ثمة فالتنمية السياسية تعني تطور الانظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، وتبعا لذلك إنما تعتمد بمعناها العام على قوة ومجال المؤسسات السياسية والتي تعني بدورها إجماعا ومصالح متبادلة[3].

وهذا يعني دراسة النظام ومكوناته من الداخل، ويعكس هذا الاهتمام الجديد بالنظام تغيير الواقع السياسي في دول العالم الثالث والاستجابة للنزعة السلوكية التي سيطرت على أعمال ألموند.

من جهة أخرى فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية من خلال الكتابات النقدية لمجموعة من الأكاديميين الراديكاليين أمثال: ماكيلاند، وهاجن والتي أكدت على دافعية الانجاز وبيندر في تركيزه على البيروقراطية والقدرات الحكومية[4]، واتجاه الماركسيين المجددين الذي يعرف باسم "نظرية التبعية"، والتي عبرت عنهم أعمال: باران، وسمير أمين، ووالرشتاين، وكاي، وليز، وفرانك جندر- صاحب كتاب (تنمية التخلف)[5].

ترتكز هذه النظرية لدى فرانك على افتراض أنّ الرأسمالية العالمية والمحلية هي التي أنتجت التخلف، ولقد قامت الدول المتقدمة في اطار البنية الرأسمالية على استغلال العالم الثالث، وأدى المفهوم المصاحب للاستغلال عند

1- محمد علي محمد، **المرجع سابق**، ص.43.
2- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص.49.
3- رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية، مدخل التغيير**، ط1، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002، ص،ص.25-26.
4- محمد علي محمد، **المرجع السابق**، ص.44.
5- **المرجع نفسه**، ص.45.

فرانك الى قيام بعض الكُتّاب مثل أرجيري إيمانويل، وسمير أمين بمحاولة إزالة الغموض حول تحليل علاقة دول العالم الثالث بدول العالم الرأسمالي من خلال تقديم "مفهوم التبادل غير المتساوي"[1].

على أنّ هذه المرحلة شهدت أيضا جدلاً حول طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة في مجتمع ما بعد الاحتلال، وهو الجدل الذي ترتب على إدراك بعض جوانب النقص في نظرية التبعية التي تستمد على افتراضين رئيسيين:

1- أن الاقتصاد وعلى وجه التحديد بنية الانتاج وبنية الطبقية الاقتصادية هو المسبب والمحدد للسياسة.
2- أن البلدان الرأسمالية المهيمنة هو سبب تخلف البلدان التابعة[2]، أي تضمين للمتغيرات الدولية.

وفي الوقت الذي أصبح فيه منظور التبعية هو المنظور الأكثر شهرة، خضعت هذه النظرية إلى محاولات نقدية عديدة، فقد انتقدها روبرت باكنهام بسبب اعتمادها على مجموعة من الافتراضات لا يمكن اخضاعها للاختبار، وادراكا منه لأهمية التفاعل الدولي في تقييد وتحييد خيارات البلدان النامية اقترح باكنهام اعتبار فكرة التبعية مجرد فرضيات يتم اختبارها وفقا للبيانات المتوفرة حول التبادلات السياسية والاقتصادية بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية، ولقد أطلق باكنهام على هذا تعبير "التبعية التحليلية" في مواجهة مفهوم "التبعية الكلية" الذي يستعمله كاردوسو[3] وغيره من أنصار مدرسة التبعية.

وأيضا فقد قدم توني سميث في 1979-1981 بمراجعة أدبيات التنمية خلال دراسة المهمة حول الأنواع المختلفة للإمبريالية ونتائجها على التنمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، ولقد انتقد بشدة نظرية التبعية لأنها تنكر وجود أي قوة تفسيرية للخصائص والخبرات الخاصة بكل بلد على حدا[4]، بالإضافة إلى أعمال إيمانويل والرشتاين وأرجيري إيمانويل وسمير أمين لتعديل نظرية التبعية فيما بعد، أو ما يمكن تسميته بأصحاب "بالاتجاه الدائري" (curculationalism)[5].

1- محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع السابق**، ص.18.
2- **المرجع نفسه**، ص.58.
3- **المرجع نفسه**، ص،ص.56-57.
4- **المرجع نفسه**، ص.57.
5- محمد علي محمد، **المرجع السابق**، ص.54.

- المرحلة الثالثة:

تتميز هذه المرحلة بوجود محاولات لأنصار المدخل التحديثي للرد على انتقادات نظرية التبعية من خلال تطوير المدخل التحديثي، فمنذ سنة 1971 احتفظ الاتجاه الاكاديمي غير الماركسي باهتمامه وانشغاله بالحفاظ على النظام العام كمقياس لمفهوم التنمية السياسية، إلا أنه وفي إطار المدخل التحديثي فإن مفهوم التنمية السياسية أصبح يشمل قدرة السلطات السياسية على وضع وتنفيذ السياسة العامة، هكذا وابتداءً من دراسات بايندر وزملائه عن "أزمات وتعاقبات التنمية السياسية "أخذت دراسات التنمية السياسية ترتكز على استعمال مدخل "السياسة العامة"[1]، وقد عبرت هذه الادبيات كما يرى كل من ألموند وبنغهام باول عن الاهداف التي يرغب النظام السياسي في تحقيقها.

وانطلاقًا من ذلك أصبحت الدراسات السياسية تهتم بقدرة السياسة العامة في التعامل مع المشكلات، فهي وكما يقول ألموند: "تمثل أداة تحليلية ملائمة لتناول ديناميكيات التغيير الاجتماعي التي تتطلب صياغة وترتيب الأولويات، وتطوير وتطبيق بدائل السياسات العامة"[2].

لقد اصبحت دراسة التنمية السياسية وبشكل متزايد تنفصل عن دراسته التحديث، واصبحت ترتبط بشكل أكبر بدراسة عمليات التغيير السياسي، ونتيجة لهاذا اتجه الباحثون إلى البحث عن أطر نظرية ملائمة لدراسة عملية التغيير السياسي.

وكان من محصلة هذا الاتجاه أن ظهرت محاولة ألموند وزملائه لإدماج تأثير عوامل البيئة، والقيادة والمهارة وعمليات الاختيار والتحالفات السياسية في اطار صيغة كلية للتغيير السياسي، وظهرت أيضا محاولة جاري د.بريور، ورونالد د. برونر تطوير نماذج للتغيير السياسي المعقد.

بالإضافة على العديد من المساهمات الجديدة والتي يمكن من خلالها فهم أسباب وأنماط وعواقب عمليات التغيير السياسي، بما في ذلك عملية التنمية السياسية ذاتها[3].

1- محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع السابق**، ص.19.

2- محمد علي محمد، **المرجع سابق**، ص.48.

3- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص،ص.50-51.

والشيء الجدير بالاهتمام هو أن ريتشارد هيجوت في دراسته التحليلية لمختلف التيارات الفكرية التي تناولت التنمية السياسية، أراد أن يصل إلى مجموعة من المفاهيم الاساسية أو التصورات التي يمكن أن تحقق مزيدا من التقدم في نظرية التنمية السياسية من خلال دمجه لمختلف التيارات الفكرية[1].

بالإضافة الى انجازات هذه التيارات والمدارس الفكرية فقد تطورت دراسات التنمية السياسية خلال العقد الاخير، خاصة مع بروز مداخل بحثية متعددة لدراسة المفهوم، وأيضا زيادة الاهتمام على المستوى الحقوقي العالمي بقضية التنمية، وظهور ما يسمى "بالحق في التنمية[2]*".

الذي أدرج في المنظومة الحقوقية العالمية بعدما تم اقراره في عام 1981 من طرف الجمعية العامة، ويعني الحق في التنمية حق كل انسان باعتباره الموضوع الرئيسي للتنمية في المشاركة النشطة والاسهام في تنمية "اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية"، يمكن فيها أن تحترم كافة حقوقه وأن يتمتع بهذه التنمية.

هكذا صدر الاهتمام عبر هذه المراحل بقصة التنمية السياسية كقضية علمية، وهكذا تطور استخدامها من خلال اجتهادات الباحثين والمفكرين الذين خلقوا جدلاً عميقا وابعاد تقدمية حول هذا المفهوم.

2/ تعريف التنمية السياسية:

قبل التطرق الى تعريف التنمية السياسية، نرى من الاهمية بمكان أن نشير لبعض الصعوبات، التي اعترضت سبيل الباحثين وحالت دون توصلهم الى تعريف اجرائي ملائم لمفهوم التنمية السياسية في أبحاثهم، بل وانعكست على ما قدموه في هذا المجال، ومن بين هذه الصعوبات نجد ما يلي:

1- محمد علي محمد، **المرجع سابق**، ص،ص.48-49.

2- هيثم مناع، "**الامعان في حقوق الانسان**"، "موسوعة عالمية مختصرة"، ط 1، دمشق: الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص،ص.119-177.

*- : ظهر الحق في التنمية لأول مرة في مطلع الستينات على يد لوبريه المستشار السابق للحكومة الجزائرية والمقسم لقضايا العالم الثالث، والذي اقترح قانونا للتنمية يقوم على ضرورة وضع أخلاق للتنمية يؤسس عليها نص دولي يعترف بحق كل الشعوب في التنمية، وفي سنة 1977 صار حق التنمية على جدول الأعمال في لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة، وفي عام 1981 شكلت اللجنة فريق عمل خاص حول الحق في التنمية بإنشاء لجان عمل تعمل على صياغة التدابير اللازمة لتصفية العراقيل أمام اعمال وتجسيد هذا الحق.

أ- صعوبات تعريف التنمية السياسية:

- تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الاخرى (كالتحديث، التغيير، التطور) وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها بمثابة مرادفات للتنمية السياسية.
- إن المحاولات الاولى التي صدرت لتعريف التنمية السياسية قد صدرت أساساً عن رجال الدولة وصانعي السياسة لا عن طريق العلماء والباحثين المختصين، وعليه فإن هذه المحاولات كانت أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التعريفات العلمية.
- طغيان الطابع الايديولوجي لدى الباحثين المهتمين بقضايا التنمية السياسية والعالم الثالث مما أدى إلى إغفال كثير من الحقائق العلمية[1].
- ارتباط التنمية السياسية بمختلف العلوم الاخرى كعلم الاجتماع السياسي، السياسة المقارنة.... حيث اتسع المفهوم ليشمل عدة قضايا تعدد رؤى ومداخل دراسة التنمية السياسية، مما جعل الكثير من الباحثين يربطون تحقيق التنمية السياسية بغايات معينة[2].

ب- تعريف التنمية السياسية:

يحفل تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد تعريف للتنمية السياسية أو الاقتراب من معناها ودلالتها الموضوعية. وقد لاحظ كل من هنتنجتون و دومنجاز "Huntington et Domingez" أن تعريفاتها تكاثرت بنسب مزعجة، حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة، جغرافيا، لغويا، من حيث المقصد (غائيا)، وظيفياً.

1- **الجانب الجغرافي**: في الاشارة الى العملية السياسية في الدول النامية أو الفقيرة، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الاشارة إلى موقع حدوثه.
2- **الناحية اللغوية**: تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي، أي أنها تشير إلى عملية الانتقال من المرحلة التقليدية على المرحلة العصرية الصناعية، وعليه فالتنمية السياسية هي عبارة عن النتائج السياسية للتحديث، وهذا هو المعنى الذي قصده هنتنجتون ودومنجاز "Huntington and Domingez".

1- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص،ص.85-87.

2- صلاح الدين نامت، **نظريات النمو الاقتصادي**، ط 2. مصر: دار المعارف، 1967، ص،ص.79-80.

3- **من حيث المقصد:** فالتنمية السياسية تعني الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي مثل: "الديمقراطية، والاستقرار والشرعية والمشاركة والتعبئة والتخصص والأمن.... إلخ[1].

4- **الجانب الوظيفي:** اكتساب النظام السياسي لنفس مميزات العملية السياسية في المجتمع الغربي المعاصر والتي تشمل تخصص الأدوار والاستقلالية للأجهزة الفرعية والعلمانية، بمعنى آخر، إن تحقيق التنمية السياسة يتوقف على اكتساب الخصائص السياسية اللازمة للمجتمع الصناعي الحديث وما يرتبط بهذه الخصائص للمؤسسات وعمليات وممارسات وقيم سياسية متطورة[2].

هذا وبعد استعراضنا لبعض التصورات النظرية التي حاولت صياغة تعريف محدد للتنمية السياسية، سنحاول أن نقدم أهم المحاولات في هذا الصدد. فمن أوائل التعريفات هو ذلك الذي حددها بوصفها مجرد البحث عن التغيير،[3] وهناك من يعرفها على النحو التالي: التنمية السياسية هي محاولة لصياغة اطار نظامي للوصول الى حلول ملائمة ودائمة نسبيا للمشكلات الاجتماعية، فهي ليست مجرد عملية تهدف على تحقيق وضع سياسي معين[4].

ويميل البعض على اعتبار التنمية السياسية قائمة متى تحققت عملية التنوع والانتشار والتداخل على كل الاصعدة الثلاثة التالية: المشاركة الشعبية، قدرة النسق السياسي، التنوع البنيوي، التخصص الوظيفي للدولة[5].

وطبقا لباكنهام "Buckingham" فإن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي[6].

ويرى ألموند "Almond" أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام للتحديات بناء الدولة وبناء الامة والمشاركة والتوزيع. ولقد قام بتحديد وفهم التنمية السياسية في اطار التحديث السياسي، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في اطار التمايز البنيوي

1- نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية– دراسة في سويو لوجيا العالم الثالث**، ط 1، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003، ص،ص.232-233.

2- بومدين طاشمة، **المرجع السابق**، ص،ص.12-13.

3- رعد عبد الجليل علي، **المرجع السابق**، ص.24.

4- محمد علي محمد، **المرجع السابق**، ص.24.

5- رعد عبد الجليل علي، **المرجع سابق**، ص.25.

6- نصر محمد عارف، **المرجع السابق**، ص.233.

واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة، وهكذا فإن ألموند واجه بشكل مباشر المشكلة التي شغلت غيره من علماء السياسة وهي مشكلة تحديد ماهية التنمية السياسية[1].

وهناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح، وبالتالي تعبئة كل الامكانات المتاحة لهم لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي واقعي... هذا إلى جانب تعريف الجماهير بقيم الديمقراطية وتحقيق المساوات السياسية بين أبناء المجتمع[2]. بينما هناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق أكبر قسط من الاستقرار السياسي[3].

كما تعتبر دراسة أوركانسكي "Organski" من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليوم حول التنمية السياسية، فهي عنده تعني زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الانسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية[4]، فالتنمية السياسية عنده ليست إلا جانب من جوانب التنمية المجتمعية*.

بالإضافة إلى نظرية **إيزنستات** "Eisenstadt" الذي نظر إلى التنمية السياسية من خلال منظورين أساسيين وهما المنظور الاساسي والمنظور التاريخي.

فمن جانب الرؤى الوظيفية تقوم التنمية السياسية على تنمية أبنية أساسية عالية التخصص والتنوع، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية، أمّا من حيث المنظور التاريخي، فتتضمن مرحلتين أساسيتين، مرحلة التحديث المحدود والمتمثلة في الوصول الطبقات الوسطى على الحكم، ومرحلة التطور التكنولوجي العلماني[5].

1- محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع السابق**، ص.171.

2- عامر رمضان أبو ضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية والتيار الجماهيري**، ط 1، ليبيا: دار الرواد، 2002، ص،ص.55-56.

3- عبد المنعم المشاط، "العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 92، أفريل 1988، ص.51.

4- نداء مطشر صادق، "**التخلف والتحديث والتنمية السياسية**" – دراسة نظرية –، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ص.137.

*- منير أوركانسكي، بين أربع مراحل أساسية، تمر بها المجتمعات لتحقيق التنمية السياسية وهي: مرحلة التوجيه البدائي، مرحلة التصنيع، مرحلة الرفاهية، مرحلة الوفرة.

5- **المرجع نفسه**، ص.138.

أيضا لقد حدد هنتنجتون "Huntington" ثلاثة مقومات للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي:

1- ترشيد السلطة.

2- تمايز المؤسسات والوظائف السياسية.

3- المشاركة السياسية[1].

فهو يرى أن النمو السياسي هدفه الاستقرار السياسي، وهذا لا يتأتى إلاَّ أثناء ازدياد تأسيس المنضمات والاجراءات السياسية[2]، وقد ركّز أساساً على أنَّ التغير السياسي هو نتاج للعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية، فالعلاقة بين هذين المتغيرين تحدد استقرار النظام السياسي.

ويرى هنتنجتون "Huntington" أنّ التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عال من التكيّف، والتعقيد، والتماسك، وعلى الرغم من وضوحه الشديد إلاَّ أنه لم يستطع الخروج من الإطار البنيوي – الوظيفي (Structural-Functional)، وأنَّ النظام يجب أن يتماشى مع قوى التغيير كي يحافظ على التوازن ويصير نظاماً متحركاً[3].

كما يوضحه جدول رقم (02) مداخل التنمية السياسية لدى الباحثين التالية أسماؤهم:

هنتنجتون "Huntington"، إيزنستات "Eisenstadt"، ألموند "Almond"، أوركانسكي "Organski".

وهناك من يرى أن التنمية السياسية باعتبارها من التنمية الشاملة تتجسد في تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبنى وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي، وزيادة جدوى النظام وفاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه عبر إعادة جدولة هذه القيم والاتجاهات، ومن هنا يتبلور دور المواطنين المنشود في المشاركة وفي وضع وجدولة هذه القيم من منطلق ثقافة سياسية جديدة[4].

1- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص،ص.107-109.

2- نصر محمد عارف، **المرجع السابق**، ص.233.

3- محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1997، ص.266.

4- عامر رمضان أبو ضاوية، **المرجع السابق**، ص.56.

عموما وبعد أن استعرضنا أهم التعاريف حول مفهوم التنمية السياسية، نحاول أن نقدم مساهمة لوسيان باي "Lucian. W.Pye"، الذي وضع قائمة شاملة نسبيا للتعريفات المختلفة لمفهوم التنمية السياسية تضمنت عشرة تعريفات رئيسية يمكن تصنيفها ووضعها ضمن توجهات تتفق واهتمامات النظم السياسية والاغراض التي تسعى لتحقيقها وهي كالآتي:

1- التنمية السياسية شرط مُسبَّق لتحقيق التنمية الاقتصادية:

ينطلق هذا التصور من انّ تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على تهيئة الظروف والاوضاع السياسية الملائمة، والكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومي، وتحويله من اقتصاد راكد ثابت إلى اقتصاد دينامي متحرك[1]، وعليه ووفق هذا الرأي فإن التنمية السياسية تؤدي دوراً بارزاً باعتبارها احدى الشروط المهمة المسهلة أو المهيئة لعملية النمو الاقتصادي.

2- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية:

يستند هذا التصور الى اعتبار التنمية السياسية بوصفها الحياة السياسية وأداء الوظائف السياسية وفقاً للمعايير والمحتويات المتوقفة للدولة القومية الحديثة Nation – State[2]، التي اصبحت تمثل الصيغة المعاصرة للنظام السياسي، والتعبير المنظم عن الامة والمحتكر الوحيد للقوة المادية الشرعية، والقادرة على القيام بكل الأدوار التي من شأنها اشباع الحاجيات وايجاد الحلول الملائمة للمشكلات المختلفة. وتتميز الدولة القومية Nation – State - كما يقول جمهور الباحثين – بثلاث خصائص رئيسية، وهي كما يلي:

- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات.
- نمو القدرة التنظيمية للدولة، واتساع اختصاصاتها، وامتداد نفوذها، وتكاثر القواعد النظامية والقانونية المنظمة، وتعاظم دور مؤسسات الدولة وأجهزتها البيروقراطية.
- وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية والعرفية واللغوية[3].

1- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص.90.

2- محمد علي محمد، **المرجع السابق**، ص،ص.38-39.

3- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق** ، ص،ص.117-119.

3- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ التنمية السياسية لا يمكن أن تتحقق إلاَّ من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية (الأحزاب السياسية) وإضفاء طابع الشرعية على ممارسة الحكم من خلال التداول السلمي على الحكم، ومن ثمَّ تغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضت الضرورة.

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنَّ التنمية السياسية ما هي إلاَّ ترويجاً لقيم وأفكار غربية، كما أنَّ ربط تفسير التنمية السياسية بأشكال ومفاهيم ايديولوجية، كالديمقراطية، الشيوعية، الديكتاتورية، يعني أنَّ التنمية السياسية لا تأخذ معناها إلاَّ من خلال مجموعة أخرى من القيّم، وهذا ما أشار إليه المفكر "لوسيان باي" بأنَّ: "هذا التعريف فيه تعارض بينه وبين الاعتماد الذي يرى أنَّ العلوم الاجتماعية يجب أن تكون متحررة من القيمة، وأنها تعكس الواقع أكثر مما تعكس القيم، وبالتالي نعتبر أنَّ التأكيد على اقحام الديمقراطية في عملية التنمية السياسية يعد عامل معوق لها[1]...".

4- التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي من أجل احداث التغيير المنتظم والاستقرار:

هذا التعريف يأخذ في اعتباره مدى ما يحققه النظام السياسي من قوة، والاشارة موجهة هنا إلى عملية تعبئة مصادر القوة التي سيسعى النظام من خلالها إلى تحقيق الاستقرار السياسي والتغيير المنظم، ويرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أنَّ أي شكل من أشكال التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على البيئة الملائمة لذلك[2].

5- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع:

يذهب أنصار هذا الاتجاه الى القول بأن الحكومات والنظم السياسية الحديثة، تحتاج أكثر ما تحتاج إلى وجود ثقافة سياسية عصرية متطورة، تحدد الهوية السياسية للمجتمع الذي تفرض سلطتها عليه، وتساعد على تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع.

فالثقافة السياسية هي: "مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والرؤى السائدة لدى أفراد مجتمع معيَّن، أو جماعة معيَّنة تجاه شؤون الحكم والسياسة[3]، ويتحدد دور الثقافة السياسية في هذه العملية في أنها تحدد وتوضح الجوانب المعرفية، والدوافع النفسية، والمعايير القيمية التي تكمن وراء السلوك السياسي للجماهير، والعمليات السياسية للنظام السياسي، وما يصدر عن الصفوة الحاكمة من قرارات

1- جمال أبو شنب، **الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث**، مصر: دار المعرفة الجامعية، ص.100.

2- محمد علي العويني، **الراديو والتنمية السياسية**، القاهرة: عالم الكتب، 1981، ص.12.

3- عبد الغفار رشاد محمد، "الثقافة السياسية العربية، دراسة التحول الديمقراطي"، **مجلة منبر الحوار**، العدد 34، خريف 1994، ص.62.

وسياسات[1]. لكن يبقى القول بأن التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع إنما هو قول غير محدد، وغير معبر عن طبيعة وجوهر التنمية السياسية، التي لا تقتصر على الجوانب المعنوية والسلوكية وحدها، بل تشمل أيضاً كافة الجوانب البنائية والتنظيمية التي يقوم عليها النظام السياسي للمجتمع بأسره[2].

6- التنمية السياسية هن التحديث السياسي:

يقوم هذا التصور على افتراض مبدئي ينظر للتنمية السياسية بوصفها تعبر عن تحديث سياسي (Political Modernization)، أي تغيير القيم والمعتقدات والبنيات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة[3]، ويمكن النظر على عملية التحديث السياسي على أنها نوع من التفاعل المتسق والمستمر، عبر عمليات التمايز البنائي – الوظيفي ومقتضيات تحقيق المساواة، واكتساب النظام السياسي القدرة على التكامل والتكيف والابداع، وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة والبنى المتمايزة والمشاركة الجماهرية كما يقول هنتنجتون "Huntington" هي الفصل بين الحكم الحديثة وما سبقها من نظم تقليدية أو مختلفة والمعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي وتقدمه[4].

7- التنمية السياسية هي التنمية الادارية والقانونية:

يرى أنصار هذا التعريف أنه لتحقيق التنمية السياسية لابد من تحقيق التنمية الإدارية وهذا من خلال استبدال الادارة التقليدية بإدارة حديثة، ترتكز على جهاز بيروقراطي عصري ومؤهل، وكفيل بتحقيق التنمية السياسية[5]. ونظرا لأن دول العالم الثالث لا زالت تعتمد على ادارة تقليدية وهذه الاخيرة تعرقل مسار التنمية السياسية، فإنه يفترض عليها امّا استراد فنيات وتقنيات ادارية من الدول المتطورة أو الرجوع الى الخلفيات الادارة الاستعمارية والعمل بها. إنَّ هذا التعريف هو الآخر يدعو الى استيراد مناهج واساليب ادارية حققت نجاحا في الدول الغربية، لكن نؤكد مرة أخرى بأن كل نموذج يتماشى مع البيئة التي وجد فيها ولذلك لا يمكن تعميم نتائجه في مناطق او دول أخرى.

1- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص.138.

2- **المرجع نفسه**، ص.138.

3- محمد علي العويني، **المرجع السابق**، ص.11.

4- عبد الحليم الزيات، **مرجع السابق**، ص،ص.99-100.

5- جمال أبو شنب، **مرجع سابق**، ص،ص.94-95.

8- التنمية السياسية هي كما تمتاز به المجتمعات الصناعية:

هذا التعريف ضم كل المؤثرات والمعايير السابقة (الديمقراطية، المشاركة السياسية، التنمية الادارية، التحديث السياسي.....) واختصارها في أن التنمية السياسية هي كل تلك المعايير الموجودة في المجتمعات الصناعية. ونجد العالم الامريكي(د. روستو) من أبرز الذين أكدوا على هذه الفكرة في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"[1].

9- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية:

يستند هذا التصور على أن جوهر التنمية السياسية هو مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ممّا يخلق لهم شعور بالرضى، لأنَّ لهم دور في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها وهذا يساهم في حل الكثير من الازمات السياسية التي تواجه النظام السياسي[2].

فعّلاً إنَّ المشاركة السياسية تعتبر جانبا مهماً في عملية التنمية السياسية لكن تحقيق مشاركة سياسية فعّالة يقتضي توفير آليات أخرى، كفتح قنوات للاتصال الجماهيري وتداول سلمي على الحكم.

10- التنمية السياسية هي أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل:

محتوى هذا التعريف أنَّ التنمية السياسية تمثل مختلف العمليات الهادفة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهذا يتوقف على مدى قدرة النظام السياسي في ضبط وتنظيم وتوجيه العملية السياسة، من خلال الرد على طلبات واصدار مخرجات في ظل بيئة (داخلية وخارجية) تتميز بعدم الاستقرار في حراك دائم مع متغيرات كثيرة ومتنوعة، (ديناميكية مستمرة). هذا التعريف هو ما دعا اليه مجموعة من الباحثين من بينهم "غابريال ألموند" "Gabriel Almond" و "ديفيد إستون" " David Easton" حيث أكدوا على أنَّ النظام السياسي مثله مثل الكائن الحي (الانسان) يؤثر ويتأثر بمختلف العوامل المحيطة به، لكن يبقى الاشكال المطروح هنا، هو من يتولى العمل داخل العلبة السوداء؟ وهل دائما يرد على الطلبات الآتية من البيئة الداخلية؟. هكذا يخلص لوسيان باي " L.Pye " من هذا العرض من التعاريف التي ارتبطت بالتنمية السياسية، إلى وجود نوع من الاتفاق حول بعض الاساسيات، وهي:

1- المزيد من التفاصيل راجع: طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، في المنهج**، ط 3، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986، ص،ص.123-135.

2- عامر رمضان أبو ضاوية، **المرجع السابق**، ص،ص.64-65.

1- **التمايز البنيوي:** أكد Pye على أنَّ الانظمة السياسية المتطورة هي التي تتميز بوجود بنى متمايزة ومتخصصة في الوظائف التي تؤديها، وتكون كل بنية متفاعلة ومتكاملة فيما بينها ومع البنى الأخرى.

2- **قدرة النظام السياسي:** تتضمن التنمية السياسية مدى قدرة النظام السياسي التي تتعلق بمخرجات "Outputs" هذا النظام ومبلغ تأثيره، وترتبط القدرة بالفعالية والكفاءة في الأداء الحكومي، وبالقدرة العالية على التعبئة المستمرة والمتزايدة لمختلف المصادر البشرية والمادية، والقيام بعملية نشر قيم جوهرية بوسعها أن تضمن بناء النظام السياسي.

3- **المساواة:** إنَّ ميّل النظام السياسي نحو المساواة هو الذي يترجم نموه السياسي. والذي يتحقق من خلال المساهمة الشعبية بالنشاطات السياسية، وسيادة القانون، والمساواة أمام الوظائف العامة[1].

إنَّهُ ومن خلال هذه التصورات التي قدمها الباحثون الغربيون في محاولتهم فهم وتحديد تعريفات مناسبة لمفهوم "التنمية السياسية" فسوف نجد ذكر مفهوم التنمية السياسية عند مفكري العالم العربي، ونذكر من بينهم الأستاذ "عبد الحليم الزيات" في دراسته المتميزة حول التنمية السياسية حاول تقديم تعريف اجرائي لمفهوم، حيث يعرّفُهَا على النحو التالي:

"التنمية السياسية عملية سوسيو تاريخية متعددة الابعاد والزوايا، تستهدف تطوير واستحداث نظام سياسي عصري، يستند أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها وظيفياً، وتمثل بشكل أساسي على الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثمَّ تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الايجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية، وديناميات العمل العام، مما يساعد في النهاية إلى تجذير أسباب التكامل الاجتماعي – السياسي، وتوفير أوضاع مناسبة لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام[2]".

1- نداء مطشر صادق، **المرجع السابق**، ص.131.

2- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص،ص.143-144.

وجدير بالذكر أنَّ السيد عبد الحليم الزيات قدم تعريفا ضم كثيرا من الجوانب التي أغفلت في التعاريف التي قدمها "لوسيان باي" إذ من خلال دراسته التي جاءت في كتابه "التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي" استطاع صياغة تعريفه متفاديا النقائص الواردة في الدراسات السابقة معتمدا على النقد والتمحيص.

لكن رغم ذلك فقد تعرض هو الآخر للنقد من قبل الدكتور "أحمد وهبان" الذي يرى أن التعريف الذي قدمه عبد الحليم الزيات يؤخذ عليه ما يلي:

1- عدم وضوح المقصود بقوله أن التنمية السياسية هي عملية تاريخية فهذه اللفظة تاريخية في نظره غير واضحة، ثم إنه اعتبر التنمية السياسية، عملية اجتماعية وتجاهل كونها عملية سياسية.
2- عدم وضوح عبارة نظام سياسي عصري.
3- تجاهله لغايات التنمية السياسية.

ليقدم هو الآخر – أحمد وهبان – تعريفها للتنمية السياسية ويعتبرها: "عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على اعمال قوانينها وسياساتها على سائر اقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن اضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني حتى فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على منهما هيئة مستقلة عن الاخرى، فضلا عن اتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[1].

بهذا تعتبر هذه التعاريف منطلقا مساعدا بالنسبة لهذه الدراسة عند تناول قضية التنمية السياسية في الجزائر ومدى تأثير المجتمع المدني فيها، لذلك فقد وجدنا من المناسب لضرورات هذا البحث، وانطلاقا من هذا التعريف سوف نتطرق إلى أهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

3/ المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية:

تتمحور هذه المداخل حول مختلف المناهج النظرية التي اهتمت بدراسة موضوع التنمية السياسية، والمدخل المنهجي هو أسلوب البحث المعالج والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه

1- أحمد وهبان، **المرجع سابق**، ص.204.

محاور البحث وقضاياه الأساسية، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث على اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته[1].

ويتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة أي قضية على شرطين أساسيين هما:

1- مدى اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل الدراسة.
2- مدى كفاءة وقدرة المدخل على تحليل وتفسير القضية سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي[2].

ولقد تعددت المداخل النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية، تبعا لتعدد وتنوع مظاهرها، وتشعب آفاقها، وتباين اهتمامات الباحثين فيها وفي دراستنا هذه سوف نتطرق إلى خمسة مداخل رئيسية والتي تحمل وجهات نظر متباينة الى حد ما وهي: المدخل القانوني، المدخل الماركسي- المادي، المدخل النظامي أو الوظيفي، مدخل العملية الاجتماعية، مدخل التاريخ المقارن.

1- المدخل القانوني:

يعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية الذي تنطلق تحليلاته من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسي العصري المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجردة. تقوم على تطبيقها وتعميقها وحمايتها منظومة من المؤسسات والهيئات السياسية الرسمية، التي تتمتع بسلطة القهر والاكراه من جهاز الدولة والأفراد على حد سواء. ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب هذا المدخل إنما يتمثل بشكل أساسي في قيام الدولة القانونية تلك التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا، وبذلك تتحدد مراكزها القانونية على نحو واضح، وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإدارة الحاكم[3].

1- محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع السابق**، ص.104.
2- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص.150.
3- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1978، ص.408.

جوهر التنمية السياسية حسب أصحاب هذا المدخل – رجال القانون – يتمثل وينحصر بشكل أساسي في قيام دولة القانون وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحية السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية، القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة وتحديد واجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى[1].

كل هذا يؤدي على ضمان استمرارية النظام السياسي، وبالتالي فإن تحليل التنمية السياسية وفق هذا المنظور بمدى تطبيق القانون والخضوع له.

فعلاً لا يمكن إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معاً، ولكن لا يكفي حيث أنَّ هذا الكيان القانوني "الدولة" يعمل في محيط تسوده كثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية وهذا يفرض عليها التكيف من كل جديد على خلاف الثبات والجمود الذي يفرضه التقيد بالقانون، كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع وبالتالي في هذه الحالة سوف يكون متغيرا وخاضعا للتغيير من قبل أصحاب القوة والنفوذ.

2- المدخل الماركسي (الجدلي):

ينطلق هذا المدخل من التحليل المادي للتاريخ، ويعتبر أن التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي تتعلق بالبناء العلوي (الطبقة الحاكمة)، إلاَّ إذا فهمنا البناء الأسفل (الطبقة الكادحة – البروليتاريا).

وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية وبالتالي يتم القضاء على الاستقلال والتمايز السائد وتنتشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية[2].

لكن ما يؤخذ عليه هذا المدخل وهو بالرغم من اعتماده على التاريخ في تحليله إلاَّ أنه لا يمكن تعميمه على كل الدول خاصة الدول النامية، بل تنطبق فقط على الدول الغربية حيث أجرى دراسته، كما أنَّ هذا المدخل يركز على الصراع، ثم إن الانتقال من طبقة كادحة إلى طبقة حاكمة فيه مبالغة وما هو إلاَّ إلهام للساخطين الموجودين في قاع البقاء الاجتماعي بأن ثمة امكانية لارتقائهم إلى طبقة عليا.

1- سعيد بو شعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء 1، ط 6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص.151.
2- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص.164.

إن هذا المدخل الذي ينطلق من اعتبار أن النظام السياسي النامي هو الذي يعكس المصالح المختلفة للطبقة العاملة وحدها ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج مما يحول دون الاستغلال في المجتمع، لا يعني بالضرورة تطوير النظام السياسي ووظائفه مادام انتقال السلطة السياسية إلى طبقة واحدة سيحيل النظام السياسي الى اداة تعكس مصالح هذه الطبقة وتعبر عنها وتحميها دونما اعتبار لمصالح الطبقات الاخرى، فان النتيجة اللازمة عن ذلك هي انعدام المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات، وفقدان التكامل الاجتماعي والسياسي[1].

3- المدخل البنائي (الوظيفي):

يعتبر هذا المدخل من بين أكثر المداخل النظرية استخداما لدراسة التنمية السياسية، حيث تقوم تحليلاته على اعتبار ان النظام السياسي أحد المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعي الكلي، ولذلك فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق، كما أنه يتفاعل ويتساند مع هذه النظم ويتكامل معها من خلال الادوار والوظائف التي يؤديها وبذلك يساهم في تشكيل وتدعيم البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمله –كبناء دينامي متكامل[2]–.

ويساعد في الوقت ذاته التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، وبالتالي الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها وأدوارها[3]، ومن ثمَّ يعتبر تحليل النظام السياسي وتحديد خصائصه ومقوماته ووظائفه في اطار البنائية الوظيفية هو المحور الرئيسي للبحث في التنمية السياسية لدى أنصار هذا المدخل، أمثال بارسونز "T.Parsons"ودافيد إيستون "D.Easton"، وغابريال ألموند "G.A.Almond"، وغيرهم الذين أضافوا كثيرا من الابعاد والمفاهيم من خلال تركيزهم على الابنية والوظائف وتجنبهم التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام بدل الدولة، والوظيفة بدل السلطة والقوة، والادوار بدلا من المناصب، والابنية بدلا من المؤسسات[4].

وتعتمد تحليلاته البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، وتتمثل هذه الخصائص في

1- عبد الحليم الزيات، **المرجع نفسه**، ص.173.
2- **المرجع نفسه**، ص،ص.189-193.
3- بومدين طاشمة، **المرجع السابق**، ص.25.
4- **المرجع نفسه**، ص.25.

توفير المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من جهة، والتي تضمن بقاءه واستمرار أدائه لوظائفه من جهة أخرى ويتطلب هذا بالضرورة وجود انماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة، فضلا عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الاداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته[1].

ويبقى المدخل البنائي – الوظيفي محل اعتبار وتقدير بين مختلف الدارسين، ولا يمكن انكار ما ينطوي عليه من قدرات وامكانيات تحليلية فائقة.

4- مدخل العملية الاجتماعية (Social Process):

لا ينطلق هذا المدخل في دراسته للتنمية السياسية من مفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام السياسي، ولكنه يركز على بعض العمليات الاجتماعية، مثل: التصنيع والحضرية والتجارة والتعليم والحركية المهنية التي يفترض أنها جزء من عملية التحديث وأن لها مضامين وتأثيرات على التغيير السياسي.

ويركز هذا المدخل على العملية وليس على النظام، وتوجهاته السلوكية – إمبريقية بصورة اكبر من المدخل البنائي- الوظيفي السابق الذكر، وعادة ما يؤدي الى تراكم عدد كبير من البيانات الكمية، وتتم بعد ذلك محاولة ربطها بالتغيير السياسي من خلال استعمال أدوات التحليل الاحصائي في هذا المجال[2].

وينطلق باحثوا مدخل العملية الاجتماعية من محاولة ربط وفعل عملية معينة بنمط وفعل عملية أخرى، لكنهم يواجهون بعض الصعوبات عند استعمال هذا المدخل كعدم توفر البيانات وصعوبة الربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المستقلة وبين التغيرات السياسية التابعة والتي هي عادة نتائج لفعل وارادة الانسان، وكذلك استعمال هذا المدخل للمتغيرات السياسية كمتغيرات تابعة للقوى الاجتماعية والاقتصادية المستقلة الى حد كبير[3].

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.25-26.

2- محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع السابق**، ص.182.

3- **المرجع نفسه**، ص،ص.183-184.

5- مدخل التاريخ المقارن (Comparative History):

ينطلق هذا النموذج من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر فهو يركز على مفهوم المجتمع، ومن أهم العلماء الاجتماعيين المهتمين بالتنمية السياسية والذين يستخدمون هذا المدخل نجد: بلاك "Black" وايزنستات "Eisenstadt" وروستو "Rostow"، وليبست "Lipset"، ومور "Moore" والى حد ما باي "Pye".

ومعظم دراساته هي دراسات أمبريقية ولكنها ليست كمية بالضرورة، ويصنف هذا المدخل أنماط التنمية السياسية عن طريق افتراض وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها كل المجتمعات أو عن طريق افتراض وجود قنوات متمايزة قد تمر من خلالها المجتمعات، أو عن طريق الجمع بين هذين النوعين[1].

فالمنهج المقارن من خلال البحوث الأمبريقية يؤكد على وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها المجتمعات، حيث يفترض "مور" و "روستو" أنه توجد ثلاث متطلبات أساسية للتنمية السياسية يجب تحقيقها والرد عليها وفق هذا التسلسل:

أ- الهوية (وهي ضرورية للأمة).

ب- السلطة (وهي ضرورية للدولة).

ج- المساواة (وهي ضرورية للعدالة)[2].

إن هذه المداخل الرئيسية التي تم التطرق إليها تعد من أبرز المداخل الملائمة لدراسة التنمية السياسية، وعلى الرغم من أن كل مدخل يتناول قضية التنمية السياسية من زاوية تحليلية معينة إلاَّ أن هذا لا يمنع كل مدخل من استكمال الجوانب التي أهملها المدخل الآخر.

المبحث الثالث: أبعاد التنمية السياسية في الدول النامية

إن فهم ما تعانيه الدول النامية من قصور وعدم قدرة على تحقيق بعض مظاهر التحديث وتجاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل وتشريح قضية "التنمية السياسية" في هذه المجتمعات مع محاولة تفسير المشاكل التي تعاني منها هذه الاخيرة من جملة العوائق السياسية والاجتماعية

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.184-185.

2- عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص،ص.75-77.

والاقتصادية التي تعترض الدول النامية* في مصارها التنموي أي باختصار الازمات السياسية التي تعاني منها تلك الدول. وهذا بطبيعة الحال لا بد من تحديد مفهوم التنمية السياسية في الدول النامية: التي تعني الأخذ بالنظم السياسية المتقدمة، سواء كان العالم الغربي، أو الشرقي رغم اختلاف الظروف بين العالمين وذلك بما ينتاب مع ظروف الدولة التي أخذت بهذا النظام أو ذاك، وتشمل القدرة على التعامل مع النماذج المتغيرة والجديدة لحل المشاكل التي تواجه النسق أو التي يجب استيعابها من المصادر الخارجية[1].

ويعرفها الباحث "إيزنستادت" "Eisenstadt" بأنها تعبير عن الحركات القومية أو المناهضة للاستعمار وتأتي نتيجة مصادر مختلفة تتمثل في ظهور الاتحادات التجارية، والجمعيات التعاونية وطلاب الجامعات والمثقفين والتنظيمات الدينية[2].

أولا: خصوصيات المجتمعات النامية:

تكمن أهمية مناقشة قضية التنمية السياسية في المجتمعات النامية، بضرورة الحديث عن غايات التنمية السياسية كما حددتها الصياغات النظرية لما تصوره مفكروا قضية التنمية السياسية لكونها المؤشرات النظرية التي بواسطتها يتسنى فهم هذه القضية في المجتمعات النامية طبقا لتناسقها المنطقي مع هذه الغايات ولمدى صلاحية هذه الغايات لتحقيق التنمية السياسة في هذه المجتمعات.

1- غايات التنمية السياسية:

تلتقي نظريات التنمية السياسية المعاصرة – رغم تعددها – عند مجموعة معينة من الغايات مثلما انطلقت من مجموعة من المسلمات، وفي سياق تناولنا لهذه الغايات سوف نحاول حصرها في مستويين اساسيين يمثلان محور الحركة الاجتماعية ووجهتها، وتصب فيهما أو تبرز من خلالهما الابعاد المجتمعية الاخرى[3].

*- تصنيف الدول النامية: الدول النامية أو الدول السائرة في طريق النمو، أو الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث، هي تسميات كثيرة لكن المقصود منها واحد، وهي حسب تصنيف الباحث "بوتو مور" كما يلي: "إذا نحينا جانبا عوامل الحجم والموارد الطبيعية، فقد يكون في وسعنا أن نميز أربع فئات من المجتمعات النامية، يوجد بينهما أوجه شبه هامة، في البناء الاجتماعي والثقافة وهي: دول افريقيا، الدول العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والدول الآسيوية، دول أمريكا اللاتينية.

1- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **التغيير الاجتماعي والتنمية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص.23.

2- **المرجع نفسه**، ص.24.

3- نصر محمد عارف، **المرجع السابق**، ص.263.

هذان المستويان هما:

- **المستوى السياسي:**

بالنظر على الغايات التي تسعى إلى تحقيقها نظريات التنمية السياسية رغم الاختلاف الظاهري بينها في الصياغة اللفظية والوسائل، نجد أنها تلتقي عند نقطة واحدة أو هدف محوري واحد يمثل جوهر الغاية لكل منهما، ذلك أن تحقيق الحرية، بمفهومها الأشمل وتضاؤل دور الدولة وسلطتها في مواجهة المجتمع، وزيادة مشاركة المواطن في السلطة السياسية، وتحقيق المساواة، والوصول إلى صيغة سياسية تحقيق التوازن بين فئات المجتمع، يمثل الغاية الاساسية لكل منهما فما تعبر عنه هذه النظريات هو تحقيق أقصى قدر ممكن من حرية المواطن تجاه الدولة، بحيث تحقق الدولة أكبر قدر من الديمقراطية والمشاركة السياسية[1]، وتهيئة الظروف السياسية الملائمة للتنمية، وتغيير القيم والمعتقدات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة، والمساهمة في تحقيق الاندماج الوطني " National Integration" والوحدة الوطنية "national unity" ونبذ قيم القبلية والعشائرية والعصبية[2] الى تحقيق معايير المساواة والمواطنة واعطاء اعتبار اكثر للإنجاز والكفاءة والعمل[3].

وتعمل التنمية السياسية على تعبئة الجماهير وتفاعلها مع النظام القائم، أي زيادة المشاركة الشعبية، وقيام المؤسسات التي تلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية، واذا كان التغير الاجتماعي يقتضي ازالة وتفتيت البنية الاجتماعية التقليدية تمهيدا للدخول في العملية التنموية التحديثية مع مراعاة التخلص من التبعية سواء فيما يتعلق بالسلطة السياسية أو الطبيعية السلطوية للنظم السياسية[4] فمن المهم أن تعمق التنمية السياسية هوية المواطنين بحيث يتعمق الولاء للدولة وأن تحقق الاستقرار السياسي، ومن الاهمية أن تستمد السلطات القائمة شرعيتها من ارضاء المواطنين، وأن تكون هذه السلطات متفاعلة معهم وأداة خدمة في المقام الاول تحقيقا للاندماج والتكامل، ومن الاهمية كذلك أن يعكس القانون الاحتياجات الوطنية وأن يتماشى معها وأن يتطور بتطورها[5].

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.263-264.
2- محمد علي العويني، **المرجع السابق**، ص.264.
3- نصر محمد عارف، **المرجع السابق**، ص.264.
4- **المرجع نفسه**، ص.266.
5- محمد علي العويني، **المرجع السابق**، ص،ص.15-16.

وتكتسب التنمية السياسية مفهومها ومضمونها الحقيقي في مجتمع يتضمن دستوره تحديدا واضحا للواجبات والحقوق ولكل من السلطة والشعب[1]، كما تبدو أهمية تطوير شكل الحكم فيما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة من غايات التنمية السياسية ايضاً.

- **المستوى الاقتصادي:**

تعتبر جميع نظريات التنمية السياسية هذا البعد محور العملية الإنمائية وجوهرها، بل ومؤشرها الذي من خلاله يمكن قياس مدى تقدم مجتمع ما أو تأخره، وبالنظر إلى المؤشرات التي تستخدمها نظريات التنمية نجد أنها تنصب على توفير الاشباع الكامل لكل حاجات الانسان[2].

إنَّ دراسة التنمية السياسية في المجتمعات النامية يضعنا أمام ضرورة التأكيد على مجموعة من الخائض المميزة لها، والتي وجدت نفسها بعد الاستقلال في مواجهة مشكلات عديدة للتنمية السياسية.

1. مشكلات التنمية السياسية في المجتمعات النامية:

إن مشكلات التنمية السياسية في المجتمعات النامية تستند إلى ثلاثة قضايا رئيسية: الاولى أن هناك قدرا من التشابه والتماثل في المشكلات السياسية التي تواجه المناطق النامية، والثانية أن المشكلات السياسية التي تواجهها هذه المناطق ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تظهر فيه بحيث يتعذر تحليلها بمعزل عن هذا الوسط، وثالثا وأخيراً أنَّ المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجه هذه المناطق هي مشكلات سلوكية وبنائية في آن واحد، فالتغيرات التي تطرأ على الأنظمة والاساليب لن تحل مشكلات التنمية إلاَّ إذا صاحبتها تغيرات جذرية في المعتقدات وأنماط السلوك[3].

في ضوء هذه النظرة الواسعة لمعضلات التنمية السياسية في الدول النامية، وتفضيلاً يمكن إيجاز ابرز المشكلات الاجتماعية السياسية التي واجهتها المجتمعات النامية بما يلي:

أ- **صعوبات التحديث:** الذي يصطدم ببنى تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أية أساليب جديدة، فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة ويستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقرابة والانتماءات الخاصة، بينما

1- نصر محمد عارف، **المرجع سابق**، ص.266.
2- **المرجع نفسه**، ص.267.
3- محمد علي محمد، **المرجع السابق**، ص.75.

تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة[1]، فضلا عن أن مظاهر التحضر والتعليم والتصنيع واتساع وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي قد أدت إلى اللإستقرار واللاتجانس الشديد بدلا من تحقيق الاستقرار والتجانس[2].

وإذا نظرنا إلى غالبية المناطق المختلفة حاليا سنلاحظ أنها ليست تقليدية تماما، كما أنها بالقطع ليست حديثة تماماً وإنما هي تنتمي إلى ذلك النموذج الذي يمكن وصفه بأنه يصل المجتمعات الانتقالية "Transitional Societies" وهي مجتمعات تسود فيها درجة معينة من اللاتكامل[3].

ب- غياب الامة المتكاملة: حيث نجد أن معظم الدول النامية عبارة عن تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الاجتماعي، إن المطلوب بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعية موضوعية تعكس بدورها حالة من الاعتماد المتبادل اجتماعيا واقتصاديا وتوفر الشروط الموضوعية للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية الشاملة وأيضا بمجموعة من الشروط الذاتية في مقدمتها وجود قيادات طليعية ذات مثل سياسية تتجاوز الانتماءات المحلية[4].

واذا كانت هناك صعوبات عديدة مرتبطة بغياب الدولة ، فانه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون بديلا فعالا وخاصة فيما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية، ومراقبة برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن تبقى مسألة عدم فاعلية المجتمع المدني في الدول النامية من الصعوبات التي تميزها أيضاً.

ج- ضعف المؤسسات السياسية:

تعاني المجتمعات النامية بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة وتلبية متطلباتها، فالسمة التقليدية لهذه المجتمعات تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما دفع هذه المجتمعات التي تتبنى النماذج المؤسسية الغربية، وكان من نتيجة ذلك تأسيس نماذج سياسية بعيدا عن أي بيئة اجتماعية وثقافية مكافئة، مما أدى إلى

1- **المرجع نفسه**، ص.82.

2- **المرجع نفسه**، ص.84.

3- **المرجع نفسه**، ص.83.

4- هيثم سطايحي ، "التنمية السياسية في المجتمعات النامية، مشكلاتها وآفاقها"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 1997، ص.10.

تشويه النماذج المؤسسية الغربية التي لم يتم تكييفها مع البنى الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات[1]، مما تسبب في فقدانها لمدلولها السياسي، وعدم قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الفاعلية والاستقرار.

ولعل غياب المؤسسات السياسية القادرة على أداء الوظائف السياسية طبقا للقواعد متوقعة في الدول الحديثة، يجعل المجتمع غير قادر على تنظيم نفسه، إذ دون مؤسسات سياسية قوية يفتقد المجتمع الوسائل الملائمة لتحديد مصالحها المشتركة وتحقيقها، كما يفقد القدرة على خلق مصاح عامة لأبنائه[2]. وهذا ما يجعل من التنمية السياسة أمرا فيه غاية الصعوبة لهذا جاء تأكيد هنتنجتون "Huntington"على ضرورة ايجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على ارساء الاستقرار والنظام العام وبناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة، وبناءً على تصوره هذا عرف هنتنجتون "Huntington" التنمية السياسية بوصفها "تعني تطور الانظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية[3].

ذلك أن التنمية السياسية في جوهرها تتضمن إقامة مجموعة من المؤسسات العامة التي تشكل البنية التحتية الضرورية للدولة والتعبير المنضبط عن الحياة السياسية في اطارها[4]، حيث تفترض التنمية السياسية بالنسبة للمجتمعات النامية إذاً، إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة وتأسيس السلطة (Institutionnalisation du pouvoir) أي أن يصبح لها شخصية اعتبارية وحركة ذاتية تنظمها القواعد والقوانين والضوابط الذي يحددها المجتمع بغض النظر على الأشخاص الذين يمرون بها أو يمارسون مهامها[5]. ومستوى تأسيس السلطة ليس واحد، كما أنه ليس أمرا ناجزا بل هو يتحدد كما يرى هنتنجتون "Huntington" "بقابلية التكيف والتعقيد والاستقلالية والتماسك في منظماته واجراءاته وكلما ازدادت قابلية التكيف في المنظمة ما ازداد طابعها المؤسسي.

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.101-102.
2- **المرجع نفسه**، ص.102.
3- نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص.239.
4- هيثم السطاحي، **المرجع السابق**، ص.102.
5- **المرجع نفسه**، ص.102.

- **مدنية الثقافة:**

فالتنمية السياسية غير ممكنة دون ثقافة مدنية تكون بمنزلة الخلفية التي يصدر عنها أيَّ موقف سياسي وينتج الطابع المدني للثقافة كلما اصبح الأفراد أكثر عقلانية في رويتهم، وأكثر قدرة على تصور مصالح المجتمع في عموميتها، وأكثر تمتعا بحس المشاركة السياسية[1].

فالمجتمعات النامية تتحدد فيها صفة الثقافة التقليدية[2]، التي تصطبغ فيها مواقف الافراد غالبا بالمكونات الشعورية والقيمية بدرجة أكبر من مكونات الادراكية والمعرفية.

هذا وعند النظر إلى الدول الجنوب نجد أن جل العناصر السابقة لا تتوافر في العديد من هذه الدول، والتي تعرف "بإشكالية الديمقراطية" التي تواجه هذه الدول بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة[3]، مثل: التفرد والاستبداد بالسلطة، وعدم وجود قنوات للتغيير السياسي السلمي، وتدخل الجيش في الحياة السياسية، وغياب أو ضعف المشاركة السياسية نظرا لعدم وجود قنوات ومؤسسات للمشاركة أو نظرا لعدم فاعليتها في حالة وجودها، وغياب أو صعف الرقابة السياسة، وعدم استقلال القضاء، وتصاعد أعمال العنف السياسي كأحداث الشغب والاغتيالات والانقلابات والاعتقالات والمحاكمات لأسباب سياسية، وقبل كل هذا ضعف الاطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم حيث تنتشر ظاهرة العمل بقوانين الطوارئ وفي عديد من الحالات نجد أن الحكام يتمتعون بسلطات أوسع من تلك التي تتيحها لهم القوانين[4].

وثمة تفسيرات لغياب أسباب أو تدهور الديمقراطية في هذه الدول منها: صعف تبلور القوى الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الاسس الثقافية والقيمية للديمقراطية مثل العقلانية والرشادة والايمان بدور الفرد، وعدم قيام مجتمع مدني حقيقي. هذا الاخير الذي يعتبر عنصرا مهما في تحديد مستوى التنمية السياسية لا يزال يوصف بعدم الفاعلية في هذه الدول لعدة أسباب من أهمها وجود النظم التسلطية التي تحرص على تفكيك المجتمع والحيلولة دون تبلور قواه ومؤسساته، وكذا بساطة بنيته التركيبية.

1- **المرجع نفسه**، ص.103.

2- رعد عبد الجليل علي، **المرجع السابق**، ص.165.

3- كاظم حبيب، "حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث واتجاهات التغيير المنشود فيها"، **المستقبل العربي**، عدد 146، أفريل 1991، ص،ص.18-39.

4- حسنين توفيق ابراهيم، "تكنولوجيا المعلومات واشكالية الديمقراطية"، **مجلة منبر الحوار**، السنة التاسعة، العدد 34، خريف 1931، ص.121.

بالإضافة إلى كل هذه العوامل هناك البعد الخارجي الذي يلعب دورا مهما في تشكيل مجمل الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول النامية، وهو ما يطلق عليه باسم (الاختراق الخارجي المنظم).

حيث يؤكد الكثير من الباحثين على أن هذه الدول سوف تواجه مزيدا من التهميش في المستقبل في اطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد[1].

وفي اطار مختلف نوعا ما، حاول روستو "Rostow"، ولجنته السياسية المقارنة تحديد أنواع المشاكل التي تواجه المجتمعات النامية ومقارنة تطور هذه المجتمعات في اطار كيفية تعاقب وتتابع هذه المشكلات وكيفية مواجهتها.

ويرى روستو "Rostow" أن هناك ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث السياسي: "فالهوية مهمة للأمة" والسلطة للدولة، والمساواة للحداثة، أما الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات في هذا الاطار فتتعلق بكيفية مواجهتها لهذه المشاكل.. أنظر الجدول رقم (03):

ثانيا: أزمات التنمية السياسية:

بعدما تطرقنا إلى مختلف أبعاد التنمية السياسية وصعوبة طرح هذه القضية في المجتمعات النامية نظرا للخصوصيات التي تتميز بها هذه الاخيرة، تجدر الاشارة إلى وجود مجموعة من الازمات تنطوي عليها قضية التنمية السياسية يجب على الدول النامية أن تعمل على تجاوزها، ومن هذه الأزمات هي: "الهوية، الشرعية، التغلغل، المشاركة، التوزيع، الاندماج".

1- أزمة الهوية (Identity Crisis):

تعني أزمة الهوية أن الولاء السياسي للفرد داخل كثير من دول العالم الثالث، إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الاولية، وبذلك انتقاء الولاء السياسي الموحد، الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تتعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد، وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكلة للمجتمع، تحت تأثير العوامل التالية: التباين العرقي، التخلف الاقتصادي، التعاون الطبقي.

أ- **التباين العرقي**: بسبب اتساع الرقعة الجغرافية، وتعدد اللغات، إضافة إلى الشحنات التي خلفها الاستعمار المطالبة بالانفصال بمعنى غياب لفظة "نحن" المعبرة عن المجتمع الواحد.

1- **المرجع نفسه**، ص.121.

ب- **التخلف الحضاري والاقتصادي**: أما التخلف الحضاري فهو ناتج عن دعوة بعض المثقفين إلى التخلي عن ثقافاتهم وفهم والتمسك بقيم الغرب وحيث التخلف الاقتصادي فهو ناتج عن فقدان أفراد المجتمع المتخلف ، الثقة في النظام السياسي القائم لعدم قدرته الرد والاستجابة لطلباتهم.

ج- **التفاوت الطبقي في المجتمع**: إذ عادة ما تنقسم هذه المجتمعات التي إلى طبقتين: طبقة مالكة وتمثل القلة والاخرى تمثل الاغلبية وهي ساخطة على النظام وبالتالي اختفاء الطبقة الوسطى[1].

كل هذه العوامل تؤدي إلى تهديد الهوية القومية وبالتالي ظهور أزمة هوية، ونظرا لثقل هذه الازمة على عملية التنمية السياسية فإنه لابد من خلق شعور مشترك داخل أو بين أفراد المجتمع الواحد من خلال تجسيد فكرة المواطنة[2].

2- أزمة الشرعية (Legitimacy Crisis):

جوهر الشرعية هو قبول الاغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكمهم، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة، ومفهوم الشرعية يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث العربي الاسلامي، فالبيعة كما يقول المفكر "عبد الرحمان ابن خلدون": اعلم أن البيعة هو العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسة وأمر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من أمر على المنشط والمكره[3].

ويرى ماكس فايبر "Maxe Weber" أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة وهي: التقاليد، الزعامة الملهمة، والعقلانية القانونية[4].

وعليه فأزمة الشرعية تعني افتقار القيادة السياسية إلى رضى الجماهير، ورغم ذلك تستمر تلك القيادة في الحكم واصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شرعيا، إضافة إلى العجز للرد على الطلبات الوافدة إليها. كما أن

1- أحمد وهبان، **المرجع سابق**، ص،ص.20-24.

2- لمزيد من التفاصيل راجع: علي خليفة الكواري "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية" **المستقبل العربي**، العدد 30، فيفري 2004، ص،ص.85-103.

3- عبد الرحمن ابن خلدون، "**مقدمة ابن خلدون**" – بيروت: دار الفكر، 2004، ص.222.

4- سعد الدين ابراهيم، "**مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية " بحوث ومناقشات منشورة حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**"، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1987، ص.205.

المؤسسات تفتقر للشرعية كونها امتداد للمؤسسات السياسية التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية، وهي بذلك لا تتلاءم مع بيئة وظروف البلد بعد الاستقلال.

كل هذا مما لا ريب فيه من شأنه أن يعرقل عملية التنمية السياسية في دول العالم الثالث، وهذا نظرا للخلل الموجود في الطبقة "الفوقية" الحاكمة.

3- أزمة المشاركة (Political Participation Crisis):

إن المشاركة السياسية كما سبق وأن ذكرنا تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية وبالتالي فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في العالم الثالث والمشاركة السياسية تتحدد أو يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد إذ هذا الاخير، يمكن له تضييق فرص المشاركة السياسية، إذا كان نظاما غير ديمقراطي كما يمكن له فتح المجال لكل الاطراف النشطة في المجتمع (الاحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني....) وهذا في حالة ما إذا كان النظام ديمقراطيا.

لكن الواضح في دول العالم الثالث أنها لم ترق لهذا المستوى الاخير من الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولذلك فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية، وهذا راجع لانعدام قنوات الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكومين[1].

4- أزمة التغلغل (Penetration Crisis):

يقصد بالتغلغل، التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الاقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله، ويتحدد أو يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين:

- **البعد الاول**: هو المقدرة على التغلغل داخل الاقليم وراعياها حتى إن اقتضى الأمر الالتجاء إلى الإكراه المادي بغض النظر عن رضاهم.
- **البعد الثاني**: وهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم، دون الحاجة إلى القوة[2].

1- أحمد وهبان، **المرجع السابق**، ص،ص.59-60.

2- **المرجع نفسه**، ص،ص.59-60.

إذ يعرفها جوزيف لبلومبار "J.Loplombara" إن التغلغل بمعناه الواسع يعني الامتثال للسياسة العامة المعلنة من قبل السلطة الحكومية المركزية، وهو كعملية غائية يتوقف على قدرة هذه السلطة على النفاذ – جغرافيا – داخل البنى التي كانت من قبل معزولة، أو تعد أجزاء مستقلة من المجتمع، والسيطرة على كل من هذه البنى وغيرها من المناطق التي يتعذر الوصول إليها من الاقليم القومي؛ كما يتوقف أيضا على قدرة واستعداد هذه البنى والمناطق على تقبل المعلومات المتعلقة بسياسة الحكومة ورغبتهم في الامتثال طواعية لها، وبقدر ما يتكامل هذان البعدان تتخذ درجة التغلغل، كما يترتب عن تدهور أو انهيار العلاقة بينهما ظهور أزمة التغلغل[1].

وباختصار فإن التغلغل – من وجهة نظر الصفوة الحاكمة – يعني قدرتها على الوصول على كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها والذين تمارس سلطتها في مواجهتهم[2]، وترتبط أزمة التغلغل بتغيرات معينة في الأداء الحكومي وبأنواع معينة من مخرجات النظام السياسي القائم، ومع ذلك فهي تشتمل أيضا على أبعاد سيكولوجية غالبا ما تقرب بينها وبين أزمات كأزمات الهوية والشرعية[3].

5- أزمة التوزيع (Distribution Crisis):

تنشأ عند حدوث اختلال نسب وأساليب توزيع المواد والثروات المتاحة على وحدات المجتمع وأفراده[4]، وعجز النظام السياسي على توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل فعال وسليم[5].

وتتخلص هذه الازمة في كيفية عمل الحكومة لتوزيع المنافع والخدمات بين أجزاء المجتمع[6]، ولا يقتصر مطلب التوزيع على المنافع المادية أو الاجتماعية وحسب، بل يشمل عديدا من الرغبات والتطلعات السياسية كذلك. فقد كشفت المطالب الجماهيرية المعاصرة على غايات ومضامين سياسية تتحدى النظام السياسي والصفوة الحاكمة مثل: حق المساواة، وحقوق المشاركة السياسية.....[7].

1- عبد الحليم الزيات، "**التنمية السياسية، دراسات في الاجتماع السياسي: البنية والأهداف**"، ج 2، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص،ص.67-68.

2- أحمد وهبان، **المرجع سابق**، ص.58.

3- رعد عبد الجليل علي، **المرجع السابق**، ص.142.

4- عامر رمضان أبو ضاوية رمضان، **المرجع السابق**، ص.234.

5- نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص.234.

6- نداء مطشر صادق، **المرجع السابق**، ص.135.

7- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص.74.

6- أزمة الاندماج (Integration Crisis):

الاندماج هو كيفية تنظيم الوحدات الوطنية السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية والعرقية..... وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة[1]، وبالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام السياسي جيد، والعكس صحيح، وعليه فمشكلة أو أزمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله باعتبار أنه نظام روابط متفاعلة، فيما بينها وأزمة الاندماج على حد تعبير "**لوسيان باي**" هي الحل الفعال لكل من أزمتي التوزيع والتغلغل.

وعموما يمكن تلخيص أزمات التنمية السياسية وعلاقتها ببعضها البعض من خلال هذا المخطط الذي يمثله الشكل رقم (01):

1- نداء مطشر صادق، **المرجع السابق**، ص.135.

– خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراسة الإطار العام النظري للمجتمع المدني والتنمية السياسية: رؤية نظرية ومنهجية في هذا الفصل الأول يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

- إن المجتمع المدني، مفهوم ساهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية، فقد تبلور المفهوم لأول مرة في صبغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية التعاقد الاجتماعي وقد وضح كل من جون لوك وجان جاك روسو أهمية المجتمع المدني كمحصلة للتعاقد في تنظيم المجتمع. وفي هذا السياق كان للفكر الغربي بشكل عام اعتبار النظرية الليبيرالية في الدولة تجسم في مستوى النظر السياسي التحولات التاريخية والاجتماعية السائدة في أوربا، فأصبح مفهوم المجتمع في المنظور السياسي الليبيرالي هو المجتمع البرجوازي الناشئ.
- ومن جهة أخرى تمت صياغة المفهوم في النظرية الماركسية بعد ذلك في إطار مناقض لما كان موجودا في النظرية الليبيرالية، وتم التخلي عن مرادفته بالدولة أي المجتمع السياسي، ثم عاد المفهوم إلى الظهور بعد الحرب العالمية الأولى على يد المفكر الماركسي أنطونيو غرامشي، وقد اتخذ معاني جديدة وسعت دائرة دلالاته دون أن يستقر على معنى واحد وثابت.
- انتقل المفهوم استعماله إلى المدرسة العربية، مع طرح العديد من الاشكاليات عند اسقاطه في بيئتة المغايرة وهذا بطبيعة الحال مع بروز مجموعة من التحولات في واقع المجتمعات العربية (اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا).

هذا الاشكال طرح لدى الباحثين صعوبة التفاعل مع المفهوم وتطبيقاته على الأوضاع العربية.

- عَرَفَ المفهوم تعريفات عديدة، أكدت كلها على وجود مقومات وخصائص أساسية ينطوي عليها هذا المفهوم، بالإضافة إلى وظائف مهمة يقوم بها داخل البناء الاجتماعي والبناء السياسي، بما يفضي إلى اعتباره فاعل مهم في عملية "التنمية السياسية".

بالنسبة للتنمية السياسية فقد تمت معالجة هذا المفهوم من خلال المبحثين الثاني والثالث، وقد توضح ما يلي:

- التنمية السياسية عملية وليست حالة، وهي – كعملية – تنطوي بوجه عام على سلسلة من محاولات التطوير أو التغيير التي تتناول الجوانب البنائية والوظيفية والثقافية المرتبطة بالظاهرة السياسية، في عملية

غرضية هادفة تتطلع إلى تحقيق بعض التحولات أو التغيرات التقدمية في كافة جوانب الحياة السياسية وديناميكاتها.

- إن الدارس لقضية التنمية السياسية قد يواجه صعوبات معرفية تحول دون وصول إلى اختيار مدخل ملائم، وترجع هذه الصعوبة إلى ارتباط مسألة التنمية السياسية بالعديد من العلوم الاجتماعية، وتتداخل معها، بالإضافة أيضا ثم تناول المفهوم من خلال المراحل تطوره بغية اعطاء تفسير لهذا المفهوم من خلال تبسيطه وايضاحه.
- إن التنمية السياسية – كأي عمل تنموي آخر – تنطوي على منظومة من العمليات الدينامية الهامة والأساسية، التي يمكن قياس تقدم أو تخلف النظام السياسي على أساسها، ويرتبط ذلك بضرورة تطوير التكوين المؤسساتي للبناء السياسي، وايجاد نوع من البنى والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة. وهذا -بطبيعة الحال – يكمن من خلال تحقيق التكامل المنشود بين هذه البنى وما تقوم به من أدوار ووظائف. ويتوقف هذا كله على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي وفعاليته.
- إن معظم مقولات التنمية السياسية المعاصرة ومفاهيمها وفرضياتها ومناهجها ونظرياتها، ترتبط بمداخل نظرية مثل (المدخل القانوني، المدخل الماركسي، المدخل البنائي الوظيفي، مدخل العملية الاجتماعية، مدخل التاريخ المقارن).

ترتبط قضية التنمية السياسية بالبلدان النامية عموما وبخصوصياتها والمشكلات التي تعاني منها على المستوى السياسي. حيث تبرز مظاهر تخلفها السياسي في "أزمات التنمية السياسية" وهي: (الشرعية، الهوية، التكامل، المشاركة، التوزيع، التغلغل).

الفصل الثاني:

موقع المجتمع المدني

ضمن إحداث عملية التنمية

السياسية في الجزائر.

الفصل الثاني: موقع المجتمع المدني ضمن إحداث عملية التنمية السياسية في الجزائر.

مع بداية موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر أواخر الثمانينيات اهتم العديد من الباحثين برصد وتحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها وآلياتها وتقويم مخرجاتها، وبدأ في خضم ذلك الحديث عن أهمية مفهوم "المجتمع المدني"، كمؤثر مهم في عملية التحول الديمقراطي الناجح، فضلا عن ذلك، فإن وجود هذا المجتمع المدني أعتبر ضمانا أساسيا لاستمرار وتماسك الديمقراطية وترقية ممارستها نظرا للوظائف التي يؤديها في ممارسة الضغوط وبلورة قواعد عامة مساعدة للحكومة في خدمة المواطنين وتحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذا السياق ونظرا للأهمية التي يكتسبها مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته في الجزائر، والأدوار الحيوية والمؤثرة التي تمارسها في توجيه حركة العمل السياسي وعملية صنع القرار السياسي، والتأثير في الحياة السياسية، وامتلاك هذه التنظيمات لرؤيتها السياسية الخاصة، ومواقفها السياسية المميزة إزاء الأحداث والقرارات والسياسات التي يجري تبنيها وتطبيقها في المجتمع، ونظرا لمستوى تأثيرها على النشاط السياسي والعمل العام. فلقد أصبح حضورها ضروريا ومشاركتها أساسية في الضغط والتأثير نحو تبني الأساليب الكفيلة في مساهمة وتحقيق التنمية السياسية التي تعتبر مطلبا وهدفا وغاية.

وعليه فإن الدراسة في هذا الفصل، وبناءً على أن المجتمع المدني "فاعل" مهم في عملية البناء الاجتماعي والسياسي من خلال الادوار التي يؤديها، سيتم وضع "المنظور الاستراتيجي" لإصلاح المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر من خلال الفترة الممتدة من (2004 إلى 2014)، وذلك بمعالجة مجموعة من القضايات تندرج ضمن التساؤلات التالية:

- ما موقع المجتمع المدني ضمن إحداث عملية التنمية السياسية في الجزائر؟ ما هي معوقات المجتمع المدني في الجزائر؟ وما هي الآليات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر؟

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر.

يقصد بتنظيمات المجتمع المدني المؤسسات التي تقوم بأعمال وأنشطة لتحقيق أهداف معينة، من خلال قيام مجموعة من الأفراد بأدوار مختلفة لإنجاز تلك الأهداف معبرة في ذلك عن تكوينات تعكس تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية، دون أي تمثيل رسمي للدولة لتحقيق أغراض مختلفة، تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها شرعية الدولة.

ولقد تعززت منظمات المجتمع المدني إثر إقرار التعديل الدستوري 1989 في الميادين التي تخلت فيها الدولة عن البعض من مهامها، حيث تباينت فاعليتها حسب قوة تأثير أعضائها في محيط نشاطها، وهدفت إلى ممارسة تأثيرا مستمرا على إحداث تغيير اجتماعي وسياسي، لتوسيع مجال الممارسة الديمقراطية وتحقيق مصالح المجتمع. ثم تلاه دستور 1996 وما صاحبه من تحولات على مختلف الأصعدة وأخيرا تعديل الدستوري لعام 2008 هذه التعديلات الدستورية كلها ساهمت في ايجاد مقومات المجتمع المدني في الجزائر.

أولا: الأحزاب السياسية: قبل الحديث عن الاحزاب السياسية في الجزائر لابد التطرق أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية في عناصر تكوينات المجتمع المدني، إلاَّ أَن هناك من يستبعد الأحزاب السياسية من عناصر المجتمع المدني كما يفعل لاري دياموند Larry Diamond والذي يرى بأن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي. وفي ذلك يقول: "إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراته على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية[1]". ويؤكد El Back ADAM بأن المجتمع المدني ليس بالحزب السياسي الذي يسعى لإخضاع التوجه العام لخدمة مشروعه فقط[2].

على اعتبار أن الأحزاب السياسية تعتبر – في الغالب – الأكبر والأكثر نفوذا في المجتمع، وهي التي بادرت أيضا إلى تأسيس معظم منظمات المجتمع الأخرى أو تحكمت في تطورها ونشاطها؛ وبإمكان الحزب

1- فتيحة مرابط، "**المجتمع المدني في العالم العربي**"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول: المجتمع المدني وتنمية الدولة، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005، ص.4.

2 - Adam, ELBACK, "la société civile en Afrique: la réalité et les défis", Dans: **le rôle de la société civile dans le développement de l'état**, 8eme colloque Internationale, Algérie, Université d'Adrar, 20-22 Novembre, p2.

السياسي – أو يفترض – أن يعوض الأفراد والجماعات في كثير من أوجه التعددية[1]، التي تتطلب ثقافة سياسية على مستوى الجماهير تتولد بالتنشئة السياسية والاعلام والتوعية والمشاركة السياسية في صناعة القرار السياسي على مستوى النخب، في اطار احترام دقيق للمبادئ الدستورية.

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم قواعد الديمقراطية[2] فوجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وامكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة، كما تعد إحدى المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.

الأحزاب السياسية في الجزائر كتجسيد للمجتمع المدني:

يمكن تقسيم مراحل نشأة الأحزاب السياسية كبداية لتكريس فكرة المجتمع المدني في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين، مرحلة ما قبل دستور 1989، ومرحلة ما بعد هذا الدستور وهو ما نبرزه تباعا.

1/ الأحزاب السياسية في الجزائر قبل 1989:

لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر دون الرجوع إلى عهد الحزب الواحد (1962 – 1989)، حيث قامت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة وفق ما تؤكده المادة 23 من دستور 1963، وكذلك المرسوم الصادر في 14 أوت 1963 الذي نص على أنه "ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيل أو تجمع ذو طابع سياسي"، ومن ثم بقي حزب جبهة التحرير الوطني وحيدا على الساحة السياسية لكن ذلك لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية اخرى مارست عملها سرا، والتي كان من أهم مطالبها وضع حد للأحادية الحزبية وانتخاب برلمان مع تمكين الشعب الجزائري من تقرير أموره بكل سيادة، ومن أهم الأحزاب السياسية التي عرفتها الجزائر قبل الإعلان عن دستور 1989 والتي استمرت في العمل نذكر[3]:

جبهة القوى الاشتراكية (FFS): تأسس هذا الحزب على يد حسين أيت أحمد في 29 سبتمبر 1963، وهو حزب علماني لكنه ديمقراطي وغير لاغ للآخر، تتضمن مبادئه الحضارية المرجعية العربية – الاسلامية (لغة ودينا) ولم يقصرها فقط على الأمازيغية.

1- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.101.

2- **المرجع نفسه**، ص.102.

3- رابح لعروسي،" دراسة حول آفاق المجتمع في الجزائر"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، العدد 1، 2008، ص.104.

الحزب الاجتماعي الديمقراطي في الجزائر: تأسس هذا الحزب في 26 جانفي 1966 وهو حزب انبثق عن الحزب الشيوعي الجزائري، وقد أكد الصادق هجراس رئيس الحزب السابق أن حزبه بقي يعمل في السر وبموافقة ضمنية بنشاطاته داخل أجهزة الدولة ومنظماتها الجماهيرية.

الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر: بعد تولي الرئيس الشاذلي بن جديد لمقاليد السلطة، تم الافراج عن أحمد بن بلة سنة 1980، ليقوم في ماي 1984 بإنشاء حزب معارض في فرنسا، يتمثل في الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، وقد كانت هذه الحركة تنشط سرا في الثمانينات، ثم تمت محاكمة أنصار بن بلة في 25 ديسمبر 1985 بتهمة حيازة أسلحة وتهديد أمن الدولة[1].

الحركات الإسلامية: تعتبر هذه الحركات امتدادا للحركة الاصلاحية التي ظهرت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء الجزائريين، والتي لم يسمح لها غداة الاستقلال باستئناف نشاطها الطبيعي، بدعوة أن مهمتها تداخلت مع مهمة الدولة، غير أنَّ العمل الاسلامي استمر بصورة فردية على يد بعض الرموز الدينية والفكرية مثل البشير الابراهيمي، مالك بن نبي، عبد اللطيف سلطان، أحمد سحنون ... إلخ. بينما نشطت المعارضة الاسلامية الجماعية سرا، وقد ذاع صوت بعض الجماعات الاسلامية في الجزائر في بداية السبعينات مثل جماعة الموحدين – حماس لاحقا – التي تأسست في عام 1963 بقيادة المرحوم محفوظ نحناح، وجماعة الدعوة والتبليغ منذ 1966، والاخوان المحليين – النهضة حاليا – منذ عام 1974 بقيادة عبد الله جاب الله، وجماعة الجزأرة أو التيار المحلي برئاسة بوخلجة محمد تيجاني، والسلفية التي تركز نشاطها في الجامعات والمساجد.

وقد كانت من أهم مطالب هذه الحركات في السبعينات رفض الاشتراكية والشيوعية والحكم الفردي، رفض العفونة السياسية والتشريعية والقضائية، بينما تمركزت مطالبها في بداية الثمانينات بتطهير أجهزة الدولة من العناصر العميلة والمعادية للدين وإزالة الفساد في البلاد، حرية القضاء، إقامة العدل بإقامة شرع الله، تحقيق الأمن على النفس، الدين، المال والعرض وحرية التعبير[2].

1- ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر، "التطور والتنظيم"**، الجزائر: منشورات دار بلقيس، 2010، ص.60.

2- رابح لعروسي، **المرجع السابق**، ص،ص.108-109.

2/ الأحزاب السياسية في الجزائر بعد 1989:

لقد مثلت أحداث أكتوبر 1989 منعرجا حاسما ومحركا أساسيا للتخلي عن النهج الاشتراكي والدخول في عهد التعددية الحزبية وذلك بصدور دستور 23 فيفري 1989 الذي فتح المجال أمام مختلف الأطراف للمشاركة في الحياة السياسية للجزائر من خلال نص المادة 40 من الدستور.

هذا وقد جسد المشرع الجزائري مضمون المادة 40 من الدستور بإصداره للقانون 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تسارع المواطنين إلى تقديم طلبات إنشاء أحزاب إلى وزارة الداخلية التي اعتمدت في أقل من سنة أكثر من 60 حزبا تضم مختلف التوجهات السياسية والايديولوجية[1].

غير أن ما يمكن التأكيد عليه هو أن حق إنشاء الأحزاب السياسية يعد حقا من حقوق الإنسان الأساسية بل ضمانا لحمايته، ومن ثم تم النص عليه بداية في المادة 40 من دستور 1989 وأعيد تأكيده في المادة 42 من دستور 28 نوفمبر 1996، لكن مع تغيير مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي[2] بمصطلح الأحزاب السياسية، حيث تم تنظيم هذا الحق أولا بموجب القانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، والذي تم تغييره بموجب القانون رقم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية[3].

هذا ونشير إلى أن الطابع الاستعجالي للتعديلات الدستورية المدرجة على دستور 1996 بموجب القانون رقم 19/08 المؤرخ في 03 أفريل 2008 والمتضمن تعديل الدستور، فرضتها ضرورة تمكين الشعب من اختيار

1- حساني خالد، المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العملية، **مجلة الفقه والقانون**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، العدد الثالث، يناير 2013، ص.4.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، **الجريدة الرسمية** رقم 27، الصادرة بتاريخ 05 جويلية 1989.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 09/07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، **الجريدة الرسمية**، رقم 12، الصادرة بتاريخ 06 مارس 1997.

حكامه من دون قيود أو شروط وإعادة تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل بإزالة الغموض الذي كان يكتنفها عن طريق استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول، زيادة على ترقية الحقوق المدنية والسياسية للمرأة[1].

وقد كان من نتائج التعديل الدستوري لعام 2008، تعديل فانون الانتخابات حيث صدر القانون العضوي رقم 04/12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012، والمتعلق بالأحزاب السياسية[2]، الذي نص في مادته الثانية على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية هو معترف به ويضمنه الدستور، بينما عرفت المادة الثالثة الحزب السياسي بأنه "تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطة والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية[3]"، ونتيجة لذلك تم اعتماد 23 حزب جديد شاركت في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 ماي 2010.

من هنا يمكن ملاحظة أن التعددية الحزبية في الجزائر قد أصبحت أكثر نضجا نسبيا خاصة من الجانب القانوني المؤطر لها والمنظم لنشاطها وعملها، حيث أدى التكيف القانوني للنشاط السياسي إلى توسيع عملها وتنامي دورها ودرجة فاعليتها. فعلى الرغم من حداثة نشأة الأحزاب السياسية فإنها سرعان ما أصبحت منذ ظهورها عناصر مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم آلية النظام السياسي وإدراك عمله[4]، بعبارة أخرى تلخص الأحزاب السياسية أكثر من أي شيء آخر مقومات الحياة السياسية كافة؛ فأصبحت من بين المنظمات الرئيسية للتحديث والتنمية السياسية، حيث تساهم في حل أزمات التنمية السياسية – عرفناها بالتفصيل في الفصل الأول – وعلى رأسها أزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية. بل أحيانا ما ينظر إلى الأحزاب باعتبارها أهم أدوات التحديث على الاطلاق في المجال السياسي[5].

ثانيا: التنظيمات النقابية:

إن التنظيمات النقابية تعتبر بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني وذلك لاعتبارات عديدة منها:

1- عمار عباس، "قراءة في التعديل الدستوري"، 2008، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، العدد 1، 2009، ص،ص.7-25.

2- **الجريدة الرسمية** رقم 2، الصادرة في 15 يناير 2012.

3- المواد 2 و 3 من القانون رقم 04/12.

4- رياض عبد العزيز هادي، **العالم الثالث من الجزء الواحد إلى التعددية**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص.5.

5- أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق**، ص.39.

موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية، فضلا عن طبيعة العضوية فيها؛ حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع، كما أن لها بعدها الداخلي / القومي / العالمي ما يمنحها المزيد من القوة والدعم[1].

وفي هذا السياق نشير إلى أن النقابات العمالية في بعض الأقطار العربية كانت أسبق إلى التشكيل من الأحزاب السياسية، واضطلعت بأدوار كبيرة وبخاصة في المغرب العربي. فقد شكلت الحركة النقابية نواة مركزية للمجتمع المدني، باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة، وتملك سلطة موازية، لها قوة الاقتراح والممارسة في موازاة قوة الدولة. وقد حدد البعض أن التنظيم النقابي تتوفر فيه بطبيعته شروط أفضل للحركة الجماهيرية من بقية التنظيمات الأخرى، أي أن حركة التنظيم النقابي هي أكبر حركة مؤطرة تعبر عن مجمل القوى الوطنية أو الشعبية من أي إطار أو تنظيم آخر، وهي من أهم الأطر لتقوية الإحساس بالمواطنة والحفاظ على الوحدة الوطنية[2].

في الجزائر تشكل التنظيمات النقابية أحد أهم مكونات المجتمع المدني وأقواها، فقد ضمنت جميع الدساتير الجزائرية الصادرة منذ الاستقلال ممارسة الحق النقابي، على اعتبار أنه حق من حقوق الإنسان الأساسية.

ضمنت مختلف الدساتير الجزائرية حق ممارسة العمل النقابي، إلا أن هذا ظل مرتبط بالعمل السياسي خاصة في دستور 1963 و 1976 لإقصاء وتهميش العناصر المعارضة، وبدخول الجزائر المرحلة السياسية الجديدة استفادت العديد من الجمعيات وفق تسهيلات القانون الخاص بها، حيث ازداد نطاق الساحة النقابية بظهور أكثر من 28 منظمة نقابية بين المرحلة "1989 – 1990"، انحصر معظمها في نقابات قطاعية وفئوية، أزاحت الاحتكار النقابي "للاتحاد العام للعمال الجزائريين"، وهو ما يعني تحرر الفعل النقابي من الوصاية سياسية وسيطرة حزبية.

كما أنَّ للشروط البسيطة التي سهلت من إنشاء هذه النقابات وفق المادة (6) التي ركزت على الجنسية الجزائرية كشرط أساسي لاعتماد النقابة، إضافة إلى التمتع بالحقوق المدنية " تعتبر النقابة شخصية معنوية والأهلية مدنية بمجرد تأسيسها"، ونص القانون على الحقوق والواجبات تحمي النقابيين من أي اضطهاد، وكذلك حالات الحل والعقاب والموارد والأملاك[3] وأكد دستور 1996 على حق ممارسة العمل النقابي في المادة 56 و 57 إضافة

1- حسنين توفيق ابراهيم، **المرجع السابق**، ص.170.

2- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص،ص.102-104.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14/90 المتعلقة بكيفيات ممارسة الحق النقابي، **الجريدة الرسمية** الصادرة في 06 جوان 1990، ص،ص.765-766.

إلى حق الإضراب القانوني الذي لا يضر بسلامة ومنفعة المجتمع[1]. خاصة بعد التوقيع على الاتفاقية الدولية للحرية النقابية وحماية الحق النقابي في التنظيم.

- لقد سمحت هذه الضمانات الدستورية والقانونية بظهور العديد من التنظيمات النقابية، فما هي أهم هذه التنظيمات؟
- **أ: النقابات العمالية:**

تتعدد التنظيمات العمالية، ومن أهمها:

- **الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)**: يعد النقابة الرئيسية حيث يضم مختلف القطاعات في المجتمع، وأول نقابة تأسست سنة 1954 كمنظمة مستقلة، عن كباقي التنظيمات الأخرى من السياسية الصارمة التي انتهجت في المرحلة الأولى للاستقلال حيث ضم الاتحاد إلى السلطة الجديدة في إطار التصحيح الثوري وخضع من جديد لهيمنة الدولة والحزب.

ظل كباقي تنظيمات المجتمع المدني تحت هيمنة السلطة إلى غاية مرحلة التعددية بصدور قانون خاص يضمن كيفية ممارسة الحق النقابي في إطار حماية والدفاع عن مصالح العمال والأجراء والمستخدمين المنتمين إلى نشاط واحد، حيث سمح بتكوين تنظيمات نقابية، ما جعل الاتحاد العام يعيد صياغة القانون الخاص به في مؤتمره التاسع 27 / 30 ديسمبر 1994 في المؤتمر الوطني.

جاء في المادة الأولى من القانون الأساسي: "الاتحاد العام للعمال الجزائريين منظمة نقابية مطلبيه حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية وإدارية وعن أرباب العمل، موحدة وديمقراطية لكافة العمال الجزائريين الذين يتقاضون أجرة من حاصل عملهم اليدوي أو الفكري ولا يستخدمون لمصلحتهم غيرهم من العمال".

على الرغم من هذه التغيير في العمل النقابي إلا أن الاتحاد العام بقي كما في المراحل السابقة كأحد المنظمات الموالية للسلطة، ولم تؤثر المرحلة السياسية الجديدة عليه سلبا، حيث عمل على تقديم ولائه لحزب جبهة التحرير الوطني التي تحافظ على مصالحه[2].

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، 1996، الصادر في **الجريدة الرسمية** الصادرة رقم 76 المؤرخة في 1992/12/08، ص.5.

2- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص.105.

فبعد المبادرة إلى تكوين نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين – النقابة الرسمية الوحيدة حتى الآن – تدهورت تمثيليتها العامة، فلم تحافظ إلا على القوى العمالية الأقل تأهيلا بعد قرار الكثير من القوى العمالية والأجيرة المؤهلة مغادرتها مفضلة تجربة الاستقلالية[1].

هذه النقابات المستقلة التي بادرت بتكوينها بعض الفئات العمالية التي لا زالت في مواقع دفاعية من موازين القوى التي يفرزها الوضع العام. لجأت في السنوات الأخيرة إلى الكثير من الحركات الاحتجاجية الجذرية – اضطرابات طويلة لبعض الأشهر – كما هو حال أساتذة الجامعة، اعتمادا على تقييم قطاعي جزئي لموازين القوى، لم يؤخذ بعين الاعتبار موازين القوى الاجتماعية – السياسة العامة التي ليست في صالح الحركة العمالية. هذه النقابات المستقلة التي لم تصل بعد إلى مرحلة التضامن فيما بينها لطرح مشاكلها والخروج من مرحلة العمل النقابي الفئوي (Corporatisme)، رغم بعض محاولات تكوين كنفدرالية عمالية جديدة. هذا المشروع الذي وقفت في وجهه الكثير من القوى النقابية والسياسية نظرا للأدوار السياسية التي لازال يقوم بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين داخل اللعبة السياسية الوطنية بكل تشعباتها وثناياها. أدوار لازال النظام السياسي في حاجة إليها جراء استفحال أزماته المتعددة، مما يجعله يرفض وجود منافسين آخرين لازال غير متأكد من لعبهم للأدوار السلطوية، كما يقوم بذلك (UGTA) بنسب نجاح متفاوتة[2].

- **النقابة الاسلامية للعمل (SIT)**: دشن التيار الاسلامي ممثلا بالجبهة الاسلامية للإنقاذ عام 1990 نقابة إسلامية للعمل (SIT) في إطار خلق قواعد عمالية خاصة بها، وسعيا منها لاختراق الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ولقد حرصت الجبهة في أن تمثل في داخل هذه النقابة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، التعليم، الصحة، السياحة، النقل، الاتصالات[3]). تمكنت هذه النقابة (SIT) بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا، والقيام بعدة إضرابات مطلبية خلال تلك الفترة التي ميزت صعود قوي للجبهة الاسلامية للإنقاذ (FIS) بعد نجاحها في الانتخابات السياسية المحلية – جوان 1990 علما بأن النقابة الاسلامية للعمل (SIT) التي تم تعليقها بعد حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ

1- عبد الناصر جابي، "**الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع**"، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية (GRead)، على الرابط،

http://Forumtiersmonde.net/Arabic/Social-actiobs-in-arab-countries/Social-movements-algeria-htm

2- **المرجع نفسه**.

3- أيمن ابراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر"، **المستقبل العربي**، العدد 259، سبتمبر 2000، ص.65.

(SIT) في (1992)، قد أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين (السياسي – الحزبي – النقابي) التي عرفتها التجربة الجزائرية – في ثوب سياسي وديني جديد / قديم، لم يقطع صلته كلها بالتجربة النقابية الأحادية المنتقدة وموروثها السياسي الفكري، مضيفا إليها خطابا دينيا عاما[1].

- **اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر**: أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في عام 1992 في محاولة للحضور على المسرح السياسي، وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ ورغبة في التمسك بالطابع الجمهوري العلماني للدولة، وقد انضمت إليها ست منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل، والمدراء في الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الانسان[2].

هكذا، ومن دون شك فإن الملاحظ بأن هناك ارتباط بين العمل النقابي والسياسة، خاصة من جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، الذي أصبح طرفا قويا في المعادلة السياسية الجزائرية على حساب دوره النقابي. هذا التوجه السياسي للنقابة جعلها في البداية تتصرف كحزب سياسي، حيث أصبحت تدلي بآرائها حول كل الإجراءات السياسية، وأصبحت شريكا سياسيا، ساهم بطروحاته ومواقفه في القضايا السياسية.

- **الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (UNPA)**: تأسس عام 1953، ومنذ الاستقلال وحتى عام 1988 ظل تابعا للحزب الواحد، ويضم بحسب إحصاءات 1997 حوالي 700 ألف عضو[3].

ب :النقابات المهنية:

تمتاز النقابات المهنية في الجزائر بالمستوى العلمي والوعي السياسي لدى أعضائها مثل نقابات الصحفيين والأطباء والمهنيين والمحامين والصيادلة والقضاة، والمهندسين ... إلخ، ولعل النقابات المهنية إلى جانب منظمات حقوق الإنسان هي أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر في الوقت الراهن، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تحصل مكاسب تشبه ما تحصل عليه الاتحادات وفي جزء آخر إلى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي.

كما تتميز أيضا باستقلالية نسبية مواردها المالية، مما عزز تزايد نشاطها، (38 نقابة للعمال الأجراء، 19 نقابة لأرباب العمل منها 17 في القطاع الخاص)، تعد هذه الجمعيات الأكثر نشاطا وفعالية لما لها من ناشطين يتميزون بوعيهم لأهمية الدفاع عن حقوق الإنسان كإحدى آليات الديمقراطية.

1- عبد الناصر جابي، **المرجع سابق**.

2- أيمن ابراهيم الدسوقي، **المرجع سابق** ، ص،ص.65-66.

3- **المرجع نفسه**، ص.65.

هذا التزايد تناسب مع تطور النفوذ الاقتصادي لهذه النقابات، والشعور الموحد بضرورة تنظيم أنفسهم وتحديد مطالبهم، بغية تحقيق الاعتراف بهم كشريك اجتماعي من طرف السلطة، وتم إنشاء العديد من التنظيمات المهنية وجمعيات أرباب العمل منها: الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، الكونفدرالية العامة للمقاولين الجزائريين، الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، جمعية النساء أرباب العمل[1].

انعكست هذه المواقف على علاقتها بالسلطة التي فرضت عليها سياسة التهميش والإبعاد من ساحة الحوار الاجتماعي، إضافة إلى المعارضة الشديدة من الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يعتبر نفسه الممثل الوحيد للحركة النقابية في الجزائر، ما نجم عنه عرقلة الاعتراف بالعديد من النقابات المستقلة، ومنه عدم قبول اعتمادها ما يعكس التناقض بين النصوص القانونية للحق النقابي والممارسة الفعلية حيث أن النص القانوني يخول إنشاء الحركات النقابية وفق إجراءات بسيطة، إلا أنها لم تتمكن من الحصول على الاعتماد الرسمي إلاَّ في 31 مارس 2001 والاعتراف بمشروعيتها بالإعلان رسميا عن ميلاد الاتحادية الجزائرية للنقابات المستقلة (casa) التي تضم:

- نقابة موظفي الادارة العامة (SNAPAP).
- نقابة قضاة هيئة التحكيم (SNMCC).
- نقابة موظفي الخطوط الجوية (SNPCA).
- نقابة ممثلو موظفي التربية (L'UNPEF) وممثلي التكوين (L'UNPEF).

هذا التمثيل النقابي بقي ضعيفا أمام العراقيل البيروقراطية التي تخشى من تزايد قوتها الاقتصادية مما سيسمح لها بالتأثير السياسي مستقبلا والمطالبة بحقوق سياسية، حيث عارضت نقابة أرباب العمل بشدة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي لعدم استشارتها خاصة وأن هذه الاتفاقية تهدد المؤسسات الوطنية الصغيرة بالإفلاس[2].

من خلال هذا الاستعراض المختصر للتجربة النقابية في الجزائر، ومع ما تقدم فإن التنظيم النقابي يعاني نقاط ضعف عديدة منها:

1- ضعف قاعدة الاقتصاد وهياكله بدرجة لا تسمح بفرز الكادر البشري الواعي الساعي إلى التنظيم. إن المرحلة التي بلغتها مشاريع التنمية – مهما كان لونها السياسي – قد جعلت قاعدة

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.66-67.

2- **المرجع نفسه**، ص.67.

التهميش (كالبطالة) تزداد على حساب المجتمع المنتج والعصري مما جعل النقابات تبدوا كأنها ممارسة أقلية في مجتمع التهميش، ومن هذه الزاوية فإن مستقبل العمل النقابي مرتبط أشد الارتباط بتوسيع القاعدة الاجتماعية، وهذا الشيء غير ممكن ظل الأزمة التي يعرفها نموذج التنمية الاقتصادية.

2- ضعف البنى الجماهيرية، ذلك أن تمتع المجتمع بحد أدنى من التوازن مشروط بعدم اختلال ميزان القوى المجتمعي.

3- عدم قدرة التنظيمات النقابية على الممارسة الفعلية لحقوقها النقابية، حيث يفرض بقوة القانون تنظيم نقابي رسمي واحد يكاد يكون ملحقا بالدولة، وكأنه واحد من أجهزتها لا علاقة له بالمجتمع المدني. فواقع الحال هو عدم قدرة العمال على ممارسة حقهم في تكوين منظماتهم النقابية المستقلة، فكثيرا ما تم القفز على المطالبة بهذا الحق[1].

4- من الاشكاليات التي واجهها العمل النقابي ظاهرة "تسييس النقابات" وتحزيبها، وهو مشكل موجود في الوطن العربي عموما، حيث تتنافس الاحزاب لاحتواء الحركة العمالية وجعلها كقاعدة جماهيرية لها. لكن هذا لا يعني – حسب المختصين – الدعوة للفصل بين العمل النقابي والعمل السياسي، فالعمل النقابي في حقيقته عمل مكمل أو موازٍ للعمل السياسي مع الحرص على عدم تحويل التنظيم النقابي إلى تشكيل تابع للحزب[2].

على هذا النحو، فإن المطالبة بتحرير المجتمع المدني من القيود المفروضة عليه وتفعيله لا تكتمل بغير المطالبة بإطلاق الحق في تكوين النقابات العمالية. فواقع الأمر أن العمل النقابي التعددي لا زال غير معترف به ويجد الكثير من العقبات أمامه رغم دستورية وقانونية وجوده. فالنقابات والتنظيمات في الجزائر تظل مشروطة في عملها بواقع سياسي وثقافي واجتماعي لا يسمح لها بالقيام بالدور الأمثل في تأسيس المجتمع المدني، لأنه فضلا عن المشكلات الموضوعية كما تظهر في القوانين والاجراءات الرسمية، نجد قصورا ذاتيا يتمثل في مشكلات تنظيمية أبرزها التواصل بين الأعضاء وانتشار الديمقراطية داخل التنظيم والقدرة على التعبئة[3].

1- **المرجع نفسه**، ص.68.

2- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع سابق**، ص.105.

3- عبد الناصر جابي، **المرجع السابق**.

ثالثا: جمعيات المجتمع المدني:

تهدف الحياة الجمعوية عموما إلى ترقية الطاقات البشرية والعمل التطوعي واحترام وتقبل الآخرين والنضال ضد أي شيء يؤدي إلى التهميش والإقصاء، وتجدر الاشارة إلى أنه في عصرنا الحالي أصبح من غير الممكن تصور مجتمع متماسك ويسير بثبات نحو التقدم إلا من خلال تبنيه سياسة واضحة فيما يخص فسح المجال للعمل الجمعوي في مختلف الميادين الحياتية. ترى كيف نشأت الحركة الجمعوية وتطورت في الجزائر؟ ما هي المميزات الرئيسية للتشريع فيما يخص إنشاء الجمعيات؟ ما هي طبيعة وتعداد هذه الجمعيات المدنية؟

شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها للحركة الجمعوية في التسعينات بعدما تبنت الدولة القانون المنظم والمسير لهذه التنظيمات الاجتماعية، ويمكن تفسير هذا التطور السريع والذي وصفه البعض بالانفجار في المجال الجمعوي إلى عامل أساسي ومهم، يتمثل في فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية.

ويولي الدستور الجزائري مكانة هامة لحرية إنشاء الجمعيات وتشمل حرية إنشاء الجمعيات المجال السياسي، ولكنها تشمل أيضا حماية حقوق فئات معينة كالمرأة والطفل والمرضى والمعوقين والمستهلكون والمستفيدون من الخدمات العامة[1].

وتمثل الحركة الجمعوية أيضا أحد ركائز المجتمع المدني وممارسة الديمقراطية في الجزائر، وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأثر ذلك على توعية الشعب واشراكه في المسار الديمقراطي.

لقد لعبت الجمعيات الوطنية قبل دستور 1989 أدوارا مختلفة بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها الجزائر، فخلال فترة الاحتلال لعبت الجمعيات دورا كبيرا في بعث الوعي الوطني والنضالي حيث شملت نشاطاتها المجال الخيري والفني والرياضي، كما كانت مجالا للمقاومة الوطنية ومن بينها الكشافة الاسلامية التي كانت وسيلة من وسائل الكفاح المسلح.

غير أنه بعد الاستقلال – وفي ظل أحادية الحزب وانتهاج النظام الاشتراكي – أصبحت الجمعيات تعمل تحت توجيه الحزب الواحد لتحقيق أهدافه وبناء الاشتراكية والدفاع عنها، وهو ما كرسه الميثاق الوطني لعام

1- محمود بو سنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 77، جوان 2002، ص،ص.134-135.

1976. وتجسيدا لذلك صدر القانون 15/87 الصادر في 21 جويلية 1987 المتضمن إنشاء الجمعيات، ليليه بعد ذلك دستور 1989 الذي اعترف بحق إنهاء الجمعيات مهما كانت طبيعتها (المواد 31 و 39 من الدستور).

زيادة على صدور القانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، حيث فتح المجال لإنشاء الجمعيات بمختلف أشكالها من أجل ترقية النشاطات ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي[1]، ثم جاء القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 والمتعلق بالجمعيات ليضع نظاما قانونيا متكاملا لإنشاء الجمعيات في الجزائر[2].

إن تعريف الجمعية بموجب المادة الثانية من القانون 31/90 المتعلق بتأسيس بالجمعيات و المادة الثانية من القانون 06/12 بأنها تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة. ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

وقد اشترط المشرع الجزائري في الجمعيات تحديد موضوعها بدقة، مع ضرورة أن يعبر اسمها عن العلاقة بهذا الموضوع، إضافة إلى ذلك فقد اشترط المشرع أيضا ضرورة أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للقيم والثوابت الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها[3].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان عدد الجمعيات لم يبلغ مع نهاية 1986 إلاَّ حوالي 12.000 جمعية فإن هذا العدد تجاوز 40.000 جمعية في سنة 1992 وفي الفترة نفسها، وفيما يخص الجمعيات ذات الطابع الوطني فإن العدد ارتفع على التوالي من 60 إلى 500 جمعية، أي بنسبة ارتفاع بلغت أكثر من 83%.

وبعدما كانت الحركة الجمعوية محصورة منذ عدة سنوات في قطاعات النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية والدينية وأولياء التلاميذ، فإنها انتشرت لتشمل مجال نشاطات أكثر اتساعا وصارت تضم جميع ميادين

1- رابح لعروسي، **مرجع سابق**، ص.12.

2- القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012، **الجريدة الرسمية** رقم 02، الصادرة في 15 يناير 2012.

3- الفقرات 3 و 4 من القانون رقم 06/12.

الحياة الوطنية وأصبحت شريكا ثابتا وأكيدا في مجال مخاطبة الإدارة وإجراء الحوار الاجتماعي. وتشير الإحصائيات التي أقيمت مطلع 2009 إلى أن الحركة الجمعوية في الجزائر تحصي تقريبا 1500 جمعية ذات طابع وطني، وحوالي 80.000 جمعية ذات طابع محلي، ويمكن أن تقدم المقارنة لمحة عن مدى أهمية الحركة الجمعوية في الجزائر.

ويمكن الاشارة أيضا إلى أهم جمعيات المجتمع المدني والتي لها أهمية كبيرة في تجسيد المسار الديمقراطي وحماية الحقوق والحريات[1].

تشجع السلطات العامة نشاط الجمعيات بمنحها إياها شتى أنواع الإعلانات والتسهيلات، وبات لدى أغلب الجمعيات نظام أساسي وقاعدة ونشاط بما يتيح لها الانخراط في شبكات الجمعيات التي باتت ناشطة بوجه خاص الجمعيات المعنية بتعزيز حقوق الانسان[2].

إن حرية تكوين الجمعيات هي من المعطيات المهمة في الجزائر، فالجمعيات تشكل اليوم بعد الأحزاب السياسية إحدى القواعد الفاعلة المحركة والتي لا يمكن تجاهلها، وقد نتج تكاثر كبير لعدد الجمعيات، وهو المبين في الجدول رقم(04)

هذا التنامي في تأسيس الجمعيات تواصل بعدها، فحسب احصائيات 2002 وصل عددها إلى 66231 جمعية منها 890 جمعية وطنية، ليتعدى اليوم عددها 100 ألف جمعية حسب آخر احصائية قدمتها وزارة الداخلية سنة 2012. إلا أن هذا التصاعد الكمي حسب بعض الباحثين لم يكن مرتبطا بنوعية وقدرة هذه الجمعيات على المشاركة في الفعل اليومي المتعلق بتدبير الشأن العام، ولعل السبب الرئيسي هو غياب استقلالية تحفظ لهذه الجمعيات مكانتها وتدخلها، نظرا لاستمرارية نفس النهج الذي كان يقوم عليه النظام السياسي الجزائري المبني أساسا على مركزة وحدة القرار، واحتواء الفواعل الجديدة التي تبرز على الساحة، وعلى رأسها الجمعيات المدنية، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال عند عرض أهم ملامح الوضع السياسي بالجزائر، حيث تحرص السلطة على الهيمنة وفرض قيود على استقلالية المجتمع المدني، وبالتحديد الجمعيات المدنية، وتتجسد هذه الملامح فيما يلي:

1- حساني خالد، **مرجع سابق**، ص.8.

2- عبد الناصر جابي، **المرجع السابق**.

- أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالداخلية والسلطات المحلية الأخرى، في الاشراف على الجمعيات والمنظمات الأخرى، وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الاشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه الجمعيات.
- تعدد مستويات الإشراف على هذه الجمعيات من قبل الحكومات، مما يعيق هذه الجمعيات في تنفيذ مشاريعها.
- السلطات والصلاحيات التي منحها القانون للحكومات فيما يخص حل هذه الجمعيات أو تعليق عملها أو تقرير عملية تمويلها، غذت انعدام الثقة بين الطرفين، فأصبحت تستند السلطة إليها وتستعملها كبعبع لتخويف الجمعيات التي تخرج عن اطارها وبرنامجها.

وهذا ما يوضحه جدول رقم (05): تطور عدد الجمعيات بعد 2000.

ويمكننا أن ندرج ضمن الجمعيات المدنية ما يلي:

- **الجمعيات النسوية:**

لما كان الدستور الجزائري ينص على المساواة بين الرجل والمرأة ويعطيها حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة، ولما كانت الجزائر من الدول التي صادقت على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة (22 ماي 1996)، فإن المرأة الجزائرية تشهد تحولات في أوضاعها ومراكزها من خلال تأسيسها للأحزاب والجمعيات وغيرها من الأمور التي تشركها في الحياة العامة للمجتمع.

شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة السياسية والمدنية، وتشارك هذه المنظمات غيرها من المنظمات غير الحكومية في أنشطتها المتعلقة بأوجه الحياة الجزائرية كافة، وبخاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان[1].

تتعدد قناعات وانتماءات أعضائها إلى اتجاهات وتيارات فكرية واجتماعية وسياسية مختلفة، فهناك جمعيات نسائية تدافع عن حقوق المرأة وحريتها، وتريد التقدم والترقية للعنصر النسوي من خلال مطالبتها بإدماج وإشراك المرأة في المجتمع وإكسابها المكانة اللائقة، خاصة تلك الجمعيات النسوية العلمانية التي حاولت التأثير على الحكومة بتعديل قانون الأسرة الصادر في 1984. بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية النسائية والجمعيات والاتحادات التابعة لأحزاب المعارضة مثل الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية أو التابع لحركة مجتمع السلم أو لحزب

1- أيمن ابراهيم الدسوقي، **المرجع السابق**، ص.66.

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إلى جانب وجود الجمعيات التابعة لأحزاب داخل السلطة، أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA)، فهي تابعة تنظيميا وفكريا للسلطة، بل تقوم بمهام دعم الحكومة. وهذا هو الدور الذي قام به الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، ولذلك عزفت النساء عن المشاركة فيه[1].

إنه ورغم تعدد التنظيمات النسوية في الجزائر إلا أن الشواهد المتوفرة تشير إلى عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوى بسبب انقسامها التنظيمي والايديولوجي، فهي موزعة بين أحزاب أو نقابات مهنية متباينة.

بالإضافة إلى عدم فعاليتها بسبب عدم قدرتها التكيف مع المحيط الجديد المطبوع بأزمة متعددة الأشكال، لتفقد بذلك حضورها لصالح أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية. كما أنها تتميز بعدم تجانسها من الناحية السوسيولوجية والتنوع في أشكالها التعبيرية[2].

- **جمعيات حقوق الانسان:**

يقصد بها بشكل اساسي منظمات حقوق الانسان والتي لا تحظى بالرضى من طرف السلطة باعتبار أنها تمس مجالات ظلت الدولة تعتبرها ضمن اختصاصاتها التي لا يمكن أن تقتسمها أو تتنازل عنها لأي تنظيم لا ينتمي إلى أجهزة الدولة، وقد تأسست جمعيات عدة لحقوق الإنسان في الجزائر، أهمها:

~ **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:** أسسها المحامي "علي يحي عبد النور"، وتعتبر الجمعية منظمة سياسية معارضة للنظام، كما عارضت انتهاك الحريات العامة[3]، ودعت إلى احترام وضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطن في ظل دولة الحق والقانون.

~ **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان:** ومن أهم نشاطاتها تفاعلها مع الأزمة الجزائرية في وجهها السياسي والقانوني وذلك بسعيها للدفاع عن المعتقلين والتجاوزات التي ارتكبت خلال حوادث أكتوبر وما بعدها.

~ **المرصد الوطني لحقوق الانسان:** قامت الحكومة بتأسيسه سنة 1992 وهذا ما دفع الكثير إلى اعتباره من التنظيمات الرسمية وليس كمكون من مكونات المجتمع المدني الجزائري لأنه يفتقد إلى أهم عنصرين يقوم عليهما المجتمع المدني الحقيقي وهما (الطوعية والاستقلالية) وهذا بخلاف الجمعيات الحقوقية

1- **المرجع نفسه**، ص،ص.66-69.

2- عبد الناصر جابي، **المرجع السابق**.

3- أيمن ابراهيم الدسوقي، **المرجع نفسه**، ص.168.

الأخرى. ومهمة المرصد تقديم التقارير إلى السلطات الرسمية حول انتهاكات حقوق الانسان تتضمن توصيات للحكومة.

يمكن القول بأن جمعيات حقوق الإنسان تشكل النواة الأساسية لتطور المجتمع المدني ودولة القانون، ولكن لا يتم ذلك إلا في ظل توفر المناخ السياسي والأمني والقانوني، فمشكل حقوق الإنسان مرتبط بإشكالية الديمقراطية ودولة القانون[1].

- **الجمعيات التطوعية:**

لقد عرفت السنوات الأخيرة ظهور عدد من الجمعيات التطوعية المستقلة عن السلطة في مظهرها والتابعة لها شكلا ومنها منظمة أبناء المجاهدين والمنظمة الوطنية للمجاهدين ومنظمة أبناء الشهداء ويترأس هذه الجمعيات شخصيات سياسية معروفة شغلت أو تشغل وظائف حكومية كالمنظمة الوطنية للمجاهدين التي تأسست بعد الاستقلال مباشرة والتي كان يرأسها السيد "علي كافي" رئيس الجمهورية الأسبق حتى عام 1996[2].

ولما كانت قيم التسامح وقبول التنوع والاختلاف وما يستتبعها من إدارة سلمية للخلافات والانقسامات هي جوهر الثقافة المدنية وأحد الركائز الأساسية التي ينبني عليها المجتمع المدني، فإن مثل هذه التنظيمات المنتمية للمجتمع الجزائري تفتقد إلى هذه المعايير[3]، وليس أدل على ذلك تلك الانقلابات التي تحدث في هذه التنظيمات مما يشكل عائقا أمام نموها وتطورها من جهة وعدم قدرتها عن العمل بعيدا عن وصاية الدولة، وتظهر هذه التبعية خصوصا في مجال التمويل والدعم الإعلامي.

- **الحركات الطلابية:**

كما لعبت القوى الطلابية التي تضم أفرادا ينتمون إلى مختلف التيارات السياسية، دورا مهما في تنشيط فعاليات المجتمع المدني، خاصة مع تطور عدد الطلبة وازدياد عدد الجامعات (نصف مليون طالب و18 جامعة و26 مركزا جامعيا ومعهدا سنة 1999)[4]. فقد كونت الحركة الطلابية إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة في

1- نادية خليفة، **"آليات حماية حقوق الانسان في المنظومة القانونية الجزائرية"**، اطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص.133.

2- أيمن ابراهيم الدسوقي، **مرجع سابق**، ص. 68.

3- نادية خليفة، **المرجع السابق**، ص.134.

4- مصطفى بن حموش، **"انهيار الهيكل التراتبي وأثره في الأزمة الاجتماعية"**. على الرابط،

http://www.chihab.net/modules.php?name:Nens&File=article&sid:84

المجتمع الجزائري، فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية والتي كانت تملك لها قراءات ليست بالضرورة هي نفس قراءات السلطة.

هذه الحركة الطلابية التي انقسمت على نفسها بعد إقرار التعددية، وفقدت الكثير من مكانتها في ظل الأزمة الجزائرية، رغم ظهور الكثير من المنظمات الطلابية. فالمميز للحركات الاجتماعية الجديدة أنها لم تعول كثيرا على الحركة الطلابية[1]، وذلك بسبب التدهور الكبير الذي لحق بمكانة الطالب في المجتمع الجزائري جراء البطالة وانسداد الآفاق المهنية – الاجتماعية، بالإضافة إلى التهميش المادي والمعنوي الممارس من طرف السلطة على هذه الفئة، التي يغلب عليها طابع عدم الانسجام.

رابعا: الإعلام:

مما لا شك فيه أن الاعلام ركيزة أساسية في مسار التطور والتنمية والتقويم الذي تنتهجه الأنظمة السياسية بغية مواكبة التقدم الحاصل من حولها، وكذا الاضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديدة تساعد على التكيف مع أزماته ومشاكله، غير أن هذا الدور ينبغي أن يعطى له الإطار القانوني السليم حتى تحدد الصلاحيات وترسم الآفاق لعمل إعلامي رشيد. والجزائر لم تتخلف عن هذه الحقيقة، بل أخضعت الممارسة الاعلامية إلى جملة من النصوص والقوانين، غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال من (1962 – 1988) كان الإعلام جزءا لا يتجزأ من تصور السلطة، إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي عجلت من صدور قانون الإعلام 1990 الذي أقر التعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية.

نظرا لما جاء به دستور 1989 من إقرار للتعددية الإعلامية وإشادة بمبدأ حرية الرأي والتعبير، فقد شهدت الجزائر تحولات مهمة في القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الإعلامية.

إن التحول السياسي الذي رافق المرحلة الجديدة تجسد بإعلان العديد من الشخصيات السياسية تأسيس أحزاب سياسية لتظهر بعدها الصحف الحزبية كأول صحف غير حكومية تظهر إلى الوجود، حيث أن أول

1- عبد الناصر جابي، **المرجع السابق**.

صحيفة ظهرت بتاريخ 05 أكتوبر 1989 وهي "المنقذ" لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وقد تبعت هذه الصحيفة صحف أخرى كانت بمثابة منابر للخطابات السياسية المتنوعة، وصدرت بعدة لغات[1].

ويتمثل أول وأهم الإجراءات التنظيمية في هذه الفترة إصدار منشور 19 مارس 1990 الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها في مجال الإعلام، وهو ما ترك حرية الاختيار للصحفيين العاملين في المؤسسات العمومية إما البقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي[2] (الأحزاب).

ثم تلاه صدور قانون إعلام 03 أفريل 1990، ويعد هذا القانون حصيلة مشروعين، الأول شارك في إعداد الصحفيين أما الثاني فكان تحت إشراف رئاسة الجمهورية، وهذا يدل على أن كيفية وضع هذا القانون هي طريقة غير ديمقراطية. إلاَّ أنه نص على حرية الإعلام والتعددية الإعلامية من خلال السماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال.

وانطلاقا من هذا القانون بادرت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير ترمي إلى تجسيد هذه الحرية، فقامت أولا بإلغاء وزارة الإعلام، وتنصيب المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990وتقول المادة 56 من قانون الإعلام: (أن هذا المجلس هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3])، وقد حددت مهام هذا المجلس وصلاحيته في كونه لا يقوم بالتوجيه، ولكنه يحرص على الممارسة الفعلية لحرية الإعلام، ولقد كان لمثل هذه التدابير والإجراءات الحكومية أثرا جيدا في تغيير المجال الإعلامي.

قد سمح هذا التطور الهائل في قطاع الإعلام والاتصال منذ 1990 بوضع حد لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام خاصة منها الصحافة المكتوبة، حيث ظهرت العديد من العناوين ووصل عدد الصحف إلى 103 مع بداية ديسمبر 1991 من بينها 16 يومية. وقد تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار سياسيا فبعد إلغاء نتائج الدور

1- حياة قزادري، **"علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية"**، مذكرة ماجستير، قسم الإعلام، جامعة الجزائر، ديسمبر 2001، ص.57.

2- **المرجع نفسه**، ص.57.

3- قانون رقم 90 – 07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام، **الجريدة الرسمية**، عدد 14 ليوم 04 أفريل 1990.

الأول من اول انتخابات تشريعية تعددية وإعلان حالة الطوارئ[1] في 09 فيفري 1992، جمد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة.

وتأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ، ومع مجيء المجلس الأعلى للدولة (هيئة رئاسية تولت مهام رئيس الجمهورية بعد استقالته) صدر نص تكميلي للنص الأساسي لحالة الطوارئ أعطيت بمقتضاه للحكومة صلاحيات كانت مخولة للعدالة دون سواها. إن تحويل هذه الصلاحيات من السلطة القضائية إلى السلطة التنفيذية يحمل في طياته خطرا جسيما لحرية الرأي والتعبير، وابتعد التشريع الجزائري عن الضمانات التي تعطى للصحافة في الأنظمة الديمقراطية.

وضعت ضوابط صارمة للصحافيين خاصة في المسائل الأمنية، ومن الملاحظ أن هذا الضبط جاء عن طريق نصوص تنظيمية وليس بقوانين تشريعية، حيث هيمنت السلطة السياسية على الاعلام بحجة استرجاع هيبة الدولة[2]. فسرعان ما انزلقت تأويلات أجهزة الحكم التي أصبحت تعطي لسلطتها التقديرية مجالا في توسع مستمر، واتسع أيضا مصطلح "الخبر الأمني"، الذي أصبح يشمل كل مجالات الاعلام، والذي تأطر بعد إقرار السلطة للقرار الوزاري المشترك بتاريخ 07 جوان 1994، حيث يعتبر من أهم الاجراءات التي كان لها الأثر على مستقبل العديد من الصحف[3].

كانت تلك هي الاجراءات التعسفية للتضييق على حرية الجرائد والتي تراوحت بين التعليق والغلق وبين الابتزاز الاقتصادي من خلال منع الإشهار ووصلت إلى حد السجون وإصدار القوانين المقيدة لحرية الإعلام، مع فرض السيطرة والهيمنة على وسائل الإعلام الثقيلة (التلفزيون – الإذاعة – وكالة الأنباء[4]).

إن الميزة الأساسية لهذه المرحلة 94 و 99 هي تدهور العلاقة بين السلطة والصحافة، بسبب الرقابة المفروضة على نشر وتوزيع الأخبار وتدهور حالة الحريات العامة وحرية التعبير، وعلى صعيد التجاذب فقد تم على الصعيد التنظيمي لعمل رجال الإعلام الإعلان عن تأسيس تنظيم جديد "جمعية الصحافيين الجزائريين" (AJA) الذي أصدر بيانا بتاريخ 04 جويلية 1995 يندد فيه بالانجرافات الخطيرة التي مست مهنة الاعلام، ثم إنشاء

1- حياة قزادري، **المرجع السابق**، ص.60.

2- علي جري، **الاعلام والديمقراطية في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة، على الرابط،
http://www.apfw.org/indexarabic.asp?Fname:report/arabic/Spa1011.htm

3- حياة قزادري، **المرجع سابق**، ص.61.

4- علي جري، **المرجع السابق**.

"النقابة الوطنية للصحافيين الجزائريين" (SNJA) يوم 23 سبتمبر 1995، حيث سعت إلى التعبير عن انشغالات ومطالب مختلف القوى النقابية لوسائل الإعلام.

كما تميزت هذه المرحلة بمواصلة السلطة لممارسة كل الضغوط بحجة صعوبة المرحلة وخطورة الوضع الأمني، بالضغط على الصحافة بواسطة المطابع، وتقليص عدد الصفحات، أو تخفيض السحب أو وقف السحب أو رفع ثمن طباعة الجرائد، وعدم التوزيع العادل للإشهار الذي أصبح محتكرا من طرف السلطات العمومية بمنشور حكومي، ونقص الدعم المالي الذي تمنحه السلطة للصحافة[1].

بعد ذلك تم اعداد وعرض مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1998 على المجلس الشعبي الوطني، وتقررت مناقشته في الدور الربيعية لسنة 1999، لكن الانتخابات الرئاسية (أفريل 1999) قلبت الرزنامة، وتم السكوت عن هذا المشروع، وهذا ما أبقى العمل بقانون 1990.

وفي المقابل أعلن في 04 جوان 1998 عن تأسيس "النقابة الوطنية للصحافيين" (SNJ) وعقدت مؤتمرها الأول يومي 25 – 26 نوفمبر 1999 ثم شكلت مجلسا وطنيا ومكتبا وطنيا تنفيذيا[2].

ثم جاء قانون الاعلام لسنة 2012 كرد من الدولة على مآخذ سجلت على القانون السابق والذي عمّر أزيد من 22 سنة. الواقع يقول بأن قانون العام 1990 لم يتم العمل به كليا، بل تم تعطيل الكثير من مواده والهيئات التي نص عليها مثل "المجلس الأعلى للإعلام" الذي ارتاح له الاعلاميون، حيث تم إلغاء المجلس سنة 1993.

بالإضافة إلى ذلك، وأثناء الاضطرابات التي مست الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن العشرين بادرت الدولة باستصدار تشريعات عديدة أدت كلها إلى التضييق بعض الأحيان على العمل الصحفي مما يمس مباشرة بـ "حق المواطن في الاعلام"، حيث لا يصبح بوسع الصحف تقديم أخبار كاملة أو الوصول الحر إلى مصادر الأخبار.

لقد سقطت من "القانون الجديد" أغلب المواد التي كانت تنص على عقوبات سجن حيال الصحافيين حين ارتكابه أخطاء عند ممارسة عمله. ثم تعويض عقوبات السجن بغرامات مالية.

1- حياة قزادري، **المرجع السابق**، ص.62.

2- علي جري، **المرجع سابق**.

إلا أن هذه الظروف الصعبة التي مر بها الإعلام الجزائري أثبت خلالها استماتة من خلال دفاعه عن مبدأ حرية الرأي من خلال انتقاداته لقرارات السلطة أو سلوكها، كما لعب دورا مهما في تعزيز موقع الطبقة السياسية، إضافة إلى محاولة إعطائه انطباعا جديدا عن العمل الإعلامي بإبراز دوره في المجتمع، وخلق شراكة جديدة بين الاعلام كعنصر من عناصر الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دورا مهما في رصد مواقع الخلل في المؤسسات السياسية. فرغم كل القوانين والتشريعات والنصوص التي فتحت أبواب التحرر، إلا أن مسألة تطبيقها على صعيد الواقع تبقى مسألة نسبية[1].

المبحث الثاني: مزايا مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

لقد اعتبر مفهوم التنمية السياسية خلال العقود الأخيرة من مؤشرات التنمية الإنسانية وذلك يعكس الاحتياجات الاساسية للإنسان، لا سيما تلك التي لها علاقة بالديمقراطية والمشاركة السياسية. وهذا التطور للمفاهيم أدى إلى تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية، فأصبح حضوره ضروريا ومشاركته أساسية في الضغط والتأثير في الأمور ذات الشأن العام خاصة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية وحقوق الانسان ... إلخ.

وتبرز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، من خلال دوره في ترقية ثقافة المواطنة السياسية ليشمل في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية والديمقراطية التعددية والمشاركاتية.

لمؤسسات المجتمع المدني دورها الذي لا يستهان به في تحقيق وتسريع عملية التحديث والتنمية السياسية، وهذا ما نجده في اعتماد المجتمعات المتقدمة على هذه المؤسسات لإحداث نقلة تنموية واسعة.

فعلى الرغم ما حضت به الجزائر من خطوات محسوبة باتجاه الإصلاح بعد التحول الديمقراطي واقرار التعددية السياسية والتبني حقوق الانسان والمشاركة السياسية، الا ان هذه الاصلاحات بقيت محدودة وبالتالي فإن هذا الجمود يظل السمة الأبرز في الحياة السياسية في الجزائر.

1- اسماعيل معراف، **الاعلام حقائق وأبعاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص.76.

لقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا ايجابيا عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية، وتأكيد المشاركة السياسية لأفراد، وارساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق أهداف النظام السياسي وشرعية الممارسة السياسية انطلاقا من رضا المواطنين ومساندتهم. وبهذا ستتم دراسة الترابط الوثيق بين المجتمع المدني والعملية التنموية السياسية في الجزائر بالتطرق إلى مستوى تأثيره في العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية والاستقرار السياسي.

أولا: المجتمع المدني والمسألة الديمقراطية:

يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، وباعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع[1]. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين ، ولما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية، والمهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن اسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن ولدى المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في بناء الديمقراطية[2].

الديمقراطية فكرا وممارسة، أو مفهوما وواقعا علميا؛ تنطلق من الوجود الاجتماعي المعين لمجتمع ما، والشكل السياسي لوجوده، ولا تجد بنيتها المناسبة إلا في رحاب المجتمع المدني التي تمثل "القوى" الفاعلة فيه :كالجمعيات ،والنقابات ،...الخ . هذه المؤسسات التي تتخذ في إطارها التعارضات الاجتماعية صيغا ثقافية وأيديولوجية وسياسية هي عامل نمو المجتمع المدني وتقدمه ، وهذه المؤسسات التي تؤطر تعارضات القوى الاجتماعية وفق آليات ديمقراطية تعبر عن مستوى الفاعلية والتأثير للمجتمع المدني في كل مرحلة[3].

لقد عرفت الجزائر منذ الثمانينات وبداية التسعينات أول ظهور للمجتمع المدني الحديث مع انتشار الصحافة ووسائل الاعلام والنشر وأنواع مختلفة من الجمعيات الثقافية والاجتماعية ... إلخ، وتنامت حتى أصبحت

1- هشام عبد الكريم، "دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي". على الرابط،
http://www.Forumaltenations.org/Fsmaroc/article-php3pid-article=105

2- هشام عبد الكريم، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية ". على الرابط،
http://www.Regar.com/m.asp?i=459

3- **المرجع نفسه.**

قطبا اجتماعيا وسياسيا مؤثرا، وراحت تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية، حيث أخذت تتحدث عن الديمقراطية وتفعيل الدستور والتعددية.

إن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومة القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية للمجتمع، ولكن المقصود هنا هو تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسة السلطة السياسية، والمتمثلة أساسا في: احترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، احترام حرية التنظيم والتعبير والمعارضة والتعددية السياسية، احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الانسان والثوابت الوطنية، تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي اعتبار عرقي أو جهوي، وأخيرا احترام قوانين الجمهورية واستقلال القضاء وعدم الجمع بين السلطات[1].

تفاعلت تصادمات القوى الاجتماعية بالنظام السياسي مع أزمة حادة تطلبت إعادة النظر في العلاقة ما بين المجتمع والدولة، وذلك في أحداث أكتوبر 1988، التي يصفها المحللون بنقطة التحول الهامة، متخذة شكل تحركات مطلبية (سياسية، اقتصادية) بالأساس، وهكذا تم فتح الباب أمام التحولات الديمقراطية في الجزائر، وتم الاعلان عن تغييرات جذرية (سياسيا واقتصاديا)، تجسدت عمليا بتعديل دستوري في 23 فيفري 1989؛ كوثيقة "عقد اجتماعي" تنظم وتؤطر ممارسة التعددية السياسية، وتفتح المجال أمام مختلف الفعاليات وقوى المجتمع المدني للتهيكل والتنظيم والعمل بكل حرية في إطار المبادئ الديمقراطية التي تم تبنيها كقاعدة للعمل والممارسة.

إن الشيء الذي يجب الاقرار به هو أن هناك وجهات نظر أقل تفاؤلا حول تطور منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الديمقراطية في الجزائر، وترى هذه النظرة أن ما تم من عمليات تحرير ليبيرالية وسياسية كانت برغبة وبقرار من النخبة الحاكمة التي واجهت ضغوطا متعددة بسبب الأزمات الاقتصادية، مما أدى إلى اضطرابات واسعة النطاق هددت الاستقرار السياسي[2].

1- اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص،ص.36-37.

2- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي**، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص.170.

وحسب هذه النظرة فالمجتمع لم يأخذ بعد صيغ المؤسسة، وهو غير مندمج، ولم تتأسس لديه فكرة الاجتماعية والمصلحة العامة[1] في تلك المرحلة، لكي تكون له القدرة اللازمة للتأثير في العملية السياسية. إلا أن هذا لا ينفي الدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني في التأثير في بناء الديمقراطية وتوجيه المطالب[2].

إن النظرة الموضوعية لعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في حالة المجتمع الجزائري تفصح عن جدليتها. ولكن مع الحظر الشديد في وصف الجدل القائم، فقد تبين من خلال ما جرى تقديمه أن تأثيره كان ضعيفا في عملية انبثاق التحول إلى الديمقراطية، على اعتبار أن المجتمع المدني يقوم بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين، أولهما: دور ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع، وثانيها: دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني[3].

في ظل التحول الديمقراطي؛ شهدت الجزائر تحولات "مظهرية" تمثلت في النمو الكمي لمؤسسات المجتمع المدني، وهو ما كان باعثا على خلق الحيوية والحراك.

بوجه عام فقد شهدت التجربة الجزائرية تراجعا ملحوظا في المسار الديمقراطي[4]، فما تمحض عن الأزمة من آثار وتحولات سياسية كبرى يؤكد على أنها أثرت بشدة على فعالية المجتمع المدني.

وأول هذه التحولات تمثل في عودة السلطة الممثلة في (النخبة العسكرية – السياسية) في السيطرة على الحياة السياسية وتبني إصلاحات (سياسية – اقتصادية) قاسية، فكان تعامل السلطة يعبر عن إلغاء فعلي لهذه الفعاليات وتوظيفها توظيفا يتآمر على المثل العليا للديمقراطية ومتطلبات الحداثة، بمعنى هيمنة البيئة السياسية بمفاهيمها وأدواتها على الواقع وإخضاعها للمجتمع في خدمة مقتضياتها[5]، مما ينعكس على الممارسة الفعلية لمفاهيم "المواطنة" و "المشاركة" و "الانتماء الوطني" على قوى المجتمع المدني وفاعليتها أيضا.

1- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص.146.

2- ثناء فؤاد عبد الله ، **المرجع السابق**، ص.171.

3- هشام عبد الكريم، **مرجع سابق**.

4- **المرجع نفسه**.

5- برهان غليون، "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، عدد 179، جانفي 1994، ص.143.

فضلا عن ذلك فإن القوى المشكلة للمجتمع المدني ما زالت تعيش حالة غير ديمقراطية من حيث تخلف لوائحها وأنظمتها وسيادة عقلية الهيمنة والتسلط والتفرد والصراع بين الأطراف المشاركة فيها، مما يؤدي إلى تراجع أداء هذه القوى[1].

إذا، مما تقدم وفي ضوء ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني في دفع عملية الديمقراطية إلى الأمام، فإنه لم تنشأ علاقة تفاعلية جدلية حقيقية بينهما، فقد أثر المجتمع المدني بشكل ضعيف في نشأة التحول الديمقراطي، ومن ثم أثر هذا الأخير في القوى الاجتماعية كميا (وهذا يستلزم التحفظ على حقيقة التأثير)، ومن ثم انفصمت العلاقة بينهما، فأصبحت هذه القوى هياكل فارغة، والديمقراطية مقولة شكلية حقيقتها غائبة[2].

إن الممارسة الديمقراطية إنما تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني، ولكن الشيء الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا هو أن قيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها، فممارسة الحقوق الديمقراطية: "حق حرية التعبير، وحرية إنشاء الجمعيات والاحزاب، والنقابات والشركات والتعاونيات، والحق في المساواة، وتكافؤ الفرص ..."، بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني، وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها[3].

بمعنى آخر، ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط[4].

هكذا، فإنه في ظل السلطوية والسيطرة الحكومية وانطلاقا من الواقع السياسي في الجزائر فإن استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية يستلزم ما يلي:

1- تعديل التشريعات، بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.
2- تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، وتنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية والتطور الديمقراطي.

1- يسرى مصطفى، **المجتمع المدني وسياسات الافقار في العالم**، ط 1، القاهرة: ميريث النشر والمعلومات، 2002، ص.142.
2- **المرجع نفسه**، ص.142.
3- محمد عابد الجابري، "اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد 167، جانفي 1993، ص.14.
4- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع سابق**، ص.221.

3- توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي، وانعكاساتها في سلوك المواطنين.

4- تطوير العلاقة مع الدولة، والتأكيد على أن العلاقة بينهما علاقة جدلية، تقوم على التأثير المتبادل والمتطور، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتأكيد على التكامل بينهما، ويتطلب التعاون بينهما لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية ومؤسسية مما ينعكس إيجابيا على المجتمع.

5- تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني، بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة، التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع، وتكسبها الشرعية والاعتراف، والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات، وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل.

6- العمل على تحقيق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية، والصحافة ولجان حقوق الانسان، وأجهزة "الاعلام" عن هيمنة السلطة[1].

ثانيا: المجتمع المدني والمشاركة السياسية:

تعبر المشاركة السياسية أحد ديناميات وغايات التنمية السياسية التي تعكس وتجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات، وتعمل على إرساء قواعدها وتدعيم أركانها وترسيخها داخل المجتمع. كما أكد لوسيان باي "L.W.Pye" على أن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة من بينها أزمة المشاركة[2].

تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة والعمل السياسي بوجه الخصوص، وما تقتضيه من تعبئة وتحريك لكافة الجهود والإمكانات والقدرات المادية والبشرية والفكرية والتنظيمية – اللازمة للعمل التنموي – من ناحية، ومن طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية وما تستلزمه من جهود وسياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى[3].

1- هشام عبد الكريم، **المرجع سابق**، ص.137.

2- عامر رمضان أبو ضاوية، **المرجع السابق**، ص،ص.62-36.

3- عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق**، ص،ص.74-75.

وعلى الرغم مما تلعبه المشاركة من دور محوري في جهود التنمية، وعلى الرغم من أهميتها وضرورتها، فإن مفهوم المشاركة لا يزال غير متفق عليه، فقد عرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري بأنها "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف".

كما تعرف المشاركة بأنها محاولة للتأثير على صانعي ومتخذي القرار في منظمة ما، ومن ثمة يمكن القول أن تعبير الفرد عن احتياجاته ورغباته تمثل أدنى مستويات المشاركة الشعبية[1].

وهناك من يعرفها بأنها تعبير عن ارادة شعبية ايجابية ديمقراطية تقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات وتتميز بالديناميكية والتحرك[2]، ويعرف صمويل هنتجنتون وجورج دومينجاز "S.Huntington & J.Domingez" – في دراستهما عن التنمية السياسية – المشاركة السياسية بأنها: "نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي[3]".

والجدير بالذكر أن التنمية السياسية تعتمد أساس على جهود المجتمع المدني في زيادة ودعم المواطنين ودفعهم للمشاركة في إحداث التغيير المطلوب، لذلك ونظرا لأهمية المشاركة السياسية كهدف من أهداف التنمية السياسية – خاصة في الدول النامية حيث تظهر أزمة المشاركة السياسية بجلاء–، وهي تشكل لجميع الأنظمة السياسية المعاصرة التحدي الأكثر خطورة[4].

تقوم فكرة المجتمع المدني على أن المشاركة السياسية للشعب لا يجوز أن يبحث عنها في مجرد زيادة الآراء، بل إن الطابع الديمقراطي لأي نظام يظهر من خلال الفعالية الزائدة للفئات الاجتماعية المختلفة وتصارعها الجدي في ميدان المنافسة السياسية. وعلى أساس هذا التحليل وكلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا كلما كان هذا المجتمع أكثر ديمقراطية. هذا التفسير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية السياسية وابراز القدر الممكن من التعدد والتنوع على مختلف أصعدة المجتمع[5]، وينتج عن ذلك إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم وتحقيق أهدافهم

1- عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية، الاسكندرية**: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص.328.

2- **المرجع نفسه**، ص.329.

3- عبد الحليم الزيات، **مرجع السابق**، ص.86.

4- عامر رمضان أبو ضاوية، **المرجع سابق**، ص.64.

5- أحمد واعظي، **المجتمع الديني والمدني**، ترجمة: حيدر حب الله، ط 1، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص،ص.153-154.

عموما، ويضيف هوسيلتز بيرت Hoselitz Bert حتى يمكن تحقيق رغبات وأهداف المجتمع من الضروري توفير الخبرات والمهارات من قبل المشاركين[1]. ويبرز هذا بصفة عامة الدور الاساسي للمجتمع المدني في تنشئة وتوفير مثل هذه الخبرات والمهارات.

وما حدث في الجزائر هو تطور في – نفس الاتجاه – في اتجاه المزيد من المشاركة ومزيد من المحاسبة، وما ذلك إلا لعوامل بنائية هيكلية داخلية، وعوامل إقليمية ودولية. وتكوينات المجتمع المدني في الجزائر – هي الأكثر استجابة وإلحاحا على مزيد من المشاركة في إطار التفاعل الحاصل بين ما هو في الداخل[2]، وبما يتجانس مع الحراك العالمي المتجه نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي[3]، فزيادة تنظيمات المجتمع المدني عددا وعضوية أدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية.

لقد تدعم دور المجتمع المدني ومنظماته بالجزائر في المشاركة السياسية، بوجود عدة تحولات مساعدة مهمة منها: ملائمة الإطار القانوني والتشريعي المنظم للحياة السياسية، والتحول نحو الديمقراطية الجاري حاليا في الجزائر، والذي يعتبر كخطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي كالأحزاب، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والدولة.

إن الواقع يكشف على وجود نقلة نوعية في أداء منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية – حسب ما تم عرضه من ملامح –، كما يكشف أن المجتمع المدني واقع تحت سيطرة فعلية عنيفة، وعلى الرغم أن النقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الانسان تشكل أبرز أجزاء قوى المجتمع المدني، فإنها محتلة ومسيطر عليها من قبل الحكومة، التي تمارس عليها ضغوطا وقيودا شديدة تحد من قدراتها على الحركة وسط الجماهير، والقيام بنشاطاتها والتعبير عن رأيها بحرية وممارسة حقوقها[4].

لقد أدى غياب تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر – بسبب إفرازات الأزمة – إلى ضعف الوجود الحزبي والبرامج السياسية عند إجراء الانتخابيات، حيث تأثر نمط المشاركة السياسية بطبيعة النظام السياسي.

1- عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **المرجع السابق**، ص.328.

2- سعد الدين ابراهيم، **المرجع السابق**، ص.146.

3- **المرجع نفسه**، ص.146.

4- عامر رمضان أبو ضاوية، **المرجع سابق**، ص.65.

ويأتي التركيز على السلوك الانتخابي والأدوات السياسية الفاعلة فيه من موقع تأكيدنا أن السلوك الانتخابي سلوك جماعي إحصائي، يمكن للمرء من خلال تحليله التعرف على المستوى المشاركة السياسية، فالأمر الجوهري في دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية هو أن يساهم من ناحية في تحفيز الناخبين على الاقتراع لصالح من يقتنعون بأهليتهم بالفوز، ومن ناحية أخرى في تعميق وعي جماعي لدى جمهورها خصوصا والرأي العام عموما بأهمية التصويت[1] إلى أكثر المرشحين مصداقية وكفاءة، والمقصود بالمصداقية المواءمة بين برنامج المرشح وقدرته على الوفاء بما مر في البرنامج الانتخابي من التزامات، أما الكفاءة فالمقصود بها هو القدرة على الممارسة[2].

ويوضح الجدول رقم (06) تطور نسبة المشاركة الانتخابية التي امتدت على سبعة عمليات انتخابية 1990، 1991، 1995، 1999، 2004، 2009، 2014.

من خلال متابعة تطور نسبة المشاركة في هذه الانتخابات يتبين أنها كثيفة نسبيا في أول انتخابات، لكنها تراجعت في الانتخابات الثانية، ثم تعود وترتفع جديا لتصل على نسبة 75 % أي بزيادة 10 % عن أول انتخابات تعددية حدثت في الجزائر. ثم نلاحظ تراجع في انتخابات الرئاسية 2014 بـ 51.70 %.

يتأكد من خلال هذه النسب أن المجتمع المدني لعب دورا مهما في المشاركة الانتخابية خاصة في الانتخابات الأولى والثانية، أين فازت المعارضة الممثلة في الجبهة الاسلامية للإنقاذ بسبب فاعلية وقوة التنظيمات المدنية التابعة لها.

إن دور منظمات المجتمع المدني في تحفيز الناخبين على الاقتراع ودورها في تشجيعهم على التصويت للمرشحين ذوي المصداقية والكفاءة هما وجهان لعملة واحدة، فكلما زاد عدد المقترعين زادت فرصة انتخاب من هم اكثر جدارة وكفاءة، وهذا ما يتطلع إليه المجتمع المدني لأجل التحديد وممارسة الرقابة على السلطة السياسية وأدائها، من خلال تفعيل المشاركة السياسية[3].

كذلك فهي تلعب دورا مهما في مساعدة الاعضاء والجمهور على بناء مرجعية للحكم على المرشحين، ومثال ذلك تنظيم وسائل الاعلام للحوارات مع المرشحين، ودعوة بعض النقابات أعضاءها للمشاركة، ودعم

1- عبد الله زوبيري، "**المجتمع المدني والفعل الانتخابي**"، **ملتقى الهندسة الانتخابية والتنمية السياسية**، أيام 19-20 ماي 2004، كلية الحقوق وقسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة.

2- **المرجع نفسه**.

3- أحمد واعظي، **المرجع السابق**، ص.154.

المرشحين – كما راينا سابقا – مع دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) للرئيس زروال في الانتخابات الرئاسية (1995)[1].

ولكن ينبغي الاعتراف بوجود مجموعة من العقبات والعوامل المعيقة لتفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية، والتي تدور كلها في محور طبيعة العلاقة بينه وبين سلطة الدولة؛ فمصدر الخلل والاضطراب هو اختراق الدولة للمجتمع المدني، مما يحد ويقيد المشاركة السياسية الحرة في شؤون الحكم، ويحد كذلك من المساحة الخاصة التي يستطيع المواطن التحرك فيها دون الاصطدام بالدولة[2].

إذا: من الممكن لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعوية، أن تساهم بشكل كبير في تربية المواطن على المشاركة الفعالة، وعلى اتخاذ المبادرات والمساهمة في كل ما يهم الشأن العام.

ثالثا: المجتمع المدني والتنشئة السياسية.

يقول هايمن "Hyman" في كتابه (التنشئة السياسية) بأنها: عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة.

والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

والأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية تحاول أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين موافقة واتجاهاته الفكرية والايدلوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي.

وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني، لكونها مؤسسات مستقلة.

1- أيمن ابراهيم الدسوقي، **المرجع السابق**، ص.76.

2- هشام عبد الكريم، **المرجع السابق**، ص.143.

وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية، من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقته بالدولة.

وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية، فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على اقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف. وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن[1].

وهذا الانحراف يشكل تباين وتناقض في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع، والذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوى سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسيا وأمنيا.

تساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة، من خلال الانتخابات البرلمانية المحلية، بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على حزب واحد أو عائلة معينة أو طائفة معينة، حيث تؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية العامة ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع. من خلال مكونات التنشئة السياسية.

1. ثقافة الفرد المكتسبة:

إن ثقافة الفرد المكتسبة هي احدى مكونات التنشئة السياسية. ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه.

2. ثقافة الفرد الذاتية:

إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعا لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة. مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها. والثقافة السياسة للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم.

1- ناجي الغزي، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية**. على الرابط،

www.djazairess.com/elayem/40273

تم تصفح الموقع يوم 2015/07/23.

3. ثقافة المؤسسة السياسية:

ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة النظام) أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها[1].

المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة وهي مؤسسات مستقلة في عملها عن الحكومة، وهي تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية.

وتبتعد تلك المؤسسات عن دور السلطة في صناعة قراراتها وسن برامجها التثقيفية، ويتقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة في مجال الوعي والتثقيف الاجتماعي والسياسي. من خلال دورها الاساسي والفعال في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع. وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقات الحاكمة.

ومؤسسات المجتمع المدني تمثل جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة وهي منظمات تقوم بعملية تثقيف وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم السياسي. ومواجهة الازمات والتحولات السياسية التي تؤثر في مستوى حياتهم ومعيشتهم باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية. كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة السياسية[2].

وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والانتماء، وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية. ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض ايدلوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته.

التنشئة السياسية السليمة تؤسس الاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع. وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير، واهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع[3].

1- **المرجع نفسه.**

2- سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، القاهرة: دار النشر والتوزيع، 2004، ص.40.

3- ناجي الغزي، **المرجع سابق.**

ولهذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني، لكونها الأقدر على ممارسة الدور التربوي التثقيفي في المجتمع على العملية الديمقراطية من خلال العلاقات الداخلية لكل مؤسسة.

رابعا: المجتمع المدني والاستقرار السياسي.

إن الاستقرار السياسي يمثل مطلبا أساسيا يقتضيه نجاح الجهود التنموية، فما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية[1]. وتشير ملاحظة الواقع السياسي للجزائر أنها عانت بشدة من أزمة الاستقرار السياسي.

في الحقيقة أن للاستقرار السياسي مقومات أساسية لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحديث عن استقرار سياسي حقيقي، ومن خلال تحليل هذه المقومات المتحكمة فيه، يمكن التساؤل عما إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دورا في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر؟

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا ومميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة، ومنها أزمة الاستقرار السياسي، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام، وهذا من شأنه تفعيل مقوم الاستقرار السياسي. المجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة والشفافية في التعامل مع المطالب المجتمعية، مما يساعد النظام السياسي على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب، وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية[2]، وامتصاص حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي، وفتح الباب للتنفيس عنها سلميا بالتعبير عن الرأي العلني وتعميق مفاهيم العمل المؤسسي، وتأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي والعمل الجماعي، وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية.

نلاحظ أنه بسبب أزمة الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وما استتبع ذلك من ممارسات قمعية من طرف السلطة وما صاحبه من تغييب للمجتمع المدني في تلك المرحلة ،فقد كان دوره جد ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي .وذلك بسبب أساليب الممارسة التي كانت سائدة آنذاك ،من طرف السلطة والمؤسسة العسكرية التي كان تعاملها مع الأزمة تعاملا أمنيا على أبعد الحدود. رغم المحاولات الكثيرة من طرف فعاليا المجتمع المدني، ودعوتها لتبني الأساليب والطرق السلمية – التي تعتبر من صميم عملها ومقوماته – لتجاوز الأزمة واستعادة الأمن والاستقرار.

1- أحمد وهبان، **المرجع السابق**، ص.73.

2- حسنين توفيق ابراهيم، **المرجع السابق**، ص،ص.190-191.

والملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية (كجمعيات حقوق الانسان) في تدعيم الاستقرار السياسي وذلك من خلال مشاركته أو إشرافه على العديد من مبادرات الحوار في بداية المرحلة، واتخاذها لمواقف مساندة ومدعمة لمساعي الوئام والمصالحة، بعد ذلك[1].

تساعد منظمات المجتمع المدني أيضا على دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول، وذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيء المجتمع لهذه النقلة المهمة، مما يعزز فرص التطوير السياسي السلمي، ويحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي. لكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية الثقافية في الجزائر لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية والتعددية السياسية[2].

رغم هذا الوضع، وفي اتجاه احتواء عناصر الأزمة السياسية، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ترسيخ القناعات والممارسات بأهمية الاختلاف واقرار مبدأ التعددية، وتيسير امكانية اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في انجاز أعمال ومشاريع مشتركة، والقضاء على ترسبات التفرقة المناطقية والطائفية والفئوية. وهذا ما يظهر جليا في تغيير عدد كبير من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب، والمشاركة في الحوار وتغليب طرق التفاوض والضغط السلمي[3]. كلها مؤشرات تؤكد على تغيير طفيف وتحسن نحو ارساء ثقافة مدنية تساعد على عودة الاستقرار السياسي والمجتمعي.

كما رأينا سابقا فإن مساهمة المجتمع المدني في توفير آليات تضمن سير الحياة الاجتماعية والسياسية القائمة على الحركة في ظل القانون والمؤسسات، ووجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة، من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي فوجود صحافة حرة ،وحضور جمعيات ونقابات ومنظمات فاعلة يشكل جبهة مطلبية واسعة تسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدالة.

وتلعب الدولة دورا أساسيا في هذا المجال؛ فهي من شأنها إتباع سياسات تشجع على التعايش والاندماج. والملاحظ في الجزائر هو الانفراد بالسلطة واحتكارها، وسيطرتها الكلية على كل أشكال المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة مؤسسات "مؤممة" مهمتها مباركة القرارات الحكومية.

1- هشام عبد الكريم، **المرجع السابق**، ص.145.

2- حسنين توفيق ابراهيم، **المرجع السابق**، ص.194.

3- مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003. تفاصيل أكثر.

لكن رغم ذلك فقد استمرت محاولاتها ولمرات عديدة لتغيير الوضع القائم وإرساء قواعد حكم ديمقراطي. بدليل ما تقوم به بعض المنظمات خاصة منظمات حقوق الانسان من نشاطات وما تقدمه من تقارير حول حالة الاستقرار السياسي والعمل على دفع السلطة نحو تبني استراتيجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن والاستقرار[1].

إلا أن الجزائر وكما يقول "هانسبيتر ماتيس" لا تمتلك أي استراتيجية للتفاعل والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي[2]. وهذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد "قوانين الجمعيات والنقابات" لأن تطورها سيعني المزيد من المطالب ومزيد من التهافت نحو الديمقراطية[3]، وأيضا فيما يخص استمرار سياسات السلطة وهيمنتها على الساحة وعدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي وتفعيل ثقافة السلم والأمن والدليل على ذلك الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ وفي السياسات والاجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي/الاستبدادي، لأجل تحقيق غايات وأهداف كما يقول "حسنين توفيق ابراهيم" تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة[4].

في الأخير يمكن القول بأن المجتمع المدني في الجزائر لم يساهم في تجاوز أزمة الاستقرار السياسي، نظرا لطبيعة السلطة وسياستها من جهة، ونظرا لهشاشة بنيته التنظيمية وتشرذمها وعدم امتلاك منظماته لاستراتيجيات واضحة من أجل إرساء "الثقافة المدنية" وتفعيلها، وفرضها على النظام السياسي.

المبحث الثالث: المنظور الاستراتيجي لإصلاح المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر.

يثير موضوع المجتمع المدني في الجزائر العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع، كما يثير أيضا العديد من المشكلات على صعيد الدولة بأجهزتها وقوانينها وسياساتها في المجالات العديدة، ولذلك تم وضع في هذا المبحث **المنظور الاستراتيجي** للآليات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر وهذا

1- عمران الرشق، "**هوية الأقليات بين الدولة والمجتمع المدني**". على الرابط،
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39360
تم تصفح الموقع يوم: 2015/08/02.

2- هانسبيتر ماتيس، "**مكافحة الإرهاب أنظمة عربية تخشى شراكة المجتمع المدني**". على الرابط،
www.onislam.net/arabic/newsanalysis-opinions/strategis-futures/83477/
تم تصفح الموقع يوم: 2015/08/03.

3- **المرجع نفسه.**

4- حسنين توفيق ابراهيم، **المرجع السابق**، ص.196.

بطبيعة الحال انطلاقا من العوائق التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر في سياق التطورات الحاصلة على الساحة الدولية والاقليمية ولهذا يتوجب وضع جملة الآليات لتكريس التنمية السياسة في الجزائر، لما يلعبه هذا الأخير من أدوار مهمة في العملية التنموية وكعاما أساسي في التغيير الديمقراطي. فالسؤال المطروح: ما معيقات المجتمع المدني في الجزائر وما هي الآليات الكفيلة التي تمكنه من تحقيق فعاليته؟

إذا كان واضحا الارتباط الوثيق بين نمو وتطور المجتمع المدني وتحقيق التنمية السياسية (**الاصلاح السياسي**) واعتماد كل منهما على الآخر كسبب ونتيجة، فإنه من المهم التطرق إلى ما ينطوي عليه المجتمع المدني في الجزائر من معوقات تحد من فاعليته كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغيرات اللازمة في البيئة (سياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية).

أولا: عوائق المجتمع المدني.

وإذا أردنا أن ندقق أكثر في المستويات العامة لهذه العوائق فإننا نستطيع أن نوجزها في ثلاث أبعاد لا تزال مغيبة وهي: البعد القانوني، والبعد السياسي، والبعد الثقافي – الاجتماعي.

1- العوائق القانونية.

تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات نشاط المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في التنمية السياسية. فالبنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية.

وإذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يشبه ذلك، فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة نفسها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارساتها وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية لا تصر كثيرا ولا تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب[1]. فهناك خنق للحريات الفردية والعامة، والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير. أما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام تعسف السلطة التي تمارس الإقصاء والتهميش

1- فهيمة شرف الدين، "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني"، **المستقبل العربي**، العدد 278، أفريل 2002، ص،ص.43-44.

لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي[1]. البديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولا، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه[2].

أما العلاقة بالقوانين فهي ليست بأحسن حال، مع وجود قوانين استثنائية وقوانين الطوارئ وجمود بعض القوانين والتشريعات التي لا تسمح بهامش من الحرية لمنظمات المجتمع المدني في ممارسة نشاطها المكفول دستوريا وقانونيا.

بعبارة أخرى، عندما نعالج مسألة المجتمع المدني انطلاقا من الفكر القانوني وموقعه في إطار المجتمع في كليته، تنكشف إذ ذاك العوائق التي تعرقل بروز المجتمع المدني، ويتمثل ذلك في عدة مؤشرات منها: أن الدولة في مجتمعنا لديها شبكة واسعة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والاتحادات المهنية والجمعيات بأنواعها، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته إلا تدخلت فيه تحت شعارات مختلفة، كما أن النظام السياسي لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة وإلى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع[3]، كذلك يشكل ضعف المؤسسات القضائية أحسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني في الجزائر.

العوائق السياسية.

بالإضافة إلى اعتبار أن إحدى أزمات المجتمع المدني تنبع من القيود القانونية والدستورية التي تفرضها الدولة على تنظيماته، فهناك أيضا عوائق وقيود أخرى تتمثل في العوائق السياسية وغياب الديمقراطية.

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأي ممارسة سلمية، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي لن يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم[4]، فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري

1- العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، **المستقبل العربي**، العدد 191، جانفي 1995، ص.88.
2- **المرجع نفسه**، ص.88.
3- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.219.
4- **المرجع نفسه**، ص.220.

والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

لذلك فإن النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يساعد بشكل حقيقي بتكوين مؤسسات المجتمع المدني، والعكس هو الصحيح، إذ أنه في ظل فقدان الحرية وبالتالي تقييد النشاط الخاص يكون عاملا عكسيا في تقلص مؤسسات المجتمع المدني، حيث لا يمكن للأفراد إقامة مؤسساتهم الخاصة من تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقافية ... إلخ.

من بين الأبعاد التي تطبع الوضع السياسي في الجزائر، ظاهرة تملك الدولة للنسيج الاجتماعي، فقد شكل انتشار السلطة في كل مجالات الحياة المجتمعية وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد حاجزا أمام إمكانية تحررهم واستقلال المؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات. وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع[1].

تسعى السلطة في الجزائر إلى الهيمنة على الممارسة السياسية وإلى تركيز جهودها باتجاه رفع مستوى أدائها وفاعليتها، في مناخ من السيطرة والضبط الأمني للمجتمع، ويصاحب هذا النهج وضع استراتيجيات تحاول منع قيام أي حركة تجنيد للمجتمع قد تضيق مجال سلطتها.

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني وترتبط أيضا بغياب الشرعية. (أزمة الشرعية) "Legitimacy Crisis" – التي تعني في معناها العام – "قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة[2]"، حيث أن فشل النظام في تحقيق التنمية السياسية المطلوبة وعجزه في تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية دفعه إلى تطبيق استراتيجيتين:

1- العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص.88.

2- السيد ياسين، "**مستقبل المجتمع المدني**"، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص.791.

1. التروع إلى التعددية المقيدة لتخفيف الضغط على النظام، واتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة، والتي لا يتضمن إمكانية تداول السلطة[1]، وفي هذا المجال يقول "عبد الحميد مهري": "إن السلطة تتعامل مع الأحزاب السياسية مهما كان لونها إذا كانت تلتقي استراتيجيا أو تكتيكيا مع مشاريعها السياسية، وتناصبها العداء إذا ابتعدت من هذه المخططات أو عارضتها[2]". والعلاقة مع المجتمع المدني تخضع لنفس هذه المعايير.
2. ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم يعترف بحقها في المشاركة السياسية أو التي لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة، كما حدث مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ (FIS)[3]. التي تم إقصاؤها من الساحة السياسية وحلها وحل الكثير من المجالس المنتخبة والجمعيات وإبعاد الآلاف من أنصارها إلى المعتقلات، وفصل الآلاف من وظائفهم. وما تبع ذلك من إعلان حالة الطوارئ وإنشاء المحاكم الخاصة وتعديل الدستور، وحتى تجاوز القضاء والقانون في حالات كثيرة[4].

بالإضافة إلى كل المعطيات السابقة، يتحدث "عبد الله ساعف" عن ظاهرة توجيه السلوكات السياسية نحو الخارج، والتي يقصد بها بأن سلوكات السلطة في المجتمعات العربية بشكل عام هي سلوكات موجهة للخارج؛ بحيث تظهر كل التصحيحات والإصلاحات التي تقوم بها السلطة موجهة بالأساس إلى الخارج، في محاولة دائمة لتحسين صورتها الديمقراطية من أجل الحصول على أكثر ما يمكن من مشروعية فوق وطنية، والمحافظة على ما هو أساسي لاستمرارها[5].

لقد أدى غياب الديمقراطية كممارسة للبيئة السياسية إلى شيوع اللامبالاة السياسية بين الجماهير، وبروز ظاهرة الاغتراب، وظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية وازدياد حركيتها وفاعليتها الاجتماعية وقدرتها على تعبئة الجماهير، وبروز تيار ديمقراطي يسعى إلى تفعيل المجتمع المدني[6].

1- **المرجع نفسه**، ص.792.

2- عبد الحميد مهري، "المصالحة الوطنية لم تكن في حاجة إلى استفتاء"، **جريدة الشروق اليومي**، الجزائر: العدد 1527، بتاريخ 06 نوفمبر 2005، ص.5.

3- السيد ياسين، **المرجع السابق**، ص.792.

4- عبد الحميد مهري، **المرجع السابق**، ص.5.

5- عبد الله ساعف، "**المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي**"، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992، ص.250.

6- السيد ياسين، **المرجع السابق**، ص.792.

2- العوائق الثقافية – الاجتماعية.

لا يختلف معظم الباحثين والمحللين من اعتبار البنية الثقافية السائدة في الجزائر هي سبب رئيسي من الاسباب المعيقة للمجتمع المدني، ولعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة الثقافية هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي، تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية. وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في "تدهور قيم العمل، والأداء، والفاعلية، والكفاءة ... إلخ[1]"، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مدني فعال.

لا بد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي – الثقافي الذي يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق في عزلة عن التفاعل مع المحيط، ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمة والمعيارية، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات: مهنية، مهارية وعقيدية. وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق تداول على السلطة ودوران النخبات، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع[2].

لا يوجد شك في أن الفشل الذي مني به مشروع التنمية عموما والتنمية السياسية خصوصا مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، وذلك يعود في جزء منه إلى نمط الثقافة السائد، الذي لا يسمح بخلق وعي وبخلق استقلال وظيفي، بسبب فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما. فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني نفسها (كالنقابات، الجمعيات، والاعلام ... إلخ) التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا إلى عمق التحولات الحاصلة في تلك المرحلة، وكذلك بفعل إخضاعها لأولويات المناورة السياسية واستعمالها بطريقة ميكيافيلية من قبل السلطة والأحزاب على حد سواء[3]. وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في انتاج

1- العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص.85.

2- **المرجع نفسه**، ص،ص.86،85.

3- **المرجع نفسه**، ص.86.

نسق القيم والحفاظ عليه فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع، مؤدية إلى فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل وأنماط التفاعل الضابطة إياها[1].

إلى جانب هذه القيم السلبية يبرز شعور بين أفراد المجتمع خاصة أبناء الطبقة المتوسطة (التي تمثل القلب النابض للمجتمع المدني). ومن مظاهر هذا الشعور التجاهل السياسي العام، وعدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا، وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة، وانتشار عدم روح عدم الانتماء. وبالتالي تصبح المشاعر والقيم السائدة مزيجا من الاغتراب والشعور العام بالتهميش والحرمان الاجتماعي، التي بدورها تهيء المواطن لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق، والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة[2].

من جهة أخرى فإن هناك جانبا آخر يتعلق بأزمة الهوية (Identity Crisis)، والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية في المنافسة السياسية والذي يتم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع وتمنع سيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع. إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة[3]، ولا تسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بنمو مجتمع مدني.

تمثل كل تلك المظاهر للبيئة الثقافية – الاجتماعية عوامل ذات تأثير سلبي على مسار التنمية السياسية، والتي تجعل من المتعذر تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي وتوفير الاستقرار السياسي اللازم.

ثانيا: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

إن وجود مؤسسات المجتمع المدني شأنها شأن مختلف المؤسسات تخضع لقواعد وآليات خاصة بها من جهة، ولتكون ناجعة وفعالة تحتاج إلى متطلبات أو شروط لا بد من توفرها من جهة أخرى التي تدعم بناء مؤسسات وتفعيل دورها الذي يرتبط بالمشاركة في العملية التنموي عبر توزيع الموارد بشكل أكثر عدلا وترسيخ

1- **المرجع نفسه**، ص.86.

2- بومدين طاشمة، **المرجع السابق**، ص.212.

3- العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص.88.

مفاهيم المواطنة بما يضمن تعزيز الاندماج الاجتماعي والولاء الوطني، ودعم ثقافة ديمقراطية وحقوق الانسان لتحقيق المشاركة في صنع السياسات السياسية والاقتصادية.

بمعنى آخر هناك مجموعة من الوسائل التي يجب اجتماعها لكي يتمكن المجتمع المدني من أداء وظيفته. وفي ضوء ذلك هناك ثلاث وسائل رئيسية لتدعيم نجاعة المجتمع المدني وفعاليته.

1/: الإطار القانوني – السياسي:

يتضمن الإطار القانوني – السياسي مبادئ وقواعد قانونية وسياسية تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته، وهي كما يلي:

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات[1]، وتوضيح الحدود بين مؤسسات وأجهزة الدولة حسب الأدوار والوظائف، وكذلك تعيين العلاقات الموجودة بينها[2].
- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تحكم وتنظم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.
- احترام النظام القضائي واستقلاليته لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية[3].
- ينبغي أن تعبر مجمل القوانين عن الرغبة في بناء دولة حديثة بعيدا عن الترعة الانتقائية وأنصاف الحلول[4]، وأن تحول القوانين دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور، أو إعلان الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها.
- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات.
- إذا تم التسليم بضرورة وجود كل هذه المبادئ والقواعد القانونية – السياسية فإن أنسب وسيلة لهذا الغرض هو تحقيق الديمقراطية وتكريس مبادئها، للوصول إلى المجتمع الديمقراطي، والمجتمع الديمقراطي لا

1- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.218.
2- العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص.93.
3- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص،ص.218-219.
4- العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص،ص.93-94.

يقوم على وجود دولة قانونية وديمقراطية فحسب، ولكنه يتجاوز ذلك نحو توطين مبادئ الديمقراطية في ممارسات الفرد والجماعة معا.

2/: الإطار الاقتصادي – الاجتماعي:

يقصد به تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لابد منه لتوليد المجتمع المدني، فحتى الآن: ينسب المجتمع المدني إلى بلدان الرأسمالية الغربية المصنعة بشكل متقدم، أي أن المجتمع المدني هو مجتمع متقدم صناعيا. وعلى الأساس ليس من الصعب أن يلاحظ المراقب السياسي أن نظم الديمقراطية المتعارف عليها قد نشأت في تلك الأقطار التي نجحت قبل غيرها في السيطرة على العملية الحضارية والتقنية والعلمية والإنتاجية، أو بكلمة مختصرة على الحداثة[1].

والتطور الاقتصادي والاجتماعي يمكن إلى درجة كبيرة من خلق مجتمعا مدنيا متطورا ومنتجا في نفس الوقت لا يكون عالة على الدولة التي يقتصر دورها على وضع القواعد القانونية وتعهدات اقتصادية واجتماعية تدفع بالسلوك الديمقراطي داخل مؤسسات الدولة، ويقلل من العنف السياسي الذي تلجأ إليه مؤسسات المجتمع المدني، حيث كلما زادت درجة التنمية الاقتصادية انخفضت درجة العنف السياسي وهو الحال في الدول الديمقراطية التي حققت قدرا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا للدور الذي تقوم به هذه المؤسسات الوسيطة من تنظيم العلاقات بين الدولة والمواطن، ذلك أن الأشكال المفتوحة للمشاركة تسمح بالإدارة السلمية للتوترات الاجتماعية وتوجيه المظالم العامة من خلال العملية السياسية[2].

إن وجود مستوى من النمو الاقتصادي يسمح من ايجاد مجتمع مدني متطور ومنتج، حيث تجد المؤسسات والتنظيمات السياسية والنقابية والمهنية نفسها قادرة على أن تعمل بأكثر استقلالية وفعالية. ولذا فإن فهم الأشكال المشوهة للمجتمع المدني يكون من خلال إدراك هذا المنطق والنظر إلى الأمر في سياقه الصحيح هو البدء من المدخل أو المرتكز الاقتصادي – الاجتماعي المحتجز لا يمكن إلا أن يولد مجتمعا مدنيا محتجزا.

والمطلوب هو الاستناد إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية، يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيدا عن الدولة، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي

1- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.229.

2- ثناء فؤاد عبد الله، **المرجع السابق**، ص.296.

على بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من امكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة[1].

وتتوقف هذه العمليات على عمق التغييرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير، خصوصا في هياكل الادارة العمومية والمؤسسات المالية وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي، سواء في مرحلة الانتاج أو التوزيع أو التنسيق. فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في انهاء أسلوب التسيير البيروقراطي، واعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في اطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره: الدولة، المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة، وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل[2] ... إلخ.

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من الهيئات الاجتماعية التطوعية المستقلة (مؤسسات المجتمع المدني) والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداة الحكومة، بل تشجع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على ايجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية الازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي. وقد أعطى هنتنجتون S.Huntington هذا التصور بعدا أمبريقيا في كتابه "الموجة الثالثة للديمقراطية" حيث قال بأن التحولات الديمقراطية" حيث قال بأن التحولات الديمقراطية مرتبطة بتحقيق مستويات من التنمية الاقتصادية[3].

3/: الإطار الثقافي:

إن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها، ما لم تعززها بل تسبقها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين مع احترام حقهم في التنظيم والاجتماع والتفكير والتغيير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد

1- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص،ص.230-231.

2- العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص،91.

3- عمار علي حسن، "**الديمقراطية والتنمية ... تبادل منافع لا ارتباط حتمي**". على الرابط،

www.ahram.org.eg/archive/2003/7/11/File9.htm

المعرفة بمثل هذه الحقوق، وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها. وتشير بعض الكتابات إلى كل هذه العناصر تحت اسم الثقافة المدنية[1] (Civic Culture).

بمعنى آخر لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

لكل مجتمع خصوصيته تعكسها الثقافة السائدة بين أفراده، هذه الثقافة التي تطورت بفضل جملة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر الميراث التاريخي والحضاري والتركيب الاجتماعي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت انتماءاته المختلفة، ما جعل الكثير من الكتاب يستندون في دراستهم للديمقراطية إلى نسق القيم السائدة في المجتمع وحددت الثقافة السياسية بـ "الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة من الأجزاء".

إذا: إن وجود مجتمع مدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة أي أبنية ترتبط بنظام القيم ولا سيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية. من جهة ثانية يوجد ترابط وثيق الصلة بين المؤسسات من جهة، والعقلية السائدة في المجتمع من جهة ثانية، لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأتم، إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط. أو بعبارة أخرى فإن المجتمعات التي توجد فيها قطاعات متفاوتة من ناحية التطور، بوسع المؤسسة أن تمثل القطاع الأكبر تطورا في المجتمع وأن تؤثر في القطاعات الأخرى الأقل تطورا[2].

وفي ضوء ما تشكله الثقافة من أهمية للمجتمع المدني، نحاول البحث في العلاقة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني انطلاقا من الفرضية التي تفيد بأن "محدودية الثقافة السياسية يعتبر عائقا رئيسيا من العوائق المعطلة لتطور المجتمع المدني.

الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة، وهي تحتكم في الاتجاهات وتنظم صيغ التزام الأفراد، فهي إذا عنصر كبير ومهم في العمل السياسي. إذ تنظم التبادل السياسي

1- مصطفى كامل السيد، **"مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي"**، ورقة مقدمة إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص.658.

2- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.224.

وتهمين على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة، كما تحدد سلوكات الأفراد. وتتضمن التبادل السياسية المقومات التالية[1]:

- التوجهات نحو النظام السياسي، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده، وقيمه وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلبا أو إيجابا، كما أنها تتعلق أيضا بنظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي، وفي سير عمله وفي القرارات التي يتخذها.
- التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته. وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتها، وفي إسهامه بها، وفي ربطه بين وضعه الاجتماعي – الاقتصادي وآرائه ومواقفه السياسية.

تتحدد إذا علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة على ضوء نمط الثقافة السياسية السائد، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الاطار الثقافي السائد مجتمعيا، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة أو المساهمة وثقافة التعبئة أو الخضوع. ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية، ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين ومن ثم دورهم في إطار البنية السياسية، ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة أو تعبيرا عنها، فينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة.

فالوعي الديمقراطي في الجزائر بحاجة إلى ثقافة سياسية مشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية التي تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتدفعها للتخلي عن ثقافة الخضوع التي أعاقت تطورها في الفترات السابقة ولعبت عدة ظروف في تشكلها وتنميتها، والاعتماد على التفعيل الثقافي بهدف تحقيق المنظومة الذهنية الجماعية المساعدة على تحقيق إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية في كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن حجم المشاركة المجتمعية الفاعلة هي التي تحدد مستوى الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة في الفضاء الاجتماعي يمثل أحد المتغيرات الأساسية في تحول الوعي الديمقراطي.

1- **المرجع نفسه** ، ص.226.

ويمكن أن تستخدم الثقافة في ترسيخ دعائم القوى القومية عن طريق ما يمكن أن تمارسه من دور في تغيير أنماط المشاركة السياسية للجماهير[1]، وجعل المواطنين موجهين لعمل النظام السياسي ومن ثم التأثير في نتائج عملياته المختلفة التي تظهر عادة بصيغة قرارات وسياسات[2].

بعبارة أخرى من غير الممكن للديمقراطية – كأساس للتنمية السياسية – أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا بظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة ، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق التنمية السياسية من دون إطار ثقافي يساعد على ذلك.

على هذا فإن نموذج الثقافة السياسية الملائم لتطوير المجتمع المدني هو النموذج الذي يركز على امكانية التنافس السلمي بين القوى السياسية، والتكافؤ النسبي في السلطة بين مراكز اتخاذ القرار ثم الثقة المتبادلة بين الأفراد. وكل ذلك يلعب دورا مهما في تشكيل المعتقدات السياسية السليمة لدى الأفراد. مما ساعد على تحقيق التنمية السياسية.

1- عامر رمضان أبو ضاوية، **المرجع السابق**، ص.209

2- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.226.

خلاصة الفصل الثاني:

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا الفصل المعنون بـ "موقع المجتمع المدني ضمن إحداث عملية التنمية السياسية في الجزائر" في النقاط التالية:

- لقد تم التطرق بالتفصيل لواقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال الكشف عن هذه المكونات والبنية الأساسية من (الأحزاب، تنظيمات نقابية، جمعيات، إعلام ...)، مع الوقوف على حقيقة وأبعاد هذا التطور الذي ارتبط بهذه البنية الأساسية، وارتباط هذه المؤسسات بالمناخ القانوني والسياسي القائم، وصور التفاعل مع السلطة.
- أيضا هنا لعبت منظمات المجتمع المدني في الجزائر رغم الضعف وتبعيتها للسلطة دورا إيجابي عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية وارساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق مستوى من التنمية السياسية. وبهذا فإن المشار إليه هنا أن دور المجتمع المدني كان هاما في ارساء قواعد الديمقراطية في الجزائر **"فكرا وممارسة"**، فلقد كان لهذه التنظيمات نشاطات مختلفة لكن عانت من خلال القوانين وعلاقتها بالمجتمع والمواطن –وهذا بطبيعة الحال – هنا أصبح من المهم في تفسير دور المجتمع المدني كفاعل في عملية التنمية السياسية. وأيضا كان هناك للمؤسسات المجتمع المدني دفع إلى المشاركة السياسية وتفعيلها، بدفع الأفراد إلى المشاركة وأيضا النظام السياسي من خلال فتح السبل "القانونية – السياسية" وبهذا تكون المشاركة السياسية أكثر حيوية كلما كان النظام السياسي هادفا ومحققا إلى تأسيس الحياة الديمقراطية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية. بالإضافة إلى الدور المهم ويساهم في تفعيل الاستقرار السياسي من خلال بلورة تصورات وآليات إلى القول اعتباره فاعلا أساسيا في وضع حد لأزمة الاستقرار السياسي بكل مراحله إلى يومنا هذا.
- من الملاحظ تم وجود مجموعة من العوائق للمجتمع المدني في الجزائر، "القانونية، السياسية، الثقافية/الاجتماعية" تحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وبهذا تم إيجاد مجموعة من الآليات والأطر "القانوني / السياسية، الاقتصادية / الاجتماعية، الثقافية" كدواعم وفواعل أساسية وبهذا فقد تم التأكيد أنه بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها الكامل الحقيقي في عملية التنمية السياسية.

الخاتمـــــــــة.

الخاتمـــــــــة:

لقد استقطب مفهوم المجتمع المدني اهتماما كثيرا في الأوساط الأكاديمية لما له من دور رئيسي في توجيه حاجات الأفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم وبعث التنمية في جميع جوانبها، فلقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع وتعدد مجالات نشاط المجتمع المدني، فهو يساهم بصورة واضحة في تجسيد الاصلاحات السياسية، وتحقيق ديمقراطية المشاركة، ومراقبة السلطة السياسية والادارية وترشيد الحكم.

فهو أيضا مؤشر مهم لا يكاد ينفصل عن معايير التنمية السياسية، بحيث يرتبط دوره في المساهمة في عملياتها الأساسية وقدرته الوظيفية على التأثير في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، فهو عنصر فاعل يرتبط بنيويا ووظيفيا بالتنمية السياسية.

وعلى هذا الأساس فقد سعت الدراسة في إطار النظري، إلى تتبع البناء النظري والمنهجي لمفهوم المجتمع المدني حيث تم تتبع المجتمع المدني في الأبيات المعاصرة من خلال صيرورته التاريخية وتحليلها في البيئة الغربية والعربية، والتي أعطت كل المدارس الفكرية المختلفة تعاريف مناسبة وتحديد المفاهيم المشابهة له وتحديدا لخصائصه، وأيضا انبنى على مجموعة من المكونات والوظائف والتي اكتسبه المزيد من الأهمية في ضوء التحولات والتغيرات الجديدة في المفاهيم والممارسة، حيث أصبح له دور بارز في بناء وترسيخ قيم الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية واقرار حقوق الانسان، وبات أيضا يشكل عامل ضغط هام جدا على الحكومات ولاعبا أساسيا في عملية بناء وتكوين المجتمعات.

كما تم ضبط وتحديد المدلولات النظرية لمفهوم التنمية السياسية في السياق التاريخي من خلال التطرق إلى تعريف إجرائي للتنمية السياسية بعدما تم تناول مختلف أهم المداخل النظرية المفسرة لقضية التنمية السياسية، وكذا الأهمية التي تكتسبها في المجتمعات النامية والتي تواجه مشكلات وأزمات ترتبط بالتطور السياسي، وقد تبين أن التنمية السياسية عملية وليست حالة، وأنها كعملية ذات أبعاد عديدة وليست أحادية الاتجاه، كما أنها ترتبط بغايات وأهداف سياسية متنوعة، ومن هذا فقد تكشفت لنا جوانب الدينامية لهذه العملية خلال البحث في البنى الفكرية والمؤسسات التي تتند إليها.

إن الحديث عن المجتمع المدني يستوجب ضرورة الإشارة التركيز على تحديد مؤشرات التطور في البنية الأساسية للمجتمع المدني ومكوناته وواقعة، وانعكاسات هذا البعد على العلاقة بينه وبين السلطة. مما يساعد على

تحديد مستوى الاستقلالية التي تتمتع بها هذه التنظيمات في ظل الممارسة الديمقراطية وواقع ارتباط المؤسسات بالمناخ القانوني والسياسي القائم في هذه الفترة.

وقد تم دراسة مستوى التأثير بالتطرق إلى مؤثرات أساسية هي "الديمقراطية، المشاركة السياسية، والاستقرار السياسي" مع استيضاح علاقة المجتمع المدني بها ودرجة التفاعل والتأثير في هذه المؤثرات رغم ضعف وتبعيتها للسلطة.

لكن على الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في الديمقراطية والمشاركة السياسية وتسييرها للجماهير مما يحقق تفعيل الاستقرار السياسي، وبهذا فقد تأكد من محدودية دوره في ذلك. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها ما يتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني نفسها، وأيضا أسباب متعلقة بالسلطة السياسية.

وتم ملاحظة المعيقات للمجتمع المدني في الجزائر المع وجود الآليات والأجل التي حددتها الدراسة كمتطلبات أساسية لتدعيمه برفع تلك القيود وتدعيم استقلاليتها بعيدا عن هيمنة السلطة.

استنادا إلى ما تقدم، وترتيبا عليه، يمكن تلخيص **نتائج الدراسة** كما يلي:

- إن المجتمع المدني في الجزائر يضم مجموعة مؤسسات لم تتصف بالمرونة اللازمة لتتمكن من أداء دورها كفاعل في عملية التنمية السياسية، فهي تتميز بالانحلال الأطر التنظيمات القائمة وقلة تمايزها وتنوعها، وبالتالي فهي أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزماته.
- افتقاد الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى الديمقراطية الداخلية، سواء على صعيد شغل المناصب والوظائف أو اتخاذ القرارات، وهذا يؤدي إلى الصراعات وانشقاقات، كما أن معظمها يعاني من غياب الديمقراطية وهذا ما أثر سلبا في التنسيق فيما بينها للقيام بالأعمال وأنشطة لتعزيز قدرتها على التعامل مع السلطة والتأثير في القرارات السياسية.
- إن امكانية الحديث عن مجتمع مدني في الحالة الجزائرية ذلك أن اشكالية وجوده كمفهوم وممارسة حددها الفحص التاريخي لواقع التنظيمات المختلفة رغم ضعف كثافتها وشموليتها في مراحل تشكلها، وتوفرت على مواصفات المجتمع المدني الحقيقي لدورها في الحفاظ على الهوية الثقافية وتشكيل الوعي السياسي والديني لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة منها رموز الحركة الوطنية أثناء المرحلة الاستعمارية.

- علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة هي علاقة غير سوية، تتميز بهيمنة واضحة للسلطة على تحركات وأنشطة هذه المنظمات، وذلك من خلال عدة نماذج من القيود القانونية والسياسية والادارية. كتدخل السلطة بأساليب قانونية وإدارية في شؤون النقابات المهنية بهدف فرض سيطرتها على هذه النقابات والحد من نشاطها السياسي.
- إن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني تنتعش في الديمقراطية، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية واستقرارها، وفي ضوء ذلك ونظرا على الضعف وهشاشة المجتمع المدني في الجزائر، فهو لم يساهم بشكل كبير في دفع عملية التحول الديمقراطي، في ظل القيود التي فرضت عليه بدرجات متفاوتة.
- مؤسسات المجتمع المدني لا تمتلك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادر القوة، والضعف، فهي لا تمتلك تصورا واضحا للتغيير السياسي، ولم تتبلور بالدرجة التي تمكنها من منافسة النظام السياسي وفرض توجهاتها وآرائها التنموية.
- إن المجتمع المدني غير قادر على تأثير في السياسات العامة وخيارات النخب الحاكمة، فهي كثير من الأحيان يتم استبعاده من عملية وضع السياسات العامة واعداد البرامج الحكومية، لكن إذ أن هذه المشاركة المتاحة لهيئات المجتمع المدني تساعد على تقييم مستوى الأداء الحكومي وتشجع بذلك الأفراد على المطالبة بالإصلاح ويزيد من نسبة تنفيذ السياسات.
- إن المجتمع المدني في الجزائر تأثر إلى حد بعيد بأزمة الشرعية وما قابلها من تقليص للحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني، وزيادة اجراءات الضبط والتحكم في العملية السياسية.
- لقد ساهم المجتمع المدني بشكل لافت في عملية الاصلاح للدستوري – القانوني، خاصة التنظيمات السياسية والحقوقية التي كانت لها تأثيرها البارز على المستوى. حيث مارست بعض الضغوط على النظام لإدخال بعض الاصلاحات التي من شأنها تحقيق مستوى من التنمية السياسية.
- لقد تأثر المجتمع المدني بضعف مقومات الديمقراطية في الواقع "السياسي، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" في الجزائر، مما قلص من إمكانياته للتطور وبالتالي القدرة على المساهمة في تحقيق التنمية السياسية. ويتجلى ذلك في مظاهر عديدة منها "ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، تدني قيمة الديمقراطية ضمن أولويات المواطن ... إلخ" كل هذه الامور تمثل عقبات أمام عملية التطور الديمقراطي وتدعيم المجتمع المدني في الجزائر.

- مساهمة منظمات المجتمع المدني رغم القيود التي تفرضها السلطة في العمل على دفع تشجيع الجماهير على المشاركة في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال، وتمكينهم من التعبير عن مصالحهم ورغباتهم ومعتقداتهم وتهيئة الفرصة أمامهم للمشاركة في ترشيد عمل السلطات ودفعها للتقيد بمبدأ المشروعية والاحتكام للقانون.
- يمكن القول، أن المشكلة الرئيسية التي غالبا ما واجهتها منظمات "**المجتمع المدني**" في سعيها نحو تحقيق التنمية السياسية، كانت تتمثل في المدى الذي يمكن أن تصله قدرتها على التكيف مع ضغوط السلطة المتغيرة، ورفع المطالب الرئيسية التي تتوافق مع مرحلة النمو ومستوى التحديث الذي يمر به المجتمع، فمن أهم هذه المطالب، رفع المشاركة السياسية بكل ما تعنيه من متضمنات انتخابية وتصويتية واجراءات أخرى تكفل لأفراد المجتمع قدرا أكبر من الحقوق والحريات.
- رغم ما متى الحرية المتاح والتعددية السياسية كقاعدة للممارسة السياسية، ورغم اقرار حرية الرأي والتعبير، والتحسن النسبي في سجل حقوق الانسان، وبالرغم من الأدوار النوعية للنخبة السياسية في الآونة الأخيرة، إلا أن هناك ضرورة ملحة لتفعيل هذه الآليات، من أجل ضمان مساهمة أكبر للمجتمع المدني وتفعيلا لأدواره في المجال السياسي، بما يحقق التنمية السياسية في الجزائر.
- إن المجتمع المدني ينطوي على معيقات تحد من فاعليته في تحقيق التنمية السياسية، والتي تتحدد عموما في ثلاث أبعاد وهي: البعد القانوني، والسياسي، والقافي الاجتماعي. حيث تبرز العوائق القانونية في القوانين والتشريعات – التي تحكم وتحدد نشاط منظمات المجتمع المدني وتنظم علاقتها بالسلطة، أما العوائق السياسية فتتمثل في الممارسة السياسية غير الديمقراطية، والعوائق الاجتماعية – الثقافية والتي تتمثل في ضعف وهشاشة البنية الثقافية ومنظومة القيم والمعايير السائدة.
- "ولقد لاحظ **الباحث** أيضا أنه تم استنتاج ضعف دور المجتمع المدني" بنيويا ووظيفيا" في التنمية السياسية في الجزائر، وذلك بسبب نزوع السلطة نحو الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني وتدخلها المستمر في شؤونها من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والأمنية والادارية والمالية عليها، مما يحد من فاعليتها واستقلاليتها ويجعلها مجرد امتدادات للمؤسسات الرسمية في العديد من الحالات.
- ولضمان فعالية ونجاعة مساهمة المجتمع ونجاعة مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية، لا بد من تكريس الشفافية والديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني إضافة إلى النأي بها من الولاءات الحزبية والمصالح الشخصية الضيقة وكذا اهتمام الدولة أكثر بالمجتمع المدني بشكل فعلي وحقيقي.

لكن من خلال النتائج المختصرة لهذه الدراسة وعملا على ضمان مساهمة وإحداث ناجعة لمؤسسات المجتمع المدني في ظل المساعي السياسية التنموية، كان لابد على **الباحث** ادراج بعض المقترحات التي من شأنها تلمس مسعى النهوض بها إلى جانب ميكانزمات وتحركات أخرى وذلك على النحو التالي:

- يتطلب تحقيق التنمية السياسية جهودا تضافرية وتعاونية من جميع القطاعات والجماعات في المجتمع. كما يتطلب مشاركة متساوية من الأطراف الرئيسيين للتنمية "الدولة/الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني" وهذا بطبيعة الحال يتطلب وجود قدرة لهذه الأطراف الرئيسية على التعاون والمشاركة في مسؤولية تحقيق التنمية.
- التنمية السياسية في الجزائر تحتاج إلى اصلاح دستوري وتشريعي يضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وتحديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بشكل سلمي، وضرورة الاقرار وتجسيد مبدأ تداول السلطة وذلك من خلال تفعيل الآليات والمساعدة على تجسيد ذلك فعليا.
- العمل على التمكين لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، عن طريق تحقيق أكبر مستوى من استقلاليتها عن السلطة وتفعيل دورها في رسم السياسات العامة من خلال اعتماد قنوات وأطر قانونية تجسد هذا الدور بما يحقق الاستفادة المتبادلة والتعاون والتكامل بين مهام السلطة الحكومية وما يمكن أن تؤديه تشكيلات المجتمع المدني.
- ضرورة نشر الوعي بأهمية دور المؤسسات المجتمع المدني في التغيير والانخراط في نشاطاتها مع إعطاء مكانة أفضل للمجتمع المدني الناجحة، وعرض تجاربها في التنمية.
- إن التزام منظمات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية، إنما يمثل عنصرا مهما وجوهريا لتفعيل دورها في تدعيم عملية التطور الديمقراطي. كما أن إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة ترتكز على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها، وتقليص مظاهر التبعية للخارج، تشكل عنصرا آخر في عملية إصلاح الدولة وتدعيم دور المجتمع المدني.

الأشكال والجداول.

الجدول رقم: 01

يوضح التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي[1].

نوع المجتمع	المميزات	الأشكال التنظيمية	التقاطعات
المجتمع المدني	قاعدة تنظيمية مؤسساتية، سلطة عمومية معروضة للتداول، مبدأ المصلحة، العلاقة الديمقراطية.	النقابة، الرابطة الحقوقية، الاتحاد الطلابي، الجمعية النسائية المنتدى الاقتصادي والاجتماعي.	إن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي ينشئها المجتمع بغية الدفاع عنه بالقدر الضروري عن استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو السلطة المركزية. في هذا تشترك أهداف المؤسستين، مع اختلاف في طريقة العمل
المجتمع الأهلي	قوام سلطوي، تراتبية السلطة هرمية (محمية بالدين والعرف)، التضامن العصبوي قائم على علاقة النسب الدموي أو الولاء (علاقة سلطوية)	القبيلة، العشيرة، الطائفية، المذهب، التربية، التعليم والعلماء...	

1- عبد الاله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني**، ط 1، بيروت: إفريقيا الشرق، 2001، ص.19.

الجدول رقم (02)

يوضح مداخل التنمية السياسية[1]:

صامويل هنتنجتون	إيزنستات	ألموند	أوركانسكي
1- ترشيد السلطة. 2- تميز الوظائف والابنية. 3- زيادة المشاركة.	1- تحديث محدود يرافقه استيعاب الطبقات الوسطى، تنمية العام والتكنولوجيا. 2- تحديث جماهيري: استيعاب الجماهير، الانتشار المكثف للعلم والتكنولوجيا.	1- بناء الدولة. 2- بناء الامة. 3- المشاركة. 4- التوزيع.	1- سياسة التوجيه البدائي. 2- سياسة التصنيع، بدائل: أ- نموذج بورجوازي. ب- نموذج ستاليني. ت- نموذج فاشستي. 3- سياسة الرفاهية القومية، بدائل. أ- نموذج الديمقراطية الجماهيرية. ب-النموذج النازي. ج- النموذج الشيوعي. 4- سياسة التوجيه البدائي.

1- نداء مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية**، "دراسة نظرية"، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ص.138.

الجدول رقم (03)

يوضح منظورات مشاكل التنمية السياسية[1]:

ألموند التحديات– challenges	روستو المتطلبات– requirements	لجنة السياسات المقارنة الازمات– crises
بناء الامة.	الهوية.	الهوية.
بناء الدولة.	السلطة.	الشرعية والتغلغل.
المشاركة والتوزيع.	المساواة.	المشاركة والتوزيع.

1– محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، ط 1، بنغازي: منشورات قار يونس، ص.186.

الشكل رقم (01)

يوضح أزمات التنمية السياسية وعلاقاتها ببعضها[1]:

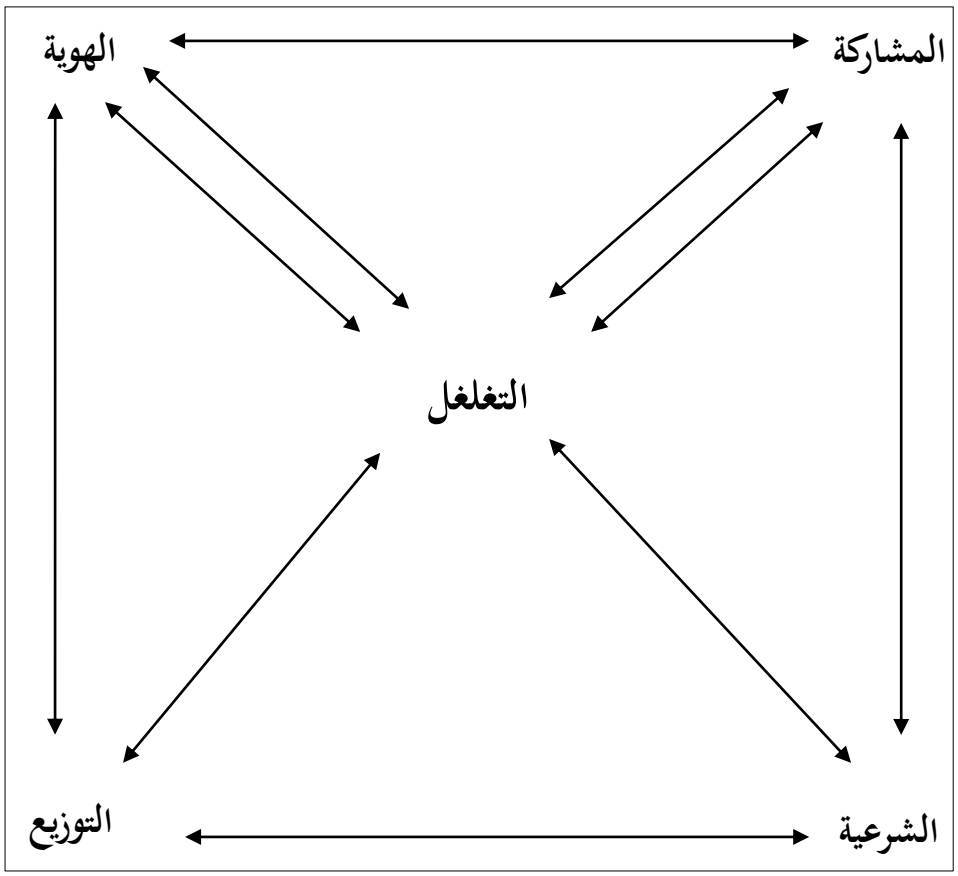

1- نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية – دراسة نظرية – بنغازي: منشورات قار يونس، ص.142.

الجدول رقم (04)

يوضح تطور الجمعيات في الجزائر[1].

السنة	1989	1990	1995	1999	2001	2002	2005	2007
عدد الجمعيات	8100	15100	13500	54000	64000	70000	75000	80000

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية الفرعية للجمعيات، تقرير عن الاحصائيات السنوية للجمعيات الجزائرية، 2007.

جدول رقم (05)

يوضح تطور عدد الجمعيات بعد 2000[1].

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
عدد الجمعيات الوطنية	883	911	942	947	954	1000
عدد الجمعيات المحلية	63789	70058	72331	75140	80539	82000

1- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني بالجزائر، "نسخة إلكترونية"، تصنيف ورقم الوثيقة: أبحاث ودراسات، عدد 6485، 2015/08/15، www.ngoce.org

الجدول رقم (06)

يوضح تطور نسبة المشاركة الانتخابية 1990، 1991، 1995، 1999، 2004، 2009، 2014[1].

العملية الانتخابية	نسبة المشاركة
الانتخابات البلدية 1990	% 65.15
الانتخابات التشريعية 1991.	% 59.00
الانتخابات الرئاسية 1995.	% 75.73
الانتخابات الرئاسية 1999.	% 60.25
الانتخابات الرئاسية 2004.	% 58.07
الانتخابات الرئاسية 2009.	% 74.11
الانتخابات الرئاسية 2014.	% 51.70

1- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، ط 2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999، ص،ص.543-546.

قائمة المراجع.

المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- الكتب: باللغة العربية.

1- أبو شنب، جمال، **الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث**، مصر: دار المعرفة الجامعية، (ب س).

2- ابن خلدون، عبد الرحمان، **مقدمة ابن خلدون**، بيروت: دار الفكر، 2004.

3- أحمد رشوان، حسين عبد الحميد، **التغيير الاجتماعي والتنمية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1997.

4- أبو هيف، عبد الله، **الحرية والمجتمع المدني والعولمة؛ الفكر السياسي**، ربيع 2002.

5- بلقزيز، عبد الاله، **في الديمقراطية والمجتمع المدني**، ط 1، بيروت: إفريقيا الشرق، 2001.

6- بن سعيد العلوي، سعد، وآخرون، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الغربي الحديث**، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

7- البابا، طلال، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث – في المنهج**، ط 3، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986.

8- بشارة، عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية – مع اشارة المجتمع المدني العربي–**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

9- بوشعير، سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء 1، ط 6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

10- توفيق، ابراهيم، حسنين، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

11- توفيق، ابراهيم، حسنين، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط 1، بيروت: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

12- توريدي، محمد علي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

13- تمام أبو كريشة، عبد الرحيم، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

14- الجنحاني، الحبيب، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، المغرب: منشورات الزمن، 2006.

15- حسن خليفة، فريال، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**، ط 1، مصر: مكتبة مدبولي، 2005.

16- حسين حسن، أحمد، **الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني**، ط 1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

17- خربوش صفي الدين، محمد، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

18- خطاب، سمير، **التنشئة السياسية والقيم**، القاهرة: دار النشر والتوزيع، 2004.

19- ديلو، ستيفن، **المجتمع المدني في الفكر السياسي والنظرية السياسية**، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

20- رشاد القصبي، عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ط 2، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

21- رمضان أبو ضاوية، عامر، **التنمية السياسية في البلاد العربية والتيار الجماهيري**، ط 1، ليبيا: دار الرواد، 2002.

22- ربوح، ياسين، **الأحزاب السياسية في الجزائر، "التطور والتنظيم"**، الجزائر: منشورات دار بلقيس، 2010.

23- الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، ط 2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999.

24- زاهي بشير المغيربي، محمد، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، ط 1، بنغازي: منشورات قار يونس بنغازي.

25- زكي بدوي، أحمد، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1978.

26- الزيات، عبد الحليم، **التنمية السياسية، دراسات في الاجتماع السياسي: الابعاد المعرفية والمنهجية،** ج 1، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.

27- زمام، نور الدين، **القوى السياسية والتنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث،** ط 1، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.

28- ساعف، عبد الله، **المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي،** في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة الوحدة العربية، 1992.

29- سباين، جورج، **تطور الفكر السياسي،** ج 2، ترجمة حسن جلال العروسي، مصر: دار المعارف، د.ت.

30- سعد الدين ابراهيم، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية "بحوث ومناقشات منشورة حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1987.

31- سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر،** القاهرة: دار اقباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

32- شكر الصبيحي، أحمد، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،** ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بدون سنة.

33- شوفاليه، جان جاك، **المؤلفات السياسية الكبرى،** ط 1، **ترجمة الياس مرقص،** بيروت: دار الحقيقة، 1980.

34- صالح، ياسر، **المجتمع المدني والديمقراطية،** الاردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، 2005.

35- طاشمة، بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا واشكاليات،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

36- عابد الجابري، محمد، **في نقد الحاجة إلى الاصلاح،** ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

37- عابد الجابري، محمد، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،** ط 2، ورقة بحثية مقدمة إلى: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

38- عبد الجبار، فالح، **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق،** القاهرة: مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، د.ت، بدون سنة.

39- العروي، عبد الله، **مفهوم الدولة،** الدار البيضاء: المركز الثقافي، 1981.

40- عبد الصادق، علي، **مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية**، ط 1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004.

41- عبد الفتاح، اسماعيل، سيف الدين، **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاجتماعية المعاصرة**، بحث مقدم إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

42- عبد الرحيم، اسامة، **قضايا الاصلاح السياسي في الصحافة العربية الدولية**، بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي لبحوث الاعلام والاتصال، الجامعة الامريكية بالقاهرة، يوليو 2006.

43- علي محمد، محمد، **أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، التغيير والتنمية السياسية**، الجزء الثالث، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986.

44- عبد الجليل علي، رعد، **التنمية السياسية، مدخل التغيير**، ط1، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002.

45- علي العويني، محمد ، **الراديو والتنمية السياسية**، القاهرة، عالم الكتب، 1981.

46- عبد العزيز، هادي رياض، **العالم الثالث من الجزء الواحد إلى التعددية**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995.

47- الغيلاني، محمد، **المجتمع المدني، حججه، مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ به**، ط 1، بيروت: دار الهادي، 2004.

48- غرامشي، أنطونيو، **الأمير الحديث، "قضايا علم السياسة في الماركسية"**، ط 1، ترجمة زاهي شرفان، وقيس الشامي، بيروت: دار الطليعة، 1970.

49- الغزالي حرب، أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم الفكر، 117، 1978.

50- فوغلين، **فلسفة الأنوار**، ط 1، **ترجمة هنري عبودي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981.

51- الفالح، متروك، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة الاشكالية للمجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

52- فؤاد عبد الله، ثناء، **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي**، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.

53- قيرة، اسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.

54- كامل السيد، مصطفى، **مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي**، ورقة مقدمة إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

55- لوك، جون، **رسالة التسامح**، ط1، ترجمة منى أبو سنة، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة، 1977.

56- لوك، جون، **في الحكم المدني**، **ترجمة ماجد فخري**، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، د.ت، بدون سنة.

57- محمد عارف، نصر، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: القارئ العربي، 1993.

58- مناع، هيثم، **الامعان في حقوق الانسان**، "موسوعة عالمية مختصرة"، ط 1، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

59- مطشر، صادق نداء، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية** – دراسة نظرية –، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، بدون سنة.

60- معراف، اسماعيل، **الاعلام حقائق وأبعاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

61- مياي، ميشال، **دولة القانون، مقدمة في نقد القانون الدستوري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

62- نهوند، القادري عيسى، **المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام**، بحث مقدم إلى ندوة: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: 18-20 أفريل 2004.

63- نصر مهنا، محمد، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1997.

64- نامت، صلاح الدين، **نظريات النمو الاقتصادي**، ط 2. مصر: دار المعارف، 1967.

65- وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

66- واعظي، أحمد، **المجتمع الديني والمدني**، ترجمة: حيدر حب الله، ط 1، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

67- يسرى، مصطفى، **المجتمع المدني وسياسات الافقار في العالم**، ط 1، القاهرة: ميريث النشر والمعلومات، 2002.

68- ياسين، السيد، **مستقبل المجتمع المدني، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

الدوريات:

69- ابراهيم الدسوقي، أيمن، "المجتمع المدني في الجزائر"، **المستقبل العربي**، العدد 259، سبتمبر 2000.

70- الأحمد، نجم، "المتغيرات الاقتصادية العالمية وسياسة الاصلاح الإداري في سورية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

71- ابراهيم، حسنين توفيق، "تكنولوجيا المعلومات واشكالية الديمقراطية"، **مجلة منبر الحوار**، السنة التاسعة، العدد 34، خريف 1931.

72- بوعلي، ياسين، "المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث، مارس 1999.

73- بوسنة، محمود، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 77، جوان 2002.

74- برهان، غليون، "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، عدد 179، جانفي 1994.

75- حبيب، كاظم، "حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث واتجاهات التغيير المنشود فيها"، **المستقبل العربي**، عدد 146 أفريل 1991.

76- حساني، خالد، "المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العلمية"، **مجلة الفقه والقانون**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، العدد الثالث، يناير 2013.

77- سطايحي، هيثم، "التنمية السياسية في المجتمعات النامية، مشكلاتها وآفاقها"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 1997.

78- شرف الدين، فهيمة، "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني"، **المستقبل العربي**، العدد 278، أفريل 2002.

79- رشاد محمد، عبد الغفار، "الثقافة السياسية العربية، دراسة التحول الديمقراطي"، **مجلة منبر الحوار**، العدد 34، خريف 1994.

80- عباس، عمار، "قراءة في التعديل الدستوري"، 2008، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، العدد 1، 2009.

81- عابد، الجابري محمد، "اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد 167، جانفي 1993.

82- عنصر، العياشي، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، **المستقبل العربي**، العدد 191، جانفي 1995.

83- قنديل، أماني، "تطور المجتمع المدني في مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث، مارس 1999.

84- الكواري، علي خليفة، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، العدد 30، فيفري 2004.

85- لعروسي، "رابح، دراسة حول آفاق المجتمع في الجزائر"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، العدد 1، 2008.

86- المشاط، عبد المنعم، "العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 92، أفريل 1988.

87- نصيب، ليندة، "المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، ديسمبر 2006.

المذكرات (الرسائل الجامعية):

88- عمار، ليلى، "**دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة بسكرة، 2012-2013.

89- بياضي، محي الدين، "**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**"، مذكرة ماجستير دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012.

90- فيروز، حنيش، "**اشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر**"، 1989-2005، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

91- باري، عبد اللطيف، "**المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**"، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والادارية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007.

92- عبد الكريم، هشام، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر**"، 1989-1999، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والادارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006.

93- بصيري، جمال، "**واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مصار التحول الديمقراطي**" – دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006-2007.

94- طاشمة، بومدين، "**مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992**"، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000-2001.

95- طاشمة، بومدين، "**استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

96- سمية، أوشن، "**دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي**" – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجيستير سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

97- خليفة، نادية، "**آليات حماية حقوق الانسان في المنظومة القانونية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

98- قزادري، حياة، "**علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية**"، مذكرة ماجستير، قسم الإعلام، جامعة الجزائر، ديسمبر 2001.

الوثائق والمراسيم:

99- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 09/07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، **الجريدة الرسمية** رقم 12 الصادرة بتاريخ 06 مارس 1997.

100- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، **الجريدة الرسمية** رقم 27 الصادرة بتاريخ 05 جويلية 1989.

101- قانون رقم 90 – 07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام، **الجريدة الرسمية**، عدد 14 ليوم 04 أفريل 1990.

102- قانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012، **الجريدة الرسمية** رقم 02، الصادرة في 15 يناير 2012. المتعلق بالأحزاب السياسية.

103- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14/90 المتعلقة بكيفيات ممارسة الحق النقابي، **الجريدة الرسمية** الصادرة في 06 جوان 1990.

104- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

105- قانون 31/90 الخاص بالجمعيات المؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1411هـ، الموافق لـ 4 ديسمبر 1990.

المؤتمرات والندوات.

106- كليب، سعد كليب، "**تطور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**"، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثامن حول: المجتمع المدني ودوره في تنمية الدولة، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005.

107- عياد، محمد سمير، "**اشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008/12/16.

108- أحمد العيد، فهيمة خليل، "**الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**"، المؤتمر التوافق السنوي الثالث، الكويت: جامعة الكويت، أيام 10،11 أفريل 2006.

109- قنديل، أماني، "**إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر: مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، القاهرة: 2-3 نوفمبر.

110- مرابط، فتيحة، "**المجتمع المدني في العالم العربي**"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول: المجتمع المدني وتنمية الدولة، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005.

111- زويبري، عبد الله، "**المجتمع المدني والفعل الانتخابي**"، ملتقى الهندسة الانتخابية والتنمية السياسية، كلية الحقوق وقسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، أيام 19-20 ماي 2004.

112- وثيقة الاسكندرية، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي، "**الرؤية والتنفيذ**"، الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، 14/12 مارس 2004.

الجرائد:

113- صالح القادري، محمد، **الدولة والمجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية**، ط 1، تونس: **جريدة الحرية**، 2009.

114- مهري، عبد الحميد، "**المصالحة الوطنية لم تكن في حاجة إلى استفتاء**"، **جريدة الشروق اليومي**، الجزائر: العدد 1527، بتاريخ 06 نوفمبر 2005.

باللغة الأجنبية / باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

115- Thomas Hobbes: **le citoyen ou les fondements de la politique**, Paris: F lammarion, 1982.

ب- المقالات:

116- Moustafa Kharoufi, Gouvernance et Sociétés Civiles au Maroc: Afrique arvent, 2000.

ج- المؤتمرات والندوات:

117- ELBACK, Adam, "la société civile en Afrique: la réalité et les défis", Dans: le rôle de la société civile dans le développement de l'état, 8eme colloque Internationale, Algérie, Université d'Adrar, 20-22 Novembre 2005.

مقالات على شبكة الأنترنيت:

118- جميل عودة، **الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي**، تم تصفح الموقع يوم: 16 جوان 2015.

http://www.arabsi.og/attachments/article/2037.

119- عبد الغفار شكر، "**أثر السلطوية على المجتمع المدني**"، – الجزء الاول،

http://www.rezgar.com/m.asp?i=459

120- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، "**المجتمع المدني**".

http://www.ahram.org.eg/acp55/Index-arabic.asp

121- عبد الناصر جابي، "**الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروح المجتمع**"، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية (GRead)،

http://Forumtiersmonde.net/Arabic/Social-actiobs-in-arab-countries/Social-movements-algeria-htm

122- مصطفى بن حموش، "**انهيار الهيكل التراتبي وأثره في الأزمة الاجتماعية**".

http://www.chihab.net/modules.php?name:Nens&File=article&sid:84

123- علي جري، **الاعلام والديمقراطية في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة.

http://www.apfw.org/indexarabic.asp?Fname:report/arabic/Spa1011.htm

124- هشام عبد الكريم، "**دور المجتمع المدني في تعزيز وتحقيق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي**".

http://www.Forumaltenations.org/Fsmaroc/article-php3

pid-article=105

125- هشام عبد الكريم، "**دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية** ".

http://www.Regar.com/m.asp?i=459

126- ناجي الغزي، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية**.

www.djazairess.com/elayem/40273

تم تصفح الموقع يوم 2015/07/23.

127- مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003.

128- عمران الرشق، "**هوية الأقليات بين الدولة والمجتمع المدني**".

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39360

تم تصفح الموقع يوم: 2015/08/02.

129- هانسبيتر ماتيس، "**مكافحة الإرهاب أنظمة عربية تخش شراكة المجتمع المدني**".

www.onislam.net/arabic/newsanalysis-opinions/strategis-futures/83477/

تم تصفح الموقع يوم: 2015/08/03.

130-عمار علي حسن، "**الديمقراطية والتنمية ... تبادل منافع لا ارتباط حتمي**".

www.ahram.org.eg/archive/2003/7/11/File9.htm

فهرس الموضوعات.

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة **11-02**

الفصل الأول: المجتمع المدني والتنمية السياسية: رؤية نظرية ومنهجية **98-13**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لدراسة المجتمع المدني **60-13**

- **أولا**: تحديد مفهوم المجتمع المدني من مقترب المفاهيم المشابهة **20-14**

1: المجتمع الأهلي **16-14**

2: المجتمع السياسي **17-16**

3: المجتمع الوقفي: (الاسلامي) **20-17**

- **ثانيا**: المجتمع المدني في الأدبيات المعاصرة **114-20**

1: التطور التاريخي لنشأة المجتمع المدني **22-20**

2: المجتمع المدني في الفكر الغربي **45-22**

3: المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي **45-28**

أ: إشكالية المفهوم **48-45**

ب: مفهوم المجتمع المدني **53-48**

4: خصائص المجتمع المدني **53-54**

5: مكونات المجتمع المدني **54-58**

6: وظائف المجتمع المدني .....**58 -60**

المبحث الثاني: أهمية المجتمع المدني في احداث عملية التنمية السياسية **85-61**

- **أولا**: التمييز بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى **65-61**

1: التحديث السياسي.....**62-62**

2: التحول السياسي.....**62-62**

3: التغيير السياسي.....**63-63**

4: الاصلاح السياسي.....64-65

- **ثانيا:** مفهوم التنمية السياسية في ضوء الأدبيات السياسية المقارنة 65-85

1: مراحل تطور المفهوم 65-76

2: مفهوم التنمية السياسية 76-80

3: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية 80-85

المبحث الثالث: أبعاد التنمية السياسية في الدول النامية 85-95

- **أولا:** خصوصيات المجتمعات النامية 86-92
- **ثانيا:** أزمات التنمية السياسية.....92-95

خلاصة الفصل الأول 96-98

الفصل الثاني: موقع المجتمع المدني ضمن عملية احداث التنمية السياسية في الجزائر 100-149

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر 101-122

- **أولا:** الأحزاب السياسية.....101-105
- **ثانيا:** التنظيمات النقابية.....105-111
- **ثالثا:** جمعيات المجتمع المدني.....112-118
- **رابعا:** الاعلام.....118-122

المبحث الثاني: مزايا مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر 122-136

- **أولا:** المجتمع المدني والمسالة الديمقراطية.....123-127
- **ثانيا:** المجتمع المدني والمشاركة السياسية.....127-131
- **ثالثا:** المجتمع المدني والتنشئة السياسية.....131-134
- **رابعا:** المجتمع المدني والاستقرار السياسي 134-136

المبحث الثالث: المنظور الاستراتيجي لإصلاح المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر **136-148**

- **أولا**: معوقات المجتمع المدني في الجزائر..... **137-142**

1: العوائق القانونية والسياسية **137-140**

2: العوائق الثقافية والاجتماعية **141-142**

- **ثانيا**: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر **142- 148**

1: الإطار القانوني والسياسي **143-144**

2: الإطار الاقتصادي والاجتماعي **144-145**

3: الإطار الثقافي **145-148**

خلاصة الفصل الثاني **149-149**

خاتمة **151-155**

فهرس الجداول والأشكال **157-163**

قائمة المراجع **165-176**

University of Moulay Tahar –Saida–

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political sciences.

The role of the society in the process of the political science development operation in Algeria 2004 – 2014.

Thesis Graduation Presented to obtain a Master's Degree in Political Sciences

Speciality and International relations: General Politics and Development.

Elaborated by student:

Moradji Amine.

Supervised by:

Dr. Moukil Abdelsalem.

The jury members:

Quality	*University*	*Jury Members*
Dr. *Moukil Abdelsalem*	*University of Saida*	*Supervisor and Scheduler*
Dr. *bin zayed*	*University of Saida*	*President*
Dr. *attik*	*University of Saida*	*Member*

Academic Year:

1435 – 1436 H

2014-2015 C